

# ◀ المرأة الرفاعية

بين الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر  
تحليل سوسيولوجي للإسهامات والتحديات  
وآليات المواجهة

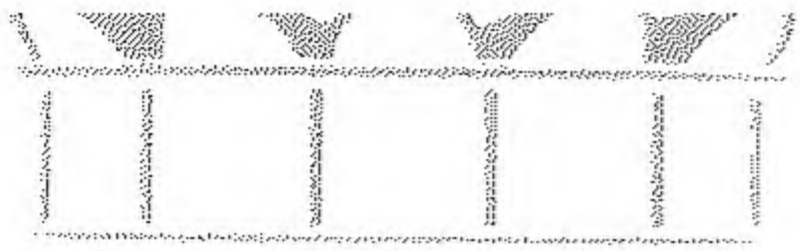
نوح خليفة











مركز عيسى الثقافي  
— ISA CULTURAL CENTRE —  
المكتبة الوطنية  
مملكة البحرين

# المرأة الرفاعية

بين الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر  
تحليل سوسيولوجي للإسهامات والتحديات  
وآليات المواجهة

نوح خليفة

الطبعة الأولى عام 2013



## إهداء ..

أهدي هذا الكتاب للداعمة الأولى للمرأة البحرينية صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة عاهل البلاد المفدى صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وعموم نساء البحرين فهذا التاريخ نموذج لعطاء المرأة البحرينية في أنحاء البلاد خلال المراحل التاريخية المختلفة، وكل تفاصيله التاريخية تدعم مسيرتها في الحياة المعاصرة.

وأقف وقفة اعتزاز لكل جهد مخلص ساند مساعي إنجاز هذا العمل المضني وجميع المساهمين، وفي مقدمتهم سكان الرفاع فكل رفاعية بادرت في تقديم معلومات تدعم البحث تعد شريكة في نجاح هذا الجهد وبروزه وفي مقدمتهم قدامى معلمات وزارة التربية والتعليم اللاتي استقبلنني بحرص شديد على تقديم تاريخهن العزيز، المشحون بالشجن والتضحيات.

## شكر وتقدير /

للوالد العزيز على جهوده المتجددة في دعم إنجازاتي العلمية، كما أخص بالشكر أخواتي دانة حمد الدشمي، ومريم مبارك البوشيت على دورهن في متابعة متطلبات تطبيق البحث، وكل من ساهم من أجل اكتمال هذا الجهد المضني ونخص؛ هيا بنت صباح آل خليفة، مريم بدر، هميان المناصير، هيا البوشيت، مريم الشيخ، فاطمة مبارك النعيمي، حسين ناصر (مؤسسة زوم ماستر للانتاج الفني)، عبد الله دشتي، صالح علي، عارف الهاشل.



## نوح خليفة

- ١ هو ابن المحرق، نهل العلم في مراحل التعليم الأولى بين مدارس مدينتي المحرق والرفاع.
- ٢ حصل على ماجستير في الإعلام، وبدأ خطواته الأكاديمية في جامعة البحرين عام 1998 بعد تلقيه منحة دراسية من قوة دفاع البحرين.
- ٣ خاض في حقول الإعلام السياسي في إدارة الأخبار ووكالة أنباء البحرين بوزارة الإعلام بين الوظائف الفنية ثم الإعداد والتقديم التلفزيوني منذ عام 1999 إلى عام 2005.
- ٤ امتلك خبرة عمل ميدانية في إعلام الأزمات وعاصر عدد من الأحداث العالمية خلال مدة عمله في إدارة الأخبار بوزارة الإعلام منها حرب العراق وأحداث 11 سبتمبر وحادثة سقوط طائرة طيران الخليج.
- ٥ خضع لتدريبات عسكرية تأسيسية في الأكاديمية الملكية للشرطة اعتباراً من عام 2005 إلى عام 2006 وحصد الإمتياز في دبلوم العلوم الأمنية.
- ٦ عين في وزارة الداخلية برتبة ملازم ثاني عام 2006 وتدرج في الرتب العسكرية إلى أن حصل على رتبة نقيب عام 2012 أثناء إشغاله فرع الدراسات والبحوث في إدارة شئون الأفراد بالموارد البشرية.
- ٧ حصل على خبرات أمنية هامة في مواقع عمل ميدانية وإدارية بوزارة الداخلية شغل خلالها مهام قيادية في ميادين العمل الشرطي ثم الإعلام والحقوق والإدارة.
- ٨ أطلق بحوث أمنية وإعلامية وحضرية تدفع باتجاه تدعيم مرتكزات القوة في مملكة البحرين تمزج بين عدد من العلوم وتعرف علمياً بالبحوث (البينية).
- ٩ حصل على شهادات شكر وتقدير وثناء على إسهاماته العلمية في المجال الأمني من قبل قيادات وزارة الداخلية.
- ١٠ حصل على شهادات ودروع تقديرية من صروح علمية وثقافية رائدة في مملكة البحرين على إسهاماته العلمية منها: جامعة البحرين، والمجلس الأعلى للمرأة، وجمعية تاريخ وآثار البحرين، ومركز عيسى الثقافي.
- ١١ حصل على مؤهلات من مؤسسات إعلامية رائدة بدول مجلس التعاون، وناشط في قضايا وطنية تاريخية واجتماعية وأمنية وإعلامية.





# إصدارات المؤلف



2012 <



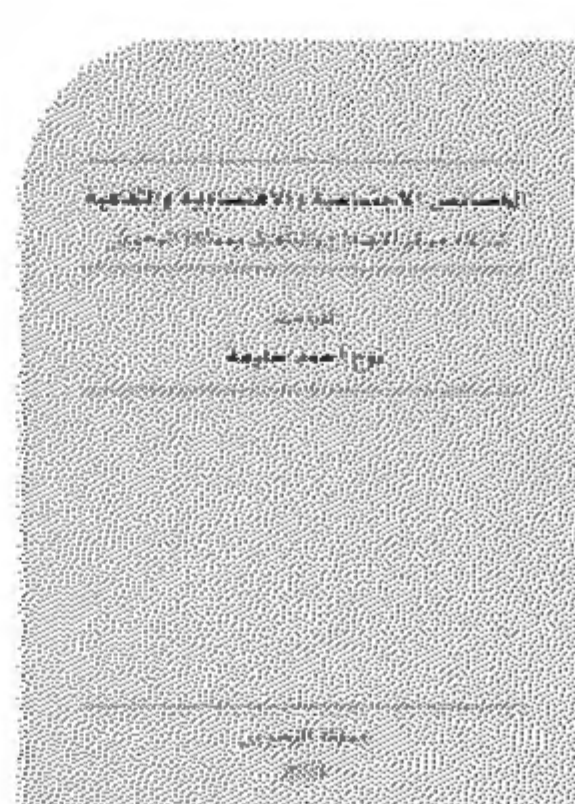
2010 <



2011 <



2008 <



2009 <



## الفهرس

مدخل تاريخي.	7
مشكلة البحث.	53
مفاهيم البحث.	54
أهمية البحث.	55
أهداف البحث.	56
تساؤلات البحث.	56
البحوث السابقة.	56
الإجراءات المنهجية.	62
مدخل البحث الميداني.	65
خصائص عينة البحث.	67
مجالات اسهامات المرأة الرفاعية في العملية التنموية الاجتماعية.	80
الاسهامات التنموية للمرأة الرفاعية في مؤسسات المجتمع المدني.	105
المشاركة السياسية: المظاهر والمعوقات وآليات المواجهة.	143
نتائج البحث.	172
توصيات البحث.	179
الملاحق	
مراجع البحث.	184
جدوال البحث.	185



## أولاً: المقدمة:

يقدم البحث في أوراقه العلمية المقبلة تاريخاً فريداً عاصرتة المرأة الرفاعية ليس هذا فحسب بل يثبت بالأدلة سواءً تلك المتمثلة بإسناد سكان المنطقة للتاريخ المدون أو بالوثائق التاريخية المتنوعة (كفاحاً تاريخياً نسائياً) أسهم في تشكيل ماضي وحاضر الرفاع وسط تنبؤات يطرحها ترتبط بمستقبل الرفاعية خلال العقود المقبلة.

إذ أنه يتعمق في شخصية المجتمع والمرأة في نطاق الرفاع ليس تحيزاً بل تأكيداً لضرورة فهم المجتمعات الإنسانية والإسهام في توجيه سلوكها في ضوء تحديات العصر الحديث على المستويات المحلية والإقليمية والدولية إذ أن المضامين العلمية تبلور سلسلة ظروف تاريخية وتتجه بها نحو رؤية تنموية معاصرة تخدم البحرين.

ويعد إستكمالاً لجهود سابقة للباحث لتغطية تاريخ المرأة في بدايات القرن العشرين تناولت الفئة النسوية زوجة الفواص، أما الجهد العلمي الحالي فإنه يسلط الضوء على زوجة رجل الطبقة الوسطى ومحيطها الإجتماعي.

فقد خاض البحث في تفاصيل الكفاح التاريخي وتقادمت عليه المعوقات منها: صعوبة الوصول إلى عينة أكبر ثم إمتناع المبحوثات عن محور (مشاركة المرأة في الحياة السياسية) ثم تعثر محاولات الوصول لمرشحات سابقات في الإنتخابات ليلج البحث بعد ذلك في مرحلة إستطلاع رأي فئات أخرى لإنجاز المحور الأخير (المعاصر).



## ثانياً: مدخل تاريخي:

لقد تعايشت المرأة الرفاعية منذ القدم مع الوجه الريفي لمملكة البحرين وسط ظروف بدوية خاصة محاطة بالكثير من الخصوصية الاجتماعية والاقتصادية، وما يدفع لتبني هذا البحث غياب تلك الأسطورة التاريخية لحياة المرأة الرفاعية عن قصص المؤرخين والإعلاميين، حتى تراجع الوعي بواقع تلك الرقعة وامتداداتها الواقعية في التركيبة السكانية لمملكة البحرين، وحجم الوجود الشعبي لها في تلك البقاع الأجل من طبيعة البحرين الريفية.

إن الترابطات الاجتماعية الرفاعية في تلك الرقعة اعترض تمددها نزوح كثيف باتجاهها قلل من فرص تمددها الطبيعي في محيط رقعتها الأم مما أحدث نمواً لمراكز رفاعية أحدث لسكانها فقد استقبلت الرفاع الأم أكبر نزوح سكاني في تاريخ البحرين، ويعد ذاك النزوح عمالياً تشكل بفعل ظهور النفط والنمو الاقتصادي المصاحب، والذي تلاحق لفترات تاريخية متتالية الى الوقت الحاضر، أما مراكز القوة الاجتماعية بين النساء والقوى الشعبية عموماً، فقد تغيرت كمواطن للاستقرار أو موائيل عمل مفضلة لسكانها ذوي الخصوصية المطلقة تاريخياً بعد تحولات إجتماعية وإقتصادية طالت أنحاء الرفاع العقود الماضية.

وبين تلك الموجات والمتغيرات الواسعة النطاق، فإن البحث الراهن يحاول تحديد تلك الطبيعة التي لم يسبق توثيقها، ولم تدون تفاصيلها



في أي مرجع سابق على الإطلاق إضافة إلى محاولة تحديد مواطن القوة في تاريخ العطاء الإنساني بين النخب النسائية الرفاعية التي عاصرت التحولات الحضرية ووضعت اللبنة الأولى لمسارات العمل والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية الأحدث وشكلت جسوراً اتصالية قوية بين الأصالة والمعاصرة أحدثت أماناً اجتماعياً سيطرت على كيانه: القديم والحديث تحولات عميقة، كما أنها تمثل جزءاً مهماً لشريحة هامة جوهرياً كوجود يقع ضمن التنوع البشري الإنساني كونه إنسان ينتسب إلى الطبيعة الريفية البحرينية؛ إذ أنه لا بد من فهمه وإبرازه وتقديمه وجهاً تاريخياً أصيلاً من تاريخ البحرين.

وتعد المرأة الرفاعية محوراً مهماً من محاور الصعود بأداء المرأة البحرينية والارتقاء بها كمكون رئيسي في بناء النهضة ومصدراً للثقافة المجتمعية وتلاحق الأجيال عبر العصور في تلك الرقعة الجغرافية الهامة، ولذلك فإن البحث الراهن تتبثق منه مسارات هامة لتحديد وتنمية دور المرأة في قيادة تلك اللبنة الوطنية الهامة، وبالتالي فإن الدعم الإعلامي والفكري والتاريخي الذي نقدمه ضمن طيات هذا البحث يمكن أن يفتح أمام المرأة عدة قنوات وعوامل تدفع للعمل الوطني الأشمل.

فقد لعبت المرأة البحرينية بصورة عامة، والمرأة الرفاعية بخاصة قديماً أدواراً متعددة ومتنوعة ليس فقط على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، بل أيضاً على الصعيدين الثقافي والسياسي إضافة إلى أدوارها في مجال الأعمال الخيرية والتطوعية التي أسهمت من خلالها



في تعميق قيم اجتماعية تعكس إلى حد كبير حالة التضامن والتماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمع.

فعلى الصعيد الاقتصادي، ناضلت المرأة في سبيل التغلب على قسوة الحياة المعيشية التقليدية ومتطلباتها الحياتية التي لا تخلو من مشقة الحصول على الرزق سواء مياه الشرب من مصادرها الطبيعية المتمثلة في العيون البرية أو أسلوب الحصول عليه أو مشقة التنقل باتجاهها يوميا أو كل ما اقتضت الحاجة وأيضا وسائل الكسب الأخرى السائدة بين النساء مثل مهنة الكورار أو جلب الأخشاب وبيعها أو الإنتفاع منها للطبخ وهو ما يعرف كمهنة قديماً بالخطابة ويقصد بها المرأة التي تجمه الخطب، ومهنة الرواية ويقصد به ( جلب الماء للبيوت مقابل مبلغ يعينها في الحياة) إلى جانب الأعمال المنزلية المتمثلة في رعاية الماشية والأغنام وبيع منتجاتها أو الإنتفاع بها كمورد غذائي يحقق الإكتفاء وأيضا صناعة البخور والمباخر من الطين المحلي وغيرها من المصادر المعيشية التي أشارت إليها الإخباريات كبار السن في تفاصيل المدخل الإقتصادي الراهن للبحث وذلك من واقع خبراتهم التاريخية بأوضاع المرأة وأدوارها، ومدى التطور الذي شهدته تلك الأوضاع حديثاً.

ولعل أبرز الأدوار التي تعكس طبيعة وظائف المرأة في الحياة التقليدية تلك الحياة الإقتصادية القائمة على الإستفادة من الإنتاج الحيواني وإستثماره في تحقيق الإكتفاء الغذائي للأسرة والمجتمع من خلال عملية التكافل الاجتماعي التي كانت فعالة بين شتى البيوت ضمن المنظومة المعمارية لمجتمع الحي.





◀ منسقة جلب الأخشاب لإيقاد نار  
الطبخ المنزلي



وقد تستغرب الأجيال تلك الأدوار التقليدية للمرأة البحرينية وإرادتها التي مكنتها من إقامة دورها المحوري في مجتمعها لكن تلك الأدوار كانت البداية التي أرست قيم العمل الاجتماعي والاقتصادي والتي لها تأثيراتها المباشرة على ما تكتسبه المرأة من أهمية كبيرة في مجتمعها المعاصر، وأشارت الحالة رقم (1) (65 سنة، حاصلة على مؤهل دراسي دبلوم، وكانت تعمل مدرسة، وهي الآن متقاعدة) «الاول اشتغلت المراه في كل شي أنه عشت في بيت ابوي ويدتي كانت عندها 7 بقرة وتحلب وتنظف وتشيل وكلشي تسوي، وطبعاً مساعدة عيالها في أشياء غير في البيت يسوونها لكن المراه اهي الي تحلب وتباري البقر والغنم»، أما تلك الشدة التي تبديها المرأة في وجه ظروفها التقليدية فإنها مكون هام للضلع في بناء مجتمع قوي رغم التحديات القائمة حيث أن المرأة مكون رئيسي يعول عليه في تحقيق الكثير من المكاسب، وأضافت «كانت يدتي الله يرحمها وايد قوية قبل المراه غير اقوى من الحين بسبب الظروف» «اول كان في تعاون بينها وبين الريال وتتحد المرأة ويا الريال»، وإمتداداً لتاريخ كفاح المرأة البحرينية عموماً والمرأة الرفاعية خصوصاً فإن تلك المسؤوليات العظام التي تحملتها المرأة في ظل إنشغال الزوج في كسب الرزق وسعي الرجال إلى مصادر رزق أكثر دخلاً قد أكسبتها منزلة كبير على صعيد الأسرة والمجتمع على المستويين التاريخي والمعاصر وقالت الحالة نفسها: «في منهم من يروح السعودي يركض وري الرزق والدخل الأعلى خصوصاً بعد البترول قاموا ياخذونهم في السعودية في اللحام وغيرها من المهن الي يعرفون لها الريايل في البحرين فهما يبون يكملون حياتهم في يروحون السعوديه يشتغلون، أما عوايلهم ايبون لهم الفلوس والمره تتصرف في البيت وتديره».



أما الحالة رقم (2) ( 78 سنة، ابتدائية، ربة منزل ) ، فقد تحدثت عن الأدوار والمهام التقليدية التي كانت تقوم بها المرأة الرفاعية، وذلك لتلبية احتياجات أسرتها: «الماء والتمر لول وين ما موجود يتواجدون الناس المراه تطبخ الغدا وتغسل الاواني وتسوي غداها، والمراه عندها رزقها في البيت الا اذا كانت حالها كلش ضعيف تروح تساعد في بيت الناس الي حالتهم زينه ويعطونها لقمة عيش او يعطونها رزق يعينها على حياتها وترجع بيتها بس هذي حياتها»



◀ سواعد نسائية منتجة أسهمت في تحقيق اكتفاء أسر المنطقة





◀ السقاية يقوم بسريخ المياه من البودان  
أو ما يسمى بالحربة في الأواني الفخارية  
التي تستخدم لحفظ المياه

وتتجسد الحركة المجتمعية القائمة على تبادل المنفعة في نظم التعاون التلقائية ومبادرة البسطاء إلى مساعدة الأسر المقتدرة على تنظيم شئونها وأيضاً للاستفادة من الفرص المعيشية من خلال تبادل المنفعة فيما بينهم كل حسب احتياجاته الاجتماعية أو الإقتصادية مما كان له الأثر الكبير على التكامل المعيشي بين البشر في تلك الحقبة التي تعتمد بشكل رئيسي على الموارد المحلية المتاحة سواء الزراعية أو البحرية



وغيرها من الإحتياجات البشرية من مصادرها الطبيعية البحرينية».

وتشير التحليلات حول تعليق الحالة رقم (2) إلى أن الواقع الذي تطرقت إليه الحالة يبين جانباً من حياة الترف والتداخل بينها وبين الحياة البسيطة وما بينها تلك الأسر الممتدة التي تعتمد في اقتصادياتها على الإلتفاف حول المقتدرين وأصحاب النفوذ الإقتصادي والاجتماعي، وقد تبين من الحالة المذكورة أن مجتمع البحرين منذ نشأته تشكلت قدراته المادية والاجتماعية إنطلاقاً من ذلك التركيب السكاني الذي يعتمد على التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

ويكشف تعليق الحالة نفسها إشكالية هامة تمس جانباً محورياً في حياة الأفراد والأسر البحرينية على المستوى المعاصر إضافة إلى ذلك فإنه يعبر عن قضية مصيرية تحدد مستقبل الأحوال الاقتصادية للأسر البحرينية تتمثل في «التمكين الإقتصادي» الذي من شأنه تعميق قدرات المجتمع في التغلب على تحديات العصر لا سيما أن القضية تتطلب تعميق قدرات الأفراد في اتخاذ مشاريع مستقلة تدعم نموهم الأسري اجتماعياً واقتصادياً.

وقد كشفت مضامين البحث عن الدور الإقتصادي للمرأة في هذه الرقعة الذي تعد نموذجاً لحياة المرأة البحرينية بين المناخين التقليدي والمعاصر يثبت بشكل أو بآخر إمتداد ذلك الدور إلى الوقت الراهن مع وجود فروق إنتاجية كبيرة تحتاج في واقعها المعاصر إلى تدعيم قد ينتج عنه بنية إقتصادية تسهم في تمكين المرأة في مجالات متعددة إذ يتطلب الواقع تحويل قدرات الأفراد السلوكية في العملية الإقتصادية





من التبعية والإعتماد على رؤوس الأموال الإقتصادية والاجتماعية إلى الإستقلالية الفكرية والمادية في المجال الإقتصادي الأمر الذي قد ينم عنه طفرة إقتصادية واجتماعية في عالم المرأة والمجتمع، وراوحت الحالة نفسها: «الاول الي حالتهم زينه التجار او غيرهم من الناس المقتدرين والناس الفقاره المتضععين ايروحون يشتغلون عند الكبار يفسلون لهم يطبخون لهم وينظفون لهم وناس ايونهم مربيات يربون مقابل مبالغ مادية او لقمة عيشهم.



وتبين المعطيات الميدانية أن التبعية للمقتدرين كانت تفرض هوية من نوع خاص وقد تكون رسخت مظاهر التبعية للأقوى منذ القدم إنما هناك بعض المظاهر الاجتماعية التي تدل أن أجزاء كبيرة من تلك القيم مستمرة لكن بأسلوب مختلف يعتمد على المجالات الوظيفية وضعف قدرات بناء الذات على المستوى الإقتصادي الفردي والأسري وذلك يتطلب تقويم السلوك الإقتصادي للأسر نحو الاستقلالية وعدم الإعتماد والتبعية المطلقة، أما المرأة فهي نواة أساسية بأدلة تاريخية ومعاصرة حيث أنه إذا تمكن قادة العملية الإقتصادية من استثمار واقعها فإن الكثير من الإشكاليات المجتمعية القائمة سوف تكون في طريقها للتراجع والذوال.

كما تبرهن المصادر على قوة بأس المرأة البحرينية في وجه الحياة التقليدية وقدراتها في الإقتصاد المنزلي للأسرة ومحاولاتها الإنتفاع من الموارد الطبيعية المتاحة ومن بينها ذلك المصدر الرئيسي للطعام والقوة الاقتصادية للأسر وهو الرطب أو التمر الذي تمكنت من الإنتفاع منه؛ وأضافت الحالة نفسها «الصباح لي صباحوا حطوا سله مال الاول متروسه كله تمر ويحطونها وياكلونها، ويطرسون الاواني طعام (ويقصد بكلمة طعام - بذرة الرطب) وايون القرويين من القرى على حمير ويطلعون له أهل البيت يعطونه الطعام وياخذون منه البربير والمشموم والرويد والخضروات بدال (طعام التمر).

وتؤكد مصادر البحث أن المقايضة أو تبادل المنفعة لا تجري بين الاسر في محيط المدينة او المنطقة فحسب بل تمتد لتشمل علاقة التجاور بين



المدينة والقرية وبين سكان المناطق الزراعية والمناطق الريفية حيث أن بذور الرطب أو التمر وهو ما يسمى (بالطعام) يحتاجه القرويون للإنتفاع به كغذاء للأغنام والأبقار فهو ذو قيمة غذائية وينتفع منه لإطعامهم وبهذا تتم مقايضة الطعام بالخضروات الأخرى، وأكدت الحالة نفسها على الممارسات الإقتصادية المتنوعة التي واجهت من خلالها المرأة حياتها المعيشية بإصرار وجهد عظيمين ذلك الجهد المتواصل في توفير مياه الشرب من العيون البرية في الارتفاع سواء للإنتفاع منه لإحتياجاتها المنزلية أو لتزويد نساء الحي بالماء: «أنا جفت المراه تروي تحط خرجه على راسها وتحط الحبل مال اليود على راسها وتروي، فقيره شتسوي تترزق، وفي الحنينية ينزلون نسوان يسدرون حمير في العين وايبونه ويكتونه في البرجه الى جنب العين والبرجه لها لوالب ويترسون اليودان الي يبي ماي يترس اليود ويحطه على ظهره والي يي يحط اليودان على الحمار على ظهره ويروحون يروون بيتك وبيت غيرك يصبون الماي، الحمار يسدر الماي من العين لهم محل كبير يغرف من العين ويفرغون الماي في البرجه ويترسونه حق الناس يحصلون عليه بسهولة، المراه اذا عندها حمار تحمله على ظهر الحمار واذا ما عندها حمار تشيله بنفسها، اليود له حبل وتحط الحبل على راسها واليود على ظهرها، وأضاف: المراه تلبس الدراعه وتلبس الثوب اتجبع به ما تلبس حجاب لا ثوب اتجبع به ثوب الاولي القديم وتلبسه».

وتعد مهنة الرواية مهنة اسهمت في فرضها متطلبات المعيشة التي كانت هموما تداهم السواد الأعظم من السكان فقد كانت الظروف ملزمة للبشر دفعت بهم إلى مواجهة الحياة بوسائل تعكس قدرة الإنسان على



تطويع الطبيعة لصالح حياته المعيشية وتسيير شئونها التي لا تخلو من المشقة والعناء بل كانت تلك الظروف محور الحياة اليومية أما الإنسان فليس أمامه إلا محالات الإنتفاع من الموارد الطبيعية والخوض في غمار الحياة وللمرأة مشوار طويل من الكفاح التاريخي منذ فجر التاريخ في توفير المياه لأسرتها ومحيطها الإجتماعي إذا استلزم الأمر غير أن بعض النساء مارسوا كمهنة حيث أدلوا الإخباريات بنبرات عظيمة تعبير تلك الذكريات العظيمة من تاريخ تضحيات المرأة الرفاعية

وأشارت الحالة رقم (3) (60 سنة، تعليم عالي، متقاعدة من القطاع التعليمي) «بعضهم الماي ايببونه من الحنينية لوف في ماي بس ما يشربونه يشربون إلا ماي الحنينية لانه عذب اما الماي العادي يسمونه خريخ غير مناسب للشرب، وفي الكثير من النساء امتهنوا المهنة وبعضهم لا ايببونه حق بيوتهم وبعضهم مهنة ياجرونهم وأماكن مشيهم للحين موجوده ما تغيرت في ممرات تساعد على النزول الي وادي الحنينية، والوسائل الي كانوا يستخدمونها لنقل الماي «الحمير» وفي نسوان جفناهم لي التسعينات موجودين ويمارسون ها المهنة في مرأه اسمها زعفران تروح تيبب الماي احيانا تقود الحمار و احيانا تركب عليه في التنقل لجلب المياه وبعضهم لا في يوود يحملونه علي ظهرهم وتوديه حق بيتهم ساعات وبعضهم يسمونها القربه باللغة العربية الفصحى واليود الدارج عند الناس وفي بعضهم يستخدمون درامات، اما التنكه كانت في المحرق اهل الرفاع يستخدمون البيب الي له فتحه هذي احنا الرفاع جفنا جذي، وبعضهم اذا يود يحطون الكوره وهي قطعه سوداء على



## نوح خليفة ▶

راسهم ولباسهم ثياب دراريع «الملابس التقليدية للمرأة البحرينية»  
وكانت عمليه اكثر».

وقد أشارت الحالة نفسها إلى تعدد وتنوع الأنشطة التي كانت تمارسها  
المرأة الرفاعية قديماً، وذلك بقولها «كانت اعمالهن بسيطة مثل ما  
قلت لك بعضهن امتهن مهنة الكورار وهي صناعة لبس المرأة بعضهم  
يشتغلون كدخل وفي بعضهم يخيطنون حق روحهم ويلبسون وكانت المهنة





منتشرة بكثرة تلقي مثلاً حق الدرايع وكل وحده حتى ثياب عيالهم اهـما الي يـخيطونها يعني يمكن في واحد ولا 2 خيايط يـخيطون حق الريايل ثياب عادية وبعضهم لا اهـما نسوان يـخيطون يعني عاشوا بكرامه النسوان» ويتبين من تعليق الحالة رقم (3) أن ذلك الإنتاج إبداعات إنسانية أوجدها الحاجة عكست إضافة إلى الاحتياجات الإنسانية في تلك الحقبة خيرات الطبيعة البحرينية التي كانت سر الخلود وسبباً للإزدهار الإقتصادي والاجتماعي والسياسي منذ القدم حيث أن ندرة مقومات البحرين الطبيعية جعلت منها اسطورة عالمية ومن أراضيها مهرباً من الفقر والقحط وضعف الحال في العديد من الدول الجوار.

ويستمر التاريخ الاجتماعي للسكان في الإفصاح عن واقع تباعدت المسافات بينه وبين المعاصرة على السواء المهن ذاتها أو تلك السواعد وتاريخها في صفحات المؤرخين والمفكرين ومؤسسات الدعم التجاري فقد اشتهرت المرأة الرفاعية بصناعة البخور والمباخر حيث أنها مهنة رفاعية أصيلة اشتهرت بها المرأة في سالف الزمان فقد تحدثت حالات البحث عن سوق الأربعاء في المنامة موقع البلدية القديمة فقد تبين أن نساء البحرين في كل أربعاء يبقون على موعد مع تلك الأسواق التي تثريها المرأة الرفاعية بتلك الأعواد (البخور) وغيرها من المنتجات اليدوية الأخرى والمباخر المصنعة من الطين الطبيعي في الرفاع حيث اشتهرت الرفاع بوجود الطين الطبيعي الذي ساعد البحرينيين من انحاء البحرين على إقامة مساكن لهم في مدينة الرفاع في حقبة بدايات التنقيب عن النفط والفترات التاريخية السابقة، ونتج عن الطين الطبيعي صناعات





◀ سواعد نسائية في صناعة البخور

يدوية أخرى بسواعد نسائية أيضا، وأشارت الحالة رقم (3) «بعضهن يصنعون الفخار، ويعملون الدووه حق البخور وفي الشتى يخلون فيها الفحم ويسوون البخور ويصنعون المباخر من الطين».

وقد فرضت تلك الهوية الإنتاجية نفسها من خلال قدراتها الإبداعية في التكيف مع الحياة وتلبية متطلباتها المعيشية لتكون آنذاك سواعد إنتاج وكفاح في البحث عن الرزق وتلبية حاجات الأسرة مما يؤكد أن الظروف الإقتصادية دافع غير عادي ويتسم بالقوة في التأثير على شخصية



المجتمع عموماً والمرأة خصوصاً حيث كان الإنتاج بدافع الحاجة الأمر الذي يبعث مؤشرات صريحة إلى حتمية الحاجة المجتمعية للتمكين الإقتصادي، ولكن الحالة رقم (3) «أنا ما تذكر أن وحده مارست التجاره من أهل الرفاع قديماً المناميين تأثروا بالتجاره الي ياو الرفاع قديماً احين اهما رفاعيين خلاص احين عاشوا هني ياو حق السعه حق الاستقرار الاجتماعي بس اهما لازالوا يمارسون اعمالهم في المنامه وبعد عندهم نشاط في الرفاع»



◀ بناء البحرين بحرس الخراف الرفاعية، بناءة قال السويح في سوق بلديه المنامه  
لافساء البحور والسحاب الاخرى مثل الشاحه القصعه من نفس الحبيسه بحرف

ويشير تعليق الحالة إلى قوة التداخل بين سكان المنامة والرفاع من النواحي الاجتماعية والتجارية، وقد تنتج تلك التداخلات ظروفًا مجتمعية إقتصادية تؤثر على طبيعة الرفاع السكنية المستقرة التي كانت تتسم بقدر كبير من الخصوصية والهدوء والشخصية المكانية ذات الطبيعة السكنية البحتة أما واقعها المعاصر فإنه محاط بحراك تجاري كبير قد يكون بفعل الهجرات الداخلية الوافدة إلى الرفاع وانتقال بعض الثقل التجاري من المنامة إلى بعض أنحاء الرفاع، وأضافت الحالة نفسها «في الرفاع ما نجحت الحركة التجارية لأن أهلها ما يعرفون في تجاره غير المنامة هي أساس التجاره» الفاضل وكانوا والذوواده ذلين كانوا في المنامة كلهم» ذي تعلم من ذي التجار الكبار «كانوا والمويد والزياني والعائلات المعروفة وتأثروا بالتجاره أما الرفاع لا احنا ما عندنا تجار مثل أهل المنامة».

ولا شك أن المد التجاري الكثيف باتجاه الرفاع قد حول أجزاء كبيرة منها إلى ميادين للتجارة سواء على المستوى المعماري أو على مستوى الأسواق أما على المستوى الاجتماعي فإن تداخلًا كبيرًا إمتد ليشمل الروابط القرابية مما نجم عنه إكتساب سكان المنطقة علاقات قرابية إضافية إلى نمو تجاري بخبرات إقتصادية إصطحبها سكان المنامة المتعاشين مع أول ميناء تجاري بحريني في تلك المدينة التي كانت في صدارة المدن البحرينية كإنتعاش إقتصادي وتنوع وانفتاح لكن إنتشار الأهداف الإقتصادية في شتى شرايين المنامة الرئيسية والثانوية أفقدها سمات الجذب الاجتماعي كم منطقة استقرار إنما حولها لمركزا



جاذبا لرؤوس الأموال الإقتصادية مما غير اتجاه قاطنيها الأصليين الإجتماعية لإتخاذ مدنا بحرينية أخرى للإستقرار الإجتماعي مع الإبقاء على تلك الرقعة تجارياً.

أما واقع المرأة الرفاعية الإقتصادية فقد تباينت معطيات تطوره ونموه على المستوى المعاصر لكن السمة الغالبة على تلك الشريحة التي كانت تتمتع بسير تاريخية أسطورية في الكفاح ومواجهة الحياة التقليدية يبدووا عليها بحسب المعطيات الإجتماعية والثقافية أن الظروف الثقافية محورت طاقاتها في إتجاهات تحد من بروزها وإنفتاحها على العكس تماماً من واقع المرأة النامية أو المحرقية، فقد يعود ذلك للتركيبة السكانية التي إحتفظت بطاقات المقاومة المجتمعية للتغيرات الثقافية التي طرأت على المجتمع البحريني بكل ما تحتمله الظروف من أبعاد اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، فإن الأدوار والأنشطة التي كانت تقوم بها المرأة الرفاعية في هذا المجال لا تقل من حيث درجة أهميتها عن الأدوار والأنشطة التي كانت تقوم بها للمساهمة في تلبية الاحتياجات المادية لأسرتها من خلال الأنشطة والمهن والحرف التي كانت تمارسها سواء داخل المنزل أو خارجه.

وتعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية وتربية الأبناء ورعايتهم من أهم الوظائف والأدوار الاجتماعية والتربوية التي كانت تقوم بها المرأة، ومن ثم كانت المسؤولية الكبيرة في هذا المجال تقع على عاتق المرأة (الزوجة أو الجدة)، وخاصة أن الرجال كانوا كثيراً ما يمارسون مهن وأنشطة

اقتصادية خارج المنزل سواء أكان ذلك بالنسبة لمهنة الرعي أم الصيد أم الغوص للؤلؤ، تلك المهنة التي كانت تتطلب غياب الرجال عن منازلهم لفترات طويلة إلى جانب الأدوار الأخرى التي تتعلق بإدارة وتدبير شؤون المنزل من طهي الأطعمة وحياسة الملابس... وغيرها من الأدوار الأخرى التي كان من شأنها تعميق مبادئ وقيم التكافل الاجتماعي والتماسك ليس فقط على مستوى الأسرة ولكن أيضاً على مستوى الحي والمنطقة السكنية بصورة عامة.

ولقد عبرت الاخباريات (حالات الدراسة) عن ذلك، حيث أشارت الحالة رقم (1) «الاول المراه تحمل وتولد وتغسل وتطبخ وتربي وتنظف والعيوز قاعده اهي الي تامر وتتهي» وتشير المعطيات الميدانية إلى قوة السلطة الاجتماعية المنزلية للمرأة بحسب موقعها في المنزل سواء كانت جده أو ربة المنزل أو إحدى بناء الأسرة أو الحفيدات مما يؤكد تلك الحالة من النظام الاجتماعي الصارم في تقسيم المهام بين نساء المنزل أو البنات أو زوجات الأبناء.

ويتبين مما سبق أن دور المرأة يمتد إلى أبعد من حيز التنشئة والإيفاء بمتطلبات الزوج والأبناء والمنزل ليشمل نظم الإنتاج المساعدة على تلبية تلك الاحتياجات التي تقوم المرأة بمتابعتها ضمن مهامها على الصعيد الاجتماعي فقد أشارت الحالة رقم (2) إلى أدوار المرأة داخل البيت «المراه تحلب البقر وهذي من واجباتها تقوم في البيت شيسوون ما تقدر المراه تقول حق زوجها لا ولا حق ولدها تخاف تهاب من الريال ومن واجباتها تشيل البيت تشيله، والبقر موكل البيوت عندهم، البيت



الي عنده اييب له بقر والي ماعنده من وين اييب»، وراوحت «المرأه اول تحملت شي غير قليل وشي صعب تحملت تربى تطبخ تغسل وتخم وواجبات ريها كلها عليها وتربية العيال».

وتؤكد الحالات أن المرأة في الأحياء الرفاعية تعيش ظروفًا متقاربة من حيث واقعها المعيشي خصوصًا تلك الشريحة الموسومة بطبقة البسطاء أما المقتدرين ماديا أو العائلات الكبيرة فإن أحوالهم محاطة بالرفاه المادي طبقا لمقومات القوة الإقتصادية التي يتمتعون بها آنذاك المتمثلة في إمتلاك «المواشي مثل الأبقاء والغنم والإبل» وأيضا المزارع فإنهم يعتمدون في تسيير شئونهم على قوتهم الإقتصادية ومصدرها المنتج الزراعي أبرزها التمر إضافة على مساعدة البسطاء لهم في تسيير الأعمال المنزلية.

وتعكس تلك الحياة السائدة بين البسطاء والأغنياء أو أصحاب السلطة والنفوذ الإقتصادي والاجتماعي القيم المستمدة من تعاليم ديننا الإسلامي ممثلة في التكافل الإجتماعي حيث تسود حركة إجتماعية يتمكن فيها الجميع من التكاتف في وجه الحياة التقليدية الشاقة رغم اختلاف وتنوع الوسائل المؤدية إلى الإكتفاء الغذائي، ولا يخلو ذلك الحراك الإجتماعي من علاقات الود والأخوة وقوة الترابط بين النساء وتجمعتهن النسوية في السراء والضراء وذلك برهان تاريخي يعكس تعاضدهن على كافة المستويات.

وأضافت الحالة نفسها «التواصل بين الجيران من نصبح انترس البيت قهوه وقدوع وسوالف اطلق ال 11 يروحون يطبخون كلن يسير عن الثاني



أحين محد يدري بأحد كل خدامه عنده وراك بيته قبل لي الجار قام  
بالجار لي ما عنده عشي عطاء من عشاء أحين محد يدري بأحد ومحد  
يتنقص حق أحد» حيث تعكس النقصة وهو ما يقصد به قيام الجار  
بعزل جزء من طعامه لصالح جيرانه الغير مقتدرين على سد حاجتهم  
الغذائية في يوم ما إذ يدل ذلك على تلك القيم الإسلامية السائدة  
بقدر كبير من المحبة والتآلف بين الجيران وكانت محركها المرأة أما  
قيم التعاضد الأخرى بين الجيران فإنها تأخذ حيزها الاجتماعي  
الكبير بين نساء الرفاع آنذاك.



وأشارت الحالة ذاتها «إذا هذي البيت بيزوجون بنتهم او ولدهم الاول الناس ما عندهم شي ما حد عنده كراسي او حاجات الزواج فالمرأه تساعد كل النسوان كانوا يتساعدون يطلبون الفرش من البيوت ويطلبون المساند ويطلبون المناضر والثياب والطمام حمر وذي الفريج يلتقون ويتحدون وكل واحد من بيته شوي كلن يقوم الفريج يطبخون لها اجره بعد تعاونوا كلهم وطبخوا لها غسلوا الاواني خموا ونظفوا ما في خدام لول لشيوخ ما عندهم خدام كله اهل المناطق يتساعدون»

وثمة مظاهر أخرى للتكافل والعلاقات الاجتماعية القوية بين العائلات على مستوى المدينة، والتي كانت تعكس منظومة القيم الاجتماعية التقليدية التي كانت سائدة ومسيطر عليها أيضاً المزاولة في بناء المساكن، والتي كان يتم بناؤها من المواد البسيطة الموجودة في البيئة، حيث أشارت الحالة رقم (3) أن «المرأة في عملية التكافل كانت موجودة والمحتاج يحصل التمر والعون لمعيشته من خلال البيوت المجاورة، وبيوت البسطاء والعائلات كانت يم بعض،، واذا في مثلاً بيت عنده بقر تلقى يطرشون اللبن ويحطون الزبد ويطرشونها وفي بعضهم يبيعون بعد مدخل رزق وعائشين على البقر والغنم، وتتعامل المرأة لاكتفائها الغذائي مع البقر والغنم، والعوائل كانت تنزل وتتكاثر لاقامة المساكن وكان في الحياه القديمه جدا كانت البيوت سكانها رجال ونساء واولاد ينزلون للطين والمياه والحصى لاقامة مساكنهم واعانة الفقير للبناء، والبناء كان مهنة للسكان».

## نوح خليفة ▶

وقد تمكنت المرأة الرفاعية من إشاعة الروابط القرابية والإسهام في حالة من الوحدة الاجتماعية والوئام الذي يعكس قيم ومبادئ الأسرة الواحدة وذلك ما تعرض للتدهور كنظام اجتماعي قائم لأسباب ترتبط في مجملها بضريرة التحولات الاجتماعية المتصلة بالتطور واعتماد البشر في التواصل على التكنولوجيا والإعلام أما الإتصال المباشر أو ما يسمى بعلاقة الوجه للوجه فقد ظل سبيله إلا في المناسبات أو المصادفات حيث يعيش الانسان بالاتصال مع العالم بأقل الجهود وأبسطها.



◀ مراسم الزواج التقليدي



وتشير الحالة رقم (3) إلى مظاهر التكامل بين الجيران قديماً مما يعكس قوة العلاقات الاجتماعية، والتغيرات التي تعرضت لها تلك العلاقات حديثاً «بين النساء قبل وايد في ترابط أما الحين ما تحصل تغيروا الناس الاول بس يدشون البيت لا موعد ولا شي يعني عادي حتى لو يدشون وقت الغدى يحطون السفره ويقولون لهم ما تظهرون ويحطون لهم الصحن العود وتعالى يا فلانه وتعالى يا فلانه والبيوت مو مصككه مثل الحين يعني الامان اكثر الاول الامان اهو الي تغير احين والحين محد يبطل بابه حق احد ما يعرفه حتى لو اهي مرأه ما يفتح



الباب الا اذا عارفتها شي ثاني، واحنا احين لو وحده اتبي تضرب جرس ما نعرفها ما ندخلها لكن الاول كانوا اهل عاشوا معا بعض سنين طويله ومحد يصك بابيه عن احد - البحرين مخلوطه من الاول بس بعد كانت الحياه غير ما في عقد ولا تفرقه هذي ما جفناه، اما الحين حتى لو من جنس الواحد نفس الشي ما يبونك».

ونظراً للتغيرات الاجتماعية التي شهدتها الرفاع بسبب نزوح العمالة إليها من مجتمعات أخرى للعمل في شركات النفط، فقد تغيرت الخريطة السكانية، مما أثر في شكل العلاقات الاجتماعية بين السكان، حيث أضافت الحالة « احنا حسب التقاليد وحده انتقلت للسكن بجانبنا بحسب التقاليد ارسلنا لهم بعض الحلويات كمادات اهل البحرين لكن ردو الهديه قالوا ما ناخذ من احد شي هدية ولا نحب نتعرف على احد، الاول الشركه لامه الناس ياومن المحرق والمنامه والاماراتيين والعمانيين والسعوديه والبلوش وغيره الشركه لمتهم وفي تنوع الاول بس ما كانوا جذي والامان اكثر والترابط لكن الحين غير، والي ياوا اندمجوا مع الرفاعيين وعقب صار الاسكان وكلهم ظهروا والحين جهتنا قليل الي تحصلهم أغلبهم راحوا بوكواره وبعضهم راحوا مدينة عيسى ومدينة حمد وبيوتهم اجروها».

ونتيجة للتغيرات السريعة التي شهدتها مدينة الرفاع، واختلاط السكان بسبب الهجرة، فقد تأثرت إلى حد كبير العلاقات الاجتماعية، حيث تعرضت للضعف وقل التواصل الاجتماعي بين السكان، والذي كانت تقوم فيه المرأة الرفاعية بدور مهم، ومما يؤكد ذلك ما أشارت إليه



الحالة رقم (3) « الحين ما في تواصل وايد الا في الاعياد يعني بعضهم الي عندها سياره لان البيوت ابتعدت الي راحوا بوكواؤه والي راحوا اماكن ثانيه لان البعد صار والحين كله بمواعيد ومثلا الاول الحجاج لي ياو الكل ابي هذي ابي وهذي ابي الحين لا تغير الزمن الحين لا سوو استقبال احين فترسل مسج تدعوا ربعا وتحدد التاريخ والوقت الاول لا الحياه تغيرت، المرأة حاليا تتحمل دور اقتصادي ودور اجتماعي وبعد تطلعات الحين في ناس تبي هالحميميه هالترابط فسووا هذي اللقاءات لان اهمما حاسين بفراغ ان يعيدون الترابط سووا هالاستقبالات والمناسبات الاجتماعية صارت للالتقاء فقط».

كما أكدت الحالة رقم (4) أيضاً على أن العلاقات الاجتماعية سواء بين الجيران أو على المستوى العائلي قد شهدت تغيرات عما كانت عليه من قبل في ظل المجتمع التقليدي « الزيارات كانت حلوه كانت الزيارات كثير احين تقاطعت الناس مومثل الاول اذا طاح المريض كلهم يلتمون عليه من نسوان وريايل يشيلونه احين يمرض المريض ويعرك في بيته جليل الي يزوره جان من الاهل واحد ولا اثنين بيمرون عليه غير الوصل الاولى الي جفناه عند اهلنا».

وتنذر التغيرات الاجتماعية التي تعرضت لها تلك العلاقات الإنسانية التي كانت تشكل نسيج شديد القوة، متقارب الخلايا، يحتفظ بدرجة عالية من الانصهار في الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بمخاطر محدقة تتطلب مواجهتها ببدائل مثلى أما واقع تلك العلاقات الإنسانية القوية فإنه أصيب بمظاهر التفكك والهشاشة بسبب النزوح





◀ مراسم الزواج التقليدي

السكاني سواء الى خارج البحرين او الى انحاء اخرى من البحرين او في امتدادات رفاعية أحدث الامر الذي أثر على قوام الترابطات الاجتماعية القائمة بين ابناء المجتمع عموماً ومجتمع النساء الذي تأثرت ترابطاته الحميمة بعد التباعد مما استدعى ذلك على المستوى الحديث إلى إتخاذ قنوات اعلامية واجتماعية واقتصادية لتكوين تجمعات بشرية تقيم الاتصال الفعال بما يخدم تحديات العصر التي أضحت تستلزم صوت القوى الشعبية لتعبير عن الإرادة وتعزز النظم السياسية والكيان الاجتماعي الشعبي على المستوى العالمي، وقد تقودنا مضامين البحث إلى استنباط الرؤى المؤاتية للتموجات العالمية الراهنة وتأثير المرأة في تكوين وتشكيل دعائم وطنية قادرة على المواجهة وتحقيق التوازن على كافة المستويات.



أما على الصعيدين التعليمي والثقافي، فإن المرأة الرفاعية ناضلت منذ فجر التاريخ في سبيل الإرتقاء بمجتمعها مجسدة بتضحياتها تاريخاً فريداً جديراً بالإعتداد به لتنمية وعي المجتمع بقوة بأس المرأة مما يقدمها نموذجا للبناء الحضاري الرصين الذي يستمد قوته من تضحياتها وأصالتها على المستويين التاريخي والمعاصر، فقد لعبت المرأة الرفاعية أدوارا بارزة محفوفة بتاريخ عريق يعبر عن أيادي وضعت اللبنة الأولى لرقى المجتمع وتقدمه.



◀ الرفاعية امتهنت التعليم في سن مبكر بعد اتمامها المرحلة الابتدائية وواصلت تعليمها التكميلي بمدارس النشأة

وتعرج المرأة الرفاعية في روايتها لتضحياتها التاريخية على مراحل عطائها المهني الذي شق طريقه بدءاً من الحراك النسائي الخيري والتعليمي الذي قادت زمامه منذ مراحل مبكرة من عمرها، وذلك ما أكدته الحالة رقم (1) «طالعين من صف السادس ابتدائي دخلنا مجال التدريس كمهنة، زمان الاول ما كان في مدرسات كانوا قليلين في البحرين، كانوا ياخذونهم من فلسطين ولبنان ومصر واكثر شي لبنان وفلسطين، انا اشتغلت مدرسة من صف السادس ابتدائي، وفي ذاك الزمان في معلمه تينه ومعلمه نوره وفي الرفاع كل الناس يعرفونهم نوره بنت الشيخ وتينه ماجد وتوفوا وذلين مدرسين امهاتنا والي درسوا امهاتنا درسنا احنا وياهم لان خذونا من الصف السادس يوم كانت البحرين محتاجه ويمكن يوم ياخذونهم في الثلاثينات ماخذينهم يدرسون»، وتشير المعطيات إلى دور تعليمي قوي للمرأة الرفاعية منذ العقود الأولى من بدايات القرن الماضي وما يؤكد تلك المعلومات التاريخية التي أدلت بها الإخباريات عينة البحث، (مصادر تاريخية أخرى)، فقد أكدت كتب توثيقية للحراك التعليمي النسائي في مملكة البحرين افتتاح أول مدرسة ابتدائية للبنات على النمط الغربي عام 1928، وأنه كان ينظر إلى هذه المدرسة على أنها أول مدرسة للبنات على هذا النمط في منطقة الخليج بينما افتتحت أول مدرسة ثانوية للبنات على نفس النمط عام 1951<sup>1</sup>.

وقد عكس تاريخ المرأة الرفاعية قصة كفاح غير متوقعة قبل البدء في

1 ناصر حسين الموسوي، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية، مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة، 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين....، ص 147.



تتبع المعلومات التاريخية من الرواة سكان الرفاع حيث أن ممارسة مهنة التدريس في ذلك العمر الذي يعد الأيام الأخيرة من عمر الطفولة لأي إنسان يعد أمراً غير اعتيادياً خصوصاً أن الخوض في المهنة وتحمل عبء التعليم التكميلي في الشطر الآخر من أيامهن وتحمل مسافة التنقل بين الرفاع والمنامة آنذاك مع بدايات استيراد المركبات وكفائتها التقليدية فإن تلك الرواية التاريخية تجسد حياة أسطورية وبعض سكان الرفاع شواهد على ذلك الزمان وذاك الإنسان المكافح الذي خلد سير تستحق الإقتداء بها في مواجهة تحديات القرن الحالي رغم الفروق العصرية.

وراوحت الحالة رقم (3) « بدأت المرأة تلتحق بالتعليم وتتخرط فيه إنطلاقاً من مدرسة الرفاع الشرقي الابتدائية للبنين وساهمت في التدريس منذ السادس ابتدائي وبعدها صار التعليم التكميلي في المنامة وكنا نمارس التدريس وبعد نهاية وقت العمل نركب الباص ويودونا المنامة ندرس في التعليم التكميلي نكمل دراستنا.

وأضافت «هذه المدرسة كانت في الرفاع الشرقي يم قلعه الرفاع اول كانت ابتدائية تالي وصلوها اعدادي تالي فصلوا الاعدادي ودونا احنا الابتدائي يم مركز الشرطه حالياً بنوا مدرسة جديدة، وكانت المدرسة الي للبنات هني يمها مدرسة حق الصبيان، وتكشف معطيات البحث أن تعليم الأولاد سبق تعليم الإناث وأن البنية التعليمية للأولاد في بدايات القرن الماضي كانت البداية» وما يؤكد ذلك تلك المعطيات التوثيقية التاريخية التي اعتمد عليها البحث في الاستدلال على صحة المعلومات حيث أشارت المصادر التاريخية أن التعليم التجاري للبنات

بدايته كانت افتتاح صفوف لهذا الفرع من التعليم بمدرستي المحرق والحويرة الثانويتين للبنات في العام الدراسي 1971/70، أي بعد حوالي عشرين عاماً من بدء التعليم التجاري للبنين والذي بدأ في العام الدراسي 1953/52 بمدرسة المنامة الثانوية للبنين. ويلاحظ أن التعليم التجاري للبنات لم يبدأ بمدارس مستقلة كما كان الحال للبنين أيضاً، إلا أنه مع تطور هذا الفرع من التعليم الثانوي افتتحت له مدارس مستقلة للبنات. كما يلاحظ أن هذا التعليم الفني هو الوحيد للبنات آنذاك، حيث لم يتح لها فرصة الالتحاق بالتعليم الصناعي على الرغم من توفير تعليم مهني متنوع للبنات ضمن خطة تطوير التعليم الثانوي الذي قام على التفرع<sup>2</sup>.

ورغم تأخر بدايات تعليم البنات مقارنة بتعليم الأولاد إلا أن في ذاكرة الوطن سير لا تنسى لقوة عطاء المرأة البحرينية في هذا السلك التعليمي منذ مطلع القرن الماضي ثم ما تشهده المسيرة التعليمية من إرتقاء وكفاءة تشهد تفوقاً تربوياً وإدارياً يحسب لصالح المرأة التي مازالت تتطلع للقيادة في هذا السلك المهني الذي أخذت على عاتقها مسؤولياته المجتمعية والوطنية منذ نشأتها مروراً بتطورها جيل بعد جيل، ولعل الدفع بالمرأة إلى قيادة هذا الهرم الوطني العريق تأكيداً لمكانتها في جوف البحرين الأبية فقد تعاقبت تضحيات المرأة في قطاع التعليم في الشدة والرخاء لكنها أبت إلا التقدم والخدمة الإنسانية والتضحية الوطنية في جميع الحالات.

2 ناصر حسين الموسوي، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية، مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة،....، مرجع سابق، ص 147 .



وبينت الحالة نفسها جهود المعلمات الرائدات في الحقل التعليمي اللاتي دفعن بهن للتمكين في السلم التربوي على المستوى التأهيلي منذ خطواتهن الأولى « كان عمري 13 سنة كنت اصيح يئنوني كنت اروح حق المديره اقولها تقعدني على ركبته وتعلميني وذي الكلام في الاربعينات من يدرس هالكثير في الصف الواحد في الستينات كان عدد الطلاب في الصف الواحد 32 ومع السنين وصلوا الى 42 وارتفع العدد وايد مع مرور الوقت، كان عندي انا الصف الي درسته قبل لا يصير نظام فصل كانت فيها 54 طالبة ويوم صار نظام الفصل سووا العدد ثلاثين في الصف الواحد» وكنا نسال وكانت المديره تعلمنا شلون احنا نتكيف مع الطلاب وشلون احنا نعلم اول علمونا رسخوا فينا تعليمهم فاحنا خذينا طريقتهم وطبقناها طبعا كل مره المديره الله يرحمها لانها فلسطينية زينب عيدوا اسمها معروفه في الوزاره يمكن وقت طويل في البحرين وكانت مديره زينه وكانت تدرس ويا المدرسات اتدش ويا المدرسات تعلم المدرسات تعلمها شلون تدرس والفلسطينيين واللبنانيات كانوا اقوياء الاول كانت دراستهم قوية».

ولا تكتمل قوة الكيان التربوي التعليمي إلا بعين المرأة لانها تحملت جزء كبير من مناحي الحياه إضافة إلى تضحياتها الجسام في صروح العلم والتربية منذ الصغر علاوة على قوة كيانها التربوي والتعليمي والإداري على المستوى المعاصر، وتبين الحالة رقم (4) «الاول عندهم نشاط ونفسيتهم غير المدرسات الي درسونا وعلاقة المعلمات ببعضهم علاقه قوية والتزاور الواجبات قوية بينهم الان كل رايع في طريقه مهمومين محد يحاجي احد في المدرسة» وأضافت كان التعليم وايد قوي الاول،

## ► نوح خليفة

اهما درسونا وبعدين ردينا نطبق وندرس الي درسونا اياه، اول علمونا  
تالي صرنا نعلم، وتالي عقب لسنين يوم راحت دش نظام فصل عقب  
مادرنا بعشرين سنه يابوا لهم نظام فصل، احنا من اول ما درسنا  
كان التعليم المعلمه لما تاخذ الصف لها تدرس كل المواد وذي كان من  
قبل الستينات موجود» .

وتعكس حالات البحث خبرة تربوية تعليمية عريقة على المستوى  
التاريخي وإسهامات متأصلة في أعماق المجتمع في المجالين التعليمي  
والثقافي من ناحية أخرى، إضافة إلى حالة الكفاح والنضال من أجل



◀ احتفاء المجتمع بيوم الختمة والطواف  
بالتلاميذ الذين ختموا القرآن في أرجاء الحي



تحصيل العلم واكتساب الثقافة، فضلاً عن ممارسة مهنة التدريس والتطوع (المطوعة) لتعليم وتثقيف المجتمع إسهاماً منها في تطويره من جهة ومحو الأمية من جهة أخرى إضافة إلى نشر الدين الإسلامي عبر تحفيظ القرآن وتدريسه للأجيال تلك المهنة التي مورست بقوة بين النساء وناضلت المتعلمات اجتماعياً للحاق بركب الثقافة والتعلم بين أوساط مجتمع يعيش بدايات السماح للمرأة بالتعلم.

وعلى الصعيدين: السياسي والأهلي، فإن ظهور الكثير من الجمعيات النسائية منذ منتصف القرن الماضي يعبر بصورة واضحة عن تاريخ كفاح المرأة البحرينية خاصة في مجال الجمعيات الأهلية والعمل التطوعي، فقد لعبت منذ القدم دوراً مؤثراً في ميادين العمل الأهلي على مدى فترات تاريخية مختلفة إذ تؤكد المصادر التاريخية أن الجمعيات النسائية تعتبر آنذاك مركزاً للأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن هناك خمس جمعيات نسائية في البحرين يبلغ مجموع العضوات المنتسبات إليها حوالي 1324 عضوة.

وتشير المعطيات التاريخية سواء النظرية أو الميدانية أن المرأة البحرينية نشطت في فترات تاريخية مختلفة مما يعكس تسلسل تطورها التعليمي والعملية في مجالات متعددة أسهمت في تقوية كيانها منذ فجر التاريخ مروراً بمراحل التطور وطفرة المعاصرة، فقد أكدت المصادر أن عدداً كبيراً من النساء انضم في سنوات لاحقة من بدايات تأسيس الجمعيات النسائية إلى جمعيات مهنية واجتماعية مختلفة تضم الجنسين مثل جمعيات المهندسين والمحامين والأطباء والاجتماعيين والاقتصاديين

وغيرها من الجمعيات الأخرى، غير أن الدافع منذ بدايات نشأة العمل الأهلي والتطوعي كان يتحرك نحو عمل مساعدة الفقراء وتشجيعهم على مواصلة الدراسة والتحرر من قيود الأمية فضلاً عن توعية الفتيات والنساء ومساعدتهن على تطوير أنفسهن وطرق أبواب العمل إلا أن ذلك العمل أخذ طريقه للتطور مع بروز التحولات الاجتماعية والاقتصادي والثقافية بين أوساط المجتمع وبرز نخب نسائية تناضل من أجل مساهمات اجتماعية أكثر فاعلية والبحث عن أدوار أكثر تقدماً.

وتؤكد الحركة الأهلية للنساء البحرينيات إستنتاجات البحث فقد جسدت تلك المحاولة التي تعود إلى بداية الخمسينات المتمثلة في فكرة

◀ جهود نسائية في تحفيظ القرآن شقت طريقها في محاربة الأمية





تدارستها مجموعة من السيدات اللواتي حظين بثقافة جديدة وحس وطني إيمانية (تأسيس ناد) يتم من خلاله تقديم يد العون والمساعدة للمحتاجين من أبناء المجتمع البحريني<sup>3</sup> غير أن فكرة تأسيس ناد للسيدات لم تلق القبول من رجال الدين في تلك الفترة، وذلك بحكم التقاليد السائدة التي كان يفرضها المجتمع على المرأة حينذاك، مما أدى إلى معارضة شديدة من رجال الدين، ومن ثم تم إغلاق النادي بعد ثلاثة أشهر من تأسيسه. وبعد إغلاق النادي، أخذت الجمعيات النسائية تطل برأسها في سماء البحرين، فقد تأسست جمعية رعاية الطفل والأمومة مباشرة بعد غلق نادي البحرين للسيدات في عام 1953، وتم اشهارها في الثالث من يناير عام 1960<sup>4</sup>.

وقد شهدت عقود الخمسينات والستينات والسبعينات تطورات مرحلية هامة حققت بعض الطفرات النوعية في تاريخ العمل الأهلي النسائي من خلال إشهار جمعيات نسائية كانت جميعها تقدم خدمات مختلفة ساعدت المرأة البحرينية على التقدم والتطور في مجالات عدة، إلا أن الحراك السياسي والأهلي في مراحل تاريخية لاحقة دفع المرأة إلى المزيد من البروز في مجالات مختلفة فقد أطلق ميثاق العمل الوطني طاقات ومجالات وطنية خصبة وفتح أفقا سياسية واجتماعية واقتصادية للمرأة فيها نصيب وافر من الرعاية والتنمية، فقد برزت بعد إقرار ميثاق العمل الوطنية الذي تبناه «صاحب الجلالة الملك حمد

3 منصور محمد سرحان، دور المرأة البحرينية في وفد الثقافة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2009، ص 15.

4 المرجع نفسه، ص 17.

بن عيسى آل خليفة» عاهل البلاد وأجمع عليه شعب البحرين ست جمعيات نسائية هي: جمعية المرأة البحرينية، وجمعية المرأة المعاصرة، وجمعية البحرين النسائية، وجمعية تنمية المرأة، وجمعية المستقبل، وجمعية مدينة حمد النسائية<sup>5</sup>.

ولا شك أن البنية التشريعية والتأييد الشعبي لها بعداً جوهرياً لالتقاء طموحات الشعب بأطيافه وشرائحه مع القائد في بوتقة وطنية واحدة، فقد أخذت المشاركة العادلة والمتكافئة للمرأة البحرينية بعداً جديداً في عهد صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم في البلاد لتصبح في إطاره مواطناً متكامل الأهلية في بناء نهضة الوطن، ومن ثم حصلت المرأة البحرينية وفق مشروع الإصلاح الذي يقوده جلالة الملك، على حق التصويت في الانتخابات البلدية ومجلس النواب، وأصبحت مشاركتها تخط مسارها بشكل جدي لتتولى مناصب قيادية وتنفيذية متعددة، وهياً المناخ الاصلاحى بشكل عام في مملكة البحرين لمزيد من أوجه الشراكة للمرأة البحرينية وعلى جميع الأصعدة<sup>6</sup>.

وقد شكل المجلس الأعلى للمرأة منطعفاً هاماً وحاسماً في تحديد هوية المرأة البحرينية على كل المستويات الحياتية المعاصرة دفعت من خلاله المرأة البحرينية نحو التمكين السياسي والاقتصادي إضافة إلى دوره في تدعيم المنضومة الاجتماعية البحرينية سواء من النواحي التشريعية أو الثقافية أو المجتمعة أو المهنية .. وغيرها لتسهم من خلالها المرأة

5 المرجع نفسه...، ص ص 19-20.

6 المرجع نفسه...، ص 49، ص ص 56-57.





البحرينية في تشكيل مستقبل واعد تكون من خلاله عنصر فاعل يشارك الدولة من خلال مؤسساتها في صنع القرار والتنمية وتحقيق المزيد من المكاسب المجتمعية عبر تنشيط مقومات اندماج المرأة في الحياة العامة التي أضحت تتطلب المزيد من المشاركة الشعبية لترسيخ مقومات الدولة العصرية وتعزيزها من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أن المجلس الأعلى للمرأة محركاً قوياً للحياة السياسية المقرونة بالاعتدال والتنوع والتكامل بين المجتمع ومؤسسات الدولة حيث ساهمت لجان المجلس وبرامجه التنموية المعدة لصالح المرأة والمجتمع

والدولة في تفعيل دورها تنفيذاً لمبادئ ميثاق العمل الوطني المتعلقة بالمرأة.

وإنطلاقاً من المعطيات التاريخية النظرية والميدانية السابقة فإن شريحة المرأة قوة شعبية وطنية تجمع مكونات المجتمع ومؤسساته على ضرورة صقلها لصالح التنمية المستدامة وإستثمار قواها في تشكيل هوية الوطن وشعبه، تلك الهوية المستمدة من تضحيات جسام تاريخياً وأصالة إنبثقت من إنتماءاتها الإسلامية الخليجية العربية، ومن ثم تكشف التحليلات السابقة التي تتعلق بمدى اهتمام الدولة (على المستوى الرسمي) بالمرأة ورعايتها على المستويين السياسي والأهلي، أن مسيرة الكفاح التاريخي للمرأة البحرينية في المجال التطوعي والأهلي إنبثقت بجهود مجتمعية في بداياتها كما تبين أن المرأة البحرينية موضع تقدير الدولة، وأن مراحل نمو وتطور المكونات البيئية الوطنية للمرأة تخضع للصقل والتحديث على كافة الأصعدة.

ولم تكن المرأة الرفاعية بمعزل عن هذا السياق المجتمعي العام فقد أظهرت المعطيات الميدانية تضحيات وطنية عميقة للمرأة الرفاعية تعكس مسيرة كفاح تاريخي في جميع ميادين الحياة العامة، فقد كانت تشارك بصورة واضحة في مجال العمل الأهلي والتطوعي منذ القدم، وأكدت الحالة رقم (1) على ذلك «أنا اشتركت في أول جمعيه ظهرت في الرفاع الشرقي وهي جمعية الرفاع الثقافية وللحين موجوده وكانت في سنة 68 تقريباً وكنا نشترك فيها، وكانت تسوي أنشطة تثقيفية» وتعتبر معطيات البحث الدالة على وجود برامج تثقيفية تبنتها نخبة



نسائية لصالح نساء المنطقة عن حالة إجتماعية إستشعرت إحتياجات ماسه لإطلاق وعي المرأة نحو مزيد من العطاء، وقد إتضح ذلك من خلال مبادرة نساء المنطقة بممارسة دور تثقيفي للأطفال عبر رياض الأطفال الأمر الذي يعكس وعي النخب النسائية بأثر تلك الخطوة على الثقافة المجتمعية بشكل عام وثقافة المجتمع تجاه المرأة بشكل خاص على المدى البعيد وتلاحق الأجيال المتعلمة ذكورا وإناثا.

وأكدت حالات البحث على وجود حركة أهلية نسائية أخذت على عاتقها تعليم الأطفال في مرحلة ما قبل التعليم المدرسي فقد تحدثت الحالة رقم (3) عن الحركة الاهليه في الرفاع: «جمعية الرفاع الخيرية في السبعينات كان فيها روضه، وكانت أهلية غير حكومية»، وأضافت: «أول من فتح روضة أهليه هم جمعية رعاية الطفل والأمومة في الستينات خالتي كانت رئيسه الجمعية واهي الي افتتحتها لكنها مسئوله في وزارة التربية والتعليم».

ويتزامن مع ذلك الحراك النسائي في المجالات سالفه الذكر حراكا أهليا آخر تمثل في نخب نسائية أخرى كانت تلعب دورا تثقيفيا بين نساء المنطقة أخذت خطواتها تتسع تدريجيا نحو بدايات التعليم إنطلاقا من من ذلك الدور المتمثل في تحفيظ القرآن وتدريسه، وأضافت الحالة نفسها «العمل الاهلي كان موجود في الرفاع كتدريس بعد، ومن سنة 40 هذا التعليم الرسمي لكن الاهلي كان (المطوع) ما في الا اهو انا ما درست في المطوع بس كنت اسمع ان يروحون يدرسون انا ما ودوني وكانت امنيره الشيخ تدرس مطوع ويوم انا صغيره اتذكر اختي ووحده

من جيرانا يروحون يقولون لي بعد بنسحبج بنوديج».

وإذا كانت المرأة الرفاعية قد أثبتت وجودها في مجال العمل الأهلي والتطوعي، إلا أن مشاركتها في الحياة السياسية عموماً كانت محدودة، وأن ثمة معوقات كثيرة بنائية وثقافية كانت تحول دون هذه المشاركة، وأشارت الحالة رقم (3) إلى ذلك في سياق حديثها عن المرشحات اللاتي لم ينجحن في الانتخابات البلدية، «أهما يستاهلون الي رشحوا روحهم لكن في أمور تتعلق بخصوصية المجتمع وفوز المراه يتوقف على قبول المجتمع وموافقته على الشخصية ومحيطها الاجتماعي ومدى ملائمة الشخص وظروفه لشخصية المجتمع»، وتثبت معطيات الحالة السابقة في حديثها وجود شخصية إجتماعية لها ظروف ثقافية إستثنائية غير إعتيادية مقارنة بمجتمع المحرق والمنامة وغيرها من المناطق الأخرى التي تشهد إنفتاحاً اجتماعياً أكبر بسبب الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الأكثر إختلافاً مما يكشف اللثام عن إحتياجات إجتماعية للثقافة والإعلام إضافة إلى مقومات بيئية أخرى ترسخ مسارات جديدة للتغيير الإجتماعي، تضاف إلى تلك المراحل التاريخية من العطاء النسائي، ولكن تبقى التحديات قائمة أمام المرأة طبقاً للمعطيات الأولية للبحث.

وراوحت الحالة نفسها: «مجتمعنا ذكوري ووقفوا في طريق المراه حتى لو تتفوق الاناث بس الذكور يحضون بالتفضيل الحين في متفوقات البنات اكثر لكن في تفضيل بنسبه اكبر للذكور النصيب الاكبر قبل كان هلون احين مادري اذا تغير شي»



وتشير تعليقات الحالة السابقة إلى تأثير المرأة الرفاعية بالحالة الاجتماعية القائمة وتعكس توقعاتها نحو المجتمع تجاه إرتقاء المرأة في مجالات أكثر إنفتاحاً على مستويات الأدوار القيادية العليا الاعتيادية أو السياسية، وقد تبين من خلال السرد والتحليل التاريخي الشخصية الذكورية المسيطرة، وقد يعود جانب كبير منها إلى حياة الرفاه الاجتماعي والأدوار والوظائف الاجتماعي التي رسخها المجتمع في سلوك المرأة المرتبطة بدورها في الإشراف على مهامها المنزلية سواء تلك المرتبطة بواقع الطاقة الإنجابية والأسر الممتدة أو حجم مكونات الرفاه الاجتماعي سواء حجم المساكن أو عدد الخادومات والخدام أو النظام الاجتماعي القائم مع احتفاظه بشتى تفاصيله التقليدية على مستوى الموروثات الاجتماعية.

بينما يتضح على الجانب الآخر ان الحركة النسوية منذ بداياتها كانت بدافع التكاتف ضد الظروف الإقتصادية القائمة بين شريحة واسعة من أبناء المجتمع إضافة إلى رغبتها في تمكين نظيرتها المرأة من ظروفها من خلال تحفيزها نحو طرق أبواب الوظائف والسعي في مقاومة الأمية والإرتكاز على التعليم لمواجهة ضغوط الحياة الأمر الذي يبين العلاقة بين الإحتياجات الإقتصادية وتبوؤ المرأة مكانة متقدمة على سلم التعليم والقيادة، وهذا يقودنا دون شك للإتجاه لبحث معوقات تمكين المرأة ابنة الطبقة الوسطى وإسنادها ببرامج خاصة تتيح أمامها فرص الإندماج أسوة بنظيراتها في المجتمع.



◀ لطيفة القعود أول نائبة وصلت المجال  
النيابي بالتركية في المحافظة الجنوبية

وقد يكون الحال أكثر صعوبة مما هو عليه خصوصاً لو تحدثنا عن برامج لتمكين ابنة الطبقة الوسطى فقد يتطلب جهد إعلامي عالي المستوى وبرامج ثقافية خاصة تفتح أفق المرأة ومجتمعها تجاه دورها في ظل ظروف التموجات السياسية على المستوى العالمي، فقد جاء تعليق الحالة السابقة على واقع الحياة السياسية بين شريحة المرأة الرفاعية كما يلي: «الرفاع اهدأ من جميع المناطق مومثل المحرق او المنامة الرفاع تحسن ان اهمامسالمين ما عندهم ارتباط بالسياسه، ويمكن عشان اهي الشيوخ فيها، لكن ناسها مبتعدين عن السياسه» «الرفاع»



منطقة استقرار سياسي فقط»، وتعكس حالة الإستقرار في الرفاع قوة الإنسجام التاريخي والمعاصر بين سكان المدينة بامتداداتها الحديثة القديمة، ومدى التماسك الشعبي بين السكان والقيادة.

وراوحت: «الرفاع تاريخها معروف وموالاتهم معروفه يعرفون ان يبسلمون منهم اما المحرق او المنامة كان السياسة غير لذلك الاهتمام بهم، اهل الرفاع ما عندهم في السياسة» وتبين تعليقات الحالة أن حالة الركود الإجتماعي بين أبناء الطبقة الوسطى تأتي إنطلاقاً من واقع شكلها منذ عدة عقود تلك الحالة لاشك أنها إنعكاس للتركيب السكاني الذي تعود عروقه إلى قديم الزمان وظروفه التقليدية غير أن الواقع المعاش حالياً يشهد تحديات غير مسبقة.

وتبين أن حالات البحث يدركون حجم التحولات والاختلافات التي تحيط بهم ويمجتمعهم وبمجتمع البحرين إلا أن الإستعداد الشعبي للتعبير على نطاق أوسع عند مراحلها الأولى ويتطلب برامج وطنية تدرس تحديد نخب قيادية قادرة على القيام بمهام شعبية أمام الشارع المحلي والرأي العام العالمي للإعتماد على جاهزيتهم لبلورة عقول الشارع فور ورود المنبهات التي تستدعي الإتيان بقوة شعبية قادرة على التصدي وصيانة الوطن من أطماعه.

وتقع الجمعيات الموجودة ضمن أهم المقومات المؤهلة للقيام بدور قيادي أكبر للإرتقاء بواقع المرأة وتعزيز وجودها بين مؤسسات المجتمع المدني بشكل يحقق توازنات شعبية تذيب الوطن جرعات استقرار أكبر، ومن بين الجمعيات الواقعة جغرافياً في الرفاع ما يلي:

### المنظمات الموجودة في الرفاع بحسب نوعها:

نوع المنظمة	المنظمة
خيرية	جمعية النور للبر
إسلامية	جمعية الآل والأصحاب
إسلامية	جمعية الهداية
اجتماعية	جمعية المودة
خيرية	جمعية الرفاع الخيرية الثقافية
خاصة	مؤسسة مركز الشباب المستقل للدراسات والبحوث للتطوير
ثقافية - أدبية	جمعية الشعر الشعبي
شعبية	جمعية العرضة البحرينية
أهلية	مركز درة الرفاع لرعاية الوالدين
خيرية	جمعية المبرة الخليفية
سياسية	جمعية الحوار الوطني
سياسية	مركز التجمع الوطني (الفتاح)
نسائية	الجمعية البحرينية لتنمية المرأة
نسائية	جمعية الرفاع النسائية

ويتبين من الجدول السابق انتشار الجمعيات الخيرية والإسلامية، بينما تفتقر بنية العمل الأهلي إلى وجود جمعيات سياسية أو مراكز ثقافية، أما الجمعيات الشعبية أو الثقافية فيتبين أنها ترتبط بالتراث وممارسة ثقافة مجتمعية مثل جمعية العرضة البحرينية وجمعية الشعر الشعبي.

كما يتضح من الجدول التالي وجود جمعيتين نسائيتين، لكن تبقى الحاجة قائمة إلى تعزيز البيئة الثقافية للمرأة في إطار جمعيات نسائية



متخصصة في مجالات عصرية تنموية، يكون لشريحة الشباب القدر الأكبر من قوامها باعتبار الشباب عموماً والمرأة خصوصاً شرائح اجتماعية كبيرة من الناحية العددية يستوجب الاستفادة من قوة تأثيرها وتوظيف طاقاتها في تحقيق رؤى الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبين من التحليلات السابقة أن المرأة الرفاعية قد مارست تاريخياً كثير من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية على المستويين: الرسمي والأهلي، ولقد لعبت الظروف المعيشية والمادية التي عايشتها المرأة دوراً مهماً في تحديد أوضاع المرأة ومكانتها الاجتماعية، ومن ثم أدوارها سواء داخل المنزل أم خارجه.

ولقد تم الإشارة إلى تلك المهام والأنشطة التي كانت تقوم بها المرأة، والتي أسهمت بدرجة كبيرة في تحقيق التماسك الاجتماعي وتعميق الوحدة الاجتماعية ليس فقط في مجتمع الرفاع، ولكن أيضاً على مستوى المجتمع البحريني بصورة عامة من خلال الاستشهاد ببعض المصادر والمراجع من جانب، وما أكدته بعض حالات البحث (الاجباريات) ممن لديهن الخبرة الطويلة والمتعمقة بتاريخ المرأة الرفاعية وكفاحها، وبخاصة من منتصف القرن الماضي من أجل تفعيل أدوارها، ومن ثم اشباع احتياجاتها وتلبية حقوقها على المستويين الرسمي والأهلي، أما تفاصيل البحث الميداني فإنه يأتي للوقوف على إشكالية هامة تطلب معالجتها علمياً لبحث سبل تدعيم برامج تمكين المرأة، وذلك في ضوء المشكلة البحثية التالية:

## ثالثاً: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الضرورة الوطنية الملحة لحراك نسائي يخوض في اتجاه ترسيخ مقومات الدولة العصرية وتشكيل رقماً كبيراً على ساحة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية... وغيرها من المجالات كجزء لا يتجزأ من المنظومة الوطنية العملية الهادفة إلى تحقيق طفرة نوعية قادرة على الارتقاء بمجالات السياسة والاقتصاد والشؤون الوطنية العامة للبلاد من خلال مسارات وطنية تضع أقوى لبنات الإقتدار على مواجهة التحديات العالمية.

وتتصل مشكلة البحث بالتموجات السياسية الراهنة على المستوى العالمي خصوصاً في ظل الأزمات التي أضحت تهاجم مجتمعاتنا وتباغته بين الحين والآخر بفك مفترس يريد النيل من هويته ويعتقد بضعف جسده، ولذلك فإننا نقدم تحليلاً علمياً للبنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية لمجتمع المرأة ومسارات تنشيط نواحي متعددة منه لتغيير اتجاهاته الفكرية تجاه إمكانيات المرأة على المستويين التاريخي والمعاصر والمؤثرات الثقافية والبيئية التي تقف عائقاً يحول دون تحولها إلى نخب قيادية في الوسط السياسي المعاصر.

وتتمثل المشكلة التي يسعى البحث الى الولوج لأعماقها وتشخيصها ثم معالجتها في معوقات تنشيط الحراك الوطني بين أبناء مجتمع الرفاع التي تتسم شخصيتهم الاجتماعية بخصائص شديدة الخصوصية تشكلت بفعل مقومات الرفاه الاجتماعي ثم البنية الثقافية وطبيعة البنية التحتية والظروف الجغرافية والمكونات البشرية التي أضحت محور إهتمام الأنظمة بعد تحديات العصر.



وانطلاقاً مما سبق فإن الكشف عن طبيعة أوضاع المرأة الرفاعية الآن وأدوارها في المجالات المختلفة، وخاصة أن هذه الأدوار تعتبر امتداداً واستمراراً لأدوارها وتضحياتها التاريخية، كما أن الكشف عن معوقات تمكينها سوف يسهم في إثراء مسيرة المرأة بمعالجات علمية ورؤى فكرية تضعها على المسارات الأقوى.

### رابعاً: مفاهيم البحث:

ينطوي البحث على مفهومين رئيسيين هما الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر، يمكننا وضع تعريف لكل منها فيما يأتي:

1 - الكفاح التاريخي، يُقصد به النضال الذي مارسته المرأة الرفاعية خلال المراحل التاريخية المختلفة على كافة الأصعدة والمستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والأهلية من أجل المساهمة في الحياة الأسرية، وتوفير مستوى معيشي لأسرتها في ظل ظروف اقتصادية وبيئية في غاية الصعوبة.

2 - التمكين المعاصر، يُقصد به إتاحة جميع الفرص أمام المرأة للمشاركة بفعالية وإيجابية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على المستويين الرسمي والأهلي، وذلك في ظل الظروف والمتغيرات الراهنة التي يعيشها العالم المعاصر والمتمثلة في العولمة وتداعياتها وتأثيراتها من ناحية، وتزايد الدعوات التي تنادي بتمكين المرأة وتفعيل مشاركتها في الحياة العامة.

## خامساً: أهمية البحث:

تحدد أهمية البحث على مستويين: نظري وتطبيقي، يمكن توضيحهما فيما يأتي:

### 1 - الأهمية النظرية:

يؤسس هذا البحث لحصيلة معرفية علمية الأولى من نوعها في مجال الكتابة العلمية المتخصصة في الطبيعة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمرأة الرفاعية وتاريخ نضالها في ميادين متعددة مما يعد مرجعاً تاريخياً هاماً لبناء تصورات متعمقة حول المرأة البحرينية في تلك الرقعة الرفاعية من قبل الجهات والكوادر الأكاديمية ومراكز صنع القرار إضافة إلى كونه وثيقة هامة تعتمد عليها أجيال البحرين في فهم تاريخهم الوطني ومرجعاً يعتمد عليه في التعريف بأركان الهوية الوطنية البحرينية على المستويين المحلي والعالمي.

### 2 - الأهمية التطبيقية:

يساند هذا البحث جهود تمكين المرأة في أنحاء البحرين ويضع تصورات علمية ورؤى فكرية تطرح أبعاداً جديدة تساعد على فهم الطبيعة الاجتماعية والثقافية والبيئية والاقتصادية للمرأة الرفاعية مما يمهد لنجاح مراحل تاريخية مقبلة من التغيير التنموي الشامل بما يلبي تطلعات الوطن في هذه الشريحة الهامة التي تعد عمقاً قوياً ورقماً صعباً بين أرقام صناعة المستقبل إضافة إلى أن هذه المادة العلمية تتجه لترجمة تاريخ نضال المرأة البحرينية إلى معطيات ملموسة تمتلك مقومات الإقناع وتسهم في بلورة فكر المجتمع وبناء قناعاته الاجتماعية

والثقافية نحو المرأة من خلال إتاحة موارد البحث الفكرية أمام مؤسسات الإعلام والنشر والتوزيع وصناع القرار وعموم القراء.

### **سادساً: أهداف البحث:**

- 1 - إبراز تاريخ الكفاح والنضال الذي عايشته المرأة الرفاعية خلال مراحل تاريخية مختلفة.
- 2 - تشخيص واقع المرأة الرفاعية بعد التحولات المعاصرة في إطار سياسات تمكين المرأة.
- 3 - كشف معوقات وتحديات تمكين المرأة الرفاعية وتفعيل دورها في ميدان الحياة السياسية.

### **سابعاً: تساؤلات البحث:**

- 1 - ما هو تاريخ الحياة الإجتماعي للمرأة الرفاعية خلال المراحل التاريخية المختلفة؟
- 2 - ما هو واقع المرأة الرفاعية في ضوء التحولات المعاصرة وسياسات تمكين المرأة؟
- 3 - ما هي معوقات تمكين المرأة من الحياة السياسية بخاصة والتنمية الاجتماعية عامة؟

### **ثامناً: البحوث السابقة: نماذج من البحوث في بعض المجتمعات الخليجية:**

وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد من قبل الدول والأنظمة السياسية ومنظمات المجتمع المدني بقضايا المرأة ومشكلاتها، وبخاصة خلال السنوات الأخيرة، فإن البحوث الميدانية المتخصصة التي تناولت



المرأة العربية عموماً والمرأة الخليجية بخاصة، تعد قليلة إلى حد كبير، وقد يرجع ذلك إلى خصوصية أوضاع المرأة ويمكننا أن نعرض بعض النماذج والبحوث التي تناولت المرأة في بعض المجتمعات الخليجية:

1 - بحث بعنوان الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية بحث ميداني في جامعة الامارات العربية المتحدة قامت بها 1990.

استهدف البحث التعرف على طبيعة ودرجة الوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع بأهمية دور المرأة في عملية التنمية في مجتمع الإمارات ، وذلك من خلال محاولة الباحثة التعرف على دور المرأة في دولة الإمارات ، وكذلك توضيح مدى أهمية المرأة ومشاركتها في عملية التنمية وما تحتاج إليه من إعداد للمشاركة في التنمية من خلال التعليم. كما تهدف الباحثة إلى الكشف عن معوقات مشاركة المرأة في التنمية. وقد استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لجمع معلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة. اعتمدت الباحثة على استمارة الاستبيان كأداة أساسية لجمع بيانات البحث. وطبقت الباحثة استمارة الاستبيان على عينة عمدية تضم ثلاث فئات من العاملين بجامعة الإمارات العربية المتحدة كما يلي : أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والعاملون (الإداريون) بالجامعات. والطلاب من المستوى الأول والرابع. ومن أبرز نتائج الدراسة أن هناك ازدياداً ملحوظاً في مستوى الوعي الاجتماعي بأهمية تعليم الفتاة دون تمييز بينها وبين الفتى في نوعية التعليم أو التخصص. هناك شبه اتفاق بين أفراد العينة من الذكور والإناث على

7 إجلال إسماعيل حلمي: الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية، بحث ميداني في جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990.

أهمية تعليم الكبار ومحو أمية الإناث بوجه خاص. بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك موافقة عامة في الحياة العملية.

### 2 - بحث بعنوان « المرأة والتنمية في المجتمع القطري » (1999)<sup>8</sup>.

استهدف البحث تحليل فرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، حيث اعتمدت الدراسة على وصف وتحليل مستوى ونوعية الخدمات المتاحة للمرأة في المجتمع القطري والتي يمكن اعتبارها برامج تساعد المرأة على تنمية امكاناتها وأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، ورفع درجة مساهمتها ومشاركتها في تنمية مجتمعتها، كما ركز البحث في عملية تحليل مستويات التنمية عند المرأة في المجتمع القطري على معايير النمو والانصاف والتوازن والتمكين، وهي المعايير التي تستند إليها مفاهيم التنمية البشرية المستدامة. ومن النتائج التي توصل إليها البحث أن المشكلة التي تواجه المرأة بالإضافة إلى القيود التي يضعها المجتمع أمامها سواء في مجال تحديد نمط التعليم ونمط العمل، تتمثل في توفير الأجواء الاجتماعية الملائمة لها ولقيمتها، فليس العائق يتمثل في المجتمع فقط، ولكن المرأة نفسها ترفض العمل في الأجواء المفتوحة للجنسين. كما أن المرأة لا تتوافر لها فرص التعامل مع التقنيات الحديثة المتوافرة في المشروعات الرأسمالية الرسمية وغير الرسمية. كما أوضحت التحليلات أيضاً أن مكانة المرأة لازالت تركز على الانجاب وعلاقات الأسرة.

8 فاطمة علي حسين الكبيسي، مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني: دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.

3 - بحث بعنوان، مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني (2003)<sup>9</sup>.

استهدف البحث التعرف على خصائص المرأة القطرية المتطوعة في الجمعيات الأهلية والعوامل التي دفعتها للتطوع وتلك التي تعوق مشاركتها في تلك الجمعيات. وقد اعتمد البحث على منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي، واستخدم أداة الاستبيان ودليل دراسة الحالة في جمع البيانات الميدانية، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن الدافع الديني يعد من أهم الدوافع التي جعلت المرأة القطرية تقبل على المشاركة في العمل التطوعي.

4 - بحث بعنوان « حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت (2005) »<sup>10</sup>.

استهدف البحث اختبار اتجاهات المواطنين في الكويت نحو إعطاء المرأة حقوقها السياسية، واعتمد البحث الميداني على عينة عشوائية مكونة من 1581 مواطناً في عام 1998، مع التركيز على اختلاف المكانة الاجتماعية والشبكة الاجتماعية والتدين وتأثيرها على تلك الحقوق. واستخدم في تحليل نتائج البحث الميدانية معامل الارتداد، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أن الفروق والاختلافات في المكانة

9 كلثم علي غانم الغانم، المرأة والتنمية في المجتمع القطري، دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 95، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر، 1999، ص ص 123-153.

10 مها سعد الفرج، السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من 1985-2005: دراسة تحليلية...، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 129، أبريل - مايو - يونيو 2008، ص ص 107-148.



والشبكة الاجتماعية والتدين، هذه العوامل جميعها أثرت بشكل متباين في اتجاهات المواطنين نحو اعطاء المرأة حقوقها السياسية، وقد كان التأثير أكثر وضوحاً بين أفراد الطائفة الواحدة. كما أوضح البحث أن وسائل الاعلام وخاصة الغربية لها تأثير في ايجاد الوعي لدى المواطنين بخصوص حقوق المرأة السياسية. هذا إلى جانب أن الحداثة المتمثلة في التعليم والتحضر ذات تأثير كبير في القضايا والموضوعات المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة.

5 - بحث بعنوان « السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من 1985-2005، بحث تحليلي (2008) »<sup>11</sup>، حيث تناول البحث بالتحليل الجغرافي أهم السمات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من منتصف الثمانينات حتى عام 2005، إضافة إلى الكشف عن مدى تطور مشاركة المرأة الكويتية في سوق العمل منذ صدور أول تعداد سكاني للكويت عام 1975. وقد استخدم الدراسة البحث الأسلوب الاحصائي في التحليل، من حيث استخراج النسب والمعدلات، كما استخدم برنامج إكسل لرسم الأشكال البيانية وتصميم الجداول الاحصائية. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها: أنه على الرغم من الزيادة الهائلة في أعداد الخريجات الكويتيات في التعليم الجامعي والتطبيقي والأهلي، فإن معدلات مشاركة المرأة الكويتية في قوة العمل ما تزال أقل من معدلات الرجال الكويتيين، وقد فسرت الباحثة ذلك بسببين هما: زواج نسبة كبيرة من الخريجات

11 يوسف غلوم علي، حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 118، يوليو - أغسطس - سبتمبر 2005، ص ص 11-42.

الكويتيات اللائي يفضلن عدم العمل والتفرغ للبيت، والسبب الثاني يتمثل في أن بعض الخريجات يفضلن البقاء عاطلات عن العمل، حتى يخترن الوظيفة أو المهنة التي يفضلنها بعد ذلك، وهو ما يعرف «بالبطالة السلوكية».

ويوصي البحث بضرورة العمل على تغيير هذا السلوك وحث الكويتيات على الانخراط في جميع أنواع المهن وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية، وفي كل قطاعات التنمية (الحكومية والخاصة والمشاركة) المتاحة أمامهن دون الانتظار، وعدم التركيز الشديد في مهنة أو نشاط أو قطاع واحد فقط.

6 - بحث بعنوان دور نموذج الاستراتيجية الإعلامية والتواصل الجماهيري في التأثير على التصويت لصالح المرأة في الانتخابات البرلمانية - التجربة البحرينية“ : (2009) ،

إستهدفت التركيز على التجربة النسائية نقداً وتحليلاً وشملت أربع مترشحات كن عضوات في برنامج التمكين السياسي للمرأة الذي نظمه المجلس الأعلى للمرأة على مدى عام كامل قبل إنتخابات 2006 .

وتطرقت الدراسة إلى الجوانب المفصلية التي قللت من فرص النساء في الانتخابات الماضية، منها: أدوات التواصل السلبية التي قللت من فرص المرأة مثل الندوات والمحاضرات التي أعدتها المرشحات التي كان المستوى الثقافى والفكرى لغالبيتها أعلى من المواطنين العاديين إلى جانب البرامج الانتخابية المكررة للمرشحات، التي حدثت من اتخذهن مواقف متميزة، إلى جانب حشد الأصوات لصالح المرشحات، التي

بدأت في مرحلة متأخرة من سير الحملات الانتخابية وإساءة استخدام رسائل الهواتف النقالة التي بثت معلومات معينة ضد المنافسات المرشحات.

وتوصلت إلى نتائج متشعبة منها أن العمل الاجتماعي يلعب دوراً كبيراً في إبراز المرأة واكتسابها ثقة الناخب، وأن العمل الاجتماعي والظهور الدائم يبرز كأحد المعطيات المهمة لإنجاح المرأة في العملية الانتخابية، إضافة إلى أن الكثير من النساء المرشحات ذهبن للحديث في موضوعات لم تشكل أهمية أو أولوية حقيقة أمام الناخب البحريني وهذا بدوره قلل من فرصهن.

### تاسعاً: الاجراءات المنهجية:

#### 1 - نوع البحث:

نظراً لأن البحث الراهن يستهدف التعرف على الدور التاريخي والمعاصر الذي قامت به - وما تزال - المرأة الرفاعية في تنمية مجتمعتها المحلي، فإنه ينتمي للبحوث الوصفية التحليلية، حيث يتم تحليل بيانات البحث الميدانية سواء المستمدة من استمارة الاستبيان، أم تلك الواردة في دراسات الحالة، ومن ثم فإن الأسلوب الوصفي التحليلي يعد أسلوباً منهجياً مناسباً. كما أنه يمكن الاعتماد على معطيات المنهج التاريخي، وذلك من خلال تحليل بعض البيانات من المصادر التاريخية أو البحوث التي تناولت المرأة البحرينية خلال المراحل التاريخية المختلفة.



## 2 - مجالات البحث:

أ- المجال المكاني (مجتمع البحث) تمثل المجال المكاني للبحث في مدينة الرفاع لما لها من خصوصية ثقافية وسياسية واقتصادية وعمرانية، فهي ضمن المناطق الريفية التي التي استقبلت نزوحاً كثيفاً من السكان من مناطق البحرين مع بداية التنقيب عن النفط، مما أدى إلى نمو وظهور مراكز رفاعية أحدث، واحتضان هذه الرقعة لأعداد كبيرة من سكان البحرين ولذلك فإن تفعيل الحراك النسائي في هذه الرقعة الهامة أضحت ضرورة وطنية تطلب معالجتها وتقوية قوامها الثقافي وبناءها العملية مما استوجب إخضاع هذا المجال المكاني للبحث العلمي المتعمق.

## ب- العينة: حجمها وأسلوب اختيارها:

اعتمد البحث على (150 مفردة) من النساء في مدينة الرفاع تم اختيارها بطريقة عمدية مقصودة، وذلك لضمان أن تكون العينة متنوعة ومتباينة من حيث متغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، والمهنة، والدخل، والحالة الاجتماعية، وذلك حتى يتمكن من الحصول على وجهات نظر متباينة فيما يتعلق بالقضايا والموضوعات المطروحة، إضافة إلى اختيار عدد (6) حالات يمثلن الاختبارات ممن لهن خبرة متعمقة بظروف المدينة والتطورات التي تعرضت لها، ومن ثم لديهن خبرات حياتية بأوضاع المرأة الرفاعية في مراحل مختلفة والتغيرات التي تعرضت لها.

### 3 - أدوات البحث:

أ- الاستبيان، حيث تم تصميم صحيفة الاستبيان، بحيث يتضمن عدداً من المحاور الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي ترتبط بأهداف البحث وتعبّر عن تساؤلاته، حيث تم اختيار الاستمارة على عينة عشوائية، وذلك لضبط صياغة التساؤلات من ناحية، والحصول على بعض الاستجابات لبعض التساؤلات المفتوحة من ناحية أخرى، وبعد تجربة الاستمارة واختبارها تمت صياغتها في شكلها النهائي.

ب- دليل مقابلة متعمقة، حيث تم تصميم دليل مقابلة متعمقة يتضمن عدداً من المحاور والقضايا الرئيسية التي ترتبط بأهداف البحث وتساؤلاته، حيث تم جمع بيانات تفصيلية بواسطته من عدد (6) من الاخباريات (حالات البحث).

### 4 - أسلوب تحليل البيانات:

اعتمد البحث في تحليل البيانات الميدانية سواء بيانات الاستبيان أو الحالات على أسلوبين هما: الأسلوب الكمي، وذلك من خلال تحليل البيانات التكرارية سواء الموضحة بالجداول البسيطة أو الجداول المركبة، والتي تم استخراجها باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وكذلك الأسلوب الكيفي، وذلك بتحليل البيانات التي تم جمعها من الاخباريات حول قضايا البحث ومحاورة الأساسية.

## عاشراً: البحث الميداني:

يمكن القول ودون الدخول في تفاصيل نظرية واختلافات أيديولوجية وفكرية أن ثمة إجماعاً بين الباحثين والمتخصصين المهتمين بقضايا المرأة بشكل عام، يعكس وجود تيارين فكريين أحدهما تيار تقليدي محافظ، يؤكد على ضرورة تهميش وإبعاد المرأة عن المساهمة أو المشاركة في تنمية مجتمعهما، ومن ثم فإن هذا التيار يُقصر دورها في الأعمال المنزلية وانجاب الأطفال. وقد تزايد انتشار هذا التيار خلال الثمانينات من القرن الماضي، حيث اتخذ من حجاب المرأة وضرورة عودتها مرة أخرى للمنزل شعاراً له، وقد فسر البعض انتشار ذلك التيار إلى ازدياد قوة الحركات الدينية - السياسية، ومنهم من فسر ذلك بأنه يرجع إلى المرأة ذاتها، حيث أنها قد فشلت في تجربة الحرية التي أعطيت لها، وهو الأمر الذي أدى إلى استعادتها لهويتها الإسلامية، كما اعتبر البعض الآخر ذلك بمثابة ثورة على القيم الغربية والغزو الثقافي.

أما التيار الثاني، فهو التيار الراديكالي، والذي يرى أن المرأة قادرة على العطاء والمشاركة الفعالة في بناء المجتمع، ومن ثم يحاول مؤيدو هذا التيار تحسين مكانة المرأة وإخراجها من حالتها إلى عالم متقدم في إطار الظروف الاجتماعية والاقتصادية والحضارية للمجتمع الذي تعيش فيه<sup>12</sup>. وفي ضوء مجريات البحث الراهن فإن المدخل الرئيسي لتمكين المرأة في كافة المجالات لا يتم إلا إذا ساهمت المرأة في النشاط

12 علي أحمد الطراح، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العمولة وتأثيراتها على دور المرأة الخليجية، مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة، 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين، ص 280-281.



المباشرة في الجمعيات السياسية والحركات الاجتماعية والمؤسسات العامة التي غالباً ما يحتكرها الرجال، هذا فضلاً عن المساهمة بفعالية في مؤسسات المجتمع المدني على كافة الأصعدة وهذا يعني أن تتواجد المرأة في مواقع صنع القرار، وأن تشارك في أنشطة مختلفة تقع خارج نطاق الأسرة والعائلة، وضرورة الوعي بأن هذا المطلب لن يتحقق إلا من خلال فتح الأبواب أمام المرأة في الاتحادات والجمعيات والنقابات والندوات والمؤتمرات السياسية والأكاديمية والمهنية.

وانطلاقاً من بعض تعليقات حالات البحث في محور المرأة الرفاعية في ضوء التمكين وبرامج التنمية السياسية المؤكدة والدالة على شخصية اجتماعية لا تؤيد عمل المرأة في المجال المختلط وبالأخص السياسي منها، وما لحقه من ردود مثل الحالة رقم (1) «أنا ما أيد المرأة تشتغل في هالمجال ولا أعرف عنه ولا أعرف اتكلم فيه» بينما قالت الحالة رقم (2) المرأة ما لها إلا بيتها وعيالها وأسررتها أما هالسوالف احنا ما نأيد المرأة تدش فيها» أما الحالة رقم (4) فقد تناولت الشخصية الذكورية للمجتمع الرفاعي وذلك كما يلي «المرأة رشحت روحها حق الانتخابات لكن المجتمع سلطته ذكورية في نساء كانوا يستحقون يفوزون لكن ما فازوا» فقد فرضت تلك التعليقات قيود على إتساع دائرة البحث بالأداة التي تم البدء بها وهي (دليل دراسة الحالة) خصوصاً بعد محاولات متكررة ومتواصلة للوصول إلى بعض الحالات اللاتي خضن الانتخابات دون الوصول إلى نتيجة إيجابية حيث لم تفلح تلك المحاولات في الوصول لهن مما دفع إلى تبني أداة أخرى للبحث تساعد على إنجازه بشكل أقرب إلى التكامل أمام أعين القراء بحيث يتضمن نتائج علمية تضيف

إلى واقع المرأة المتطلعة إلى المضي في السياسات العصرية للمملكة، حيث طبقت إستمارة بأسلوب اختر الإجابة تم اوزيعها على عينة متنوعة من الفئات العمرية والوظيفية لنساء وفتيات من الرفاع، وذلك كما يلي :

#### المحور الأول: خصائص العينة :

لا شك أن الكشف عن الخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لعينة البحث تفيد كثيراً في التعرف على مدى التباين والتنوع في تلك الظروف مما يسهم بدرجة كبيرة في الكشف عن تباين وجهات نظرهن أو اتفاقهن على بعض القضايا والموضوعات المطروحة للبحث، والتي تتعلق بأبعاد المشاركة السياسية للمرأة البحرينية بصورة عامة والمرأة الرفاعية بخاصة وفي ضوء ذلك يمكننا التعرف على تلك الخصائص والظروف من البيانات الموضحة في الجداول التالية:

#### 1 - السن :

تكشف البيانات الخاصة بتوزيع مفردات العينة حسب مستوياتهم العمرية أن الفئة العمرية (25 - أقل من 35) سنة قد احتلت المرتبة الأولى، وذلك بنسبة بلغت 37,3% من مجموع العينة، تليها الفئة العمرية (45 - أقل من 55) سنة، حيث بلغت نسبتها 22,7%، ثم الفئة العمرية (35 - أقل من 45) سنة، وذلك بنسبة بلغت 21,3% من مجموع العينة. أما الفئة العمرية (أقل من 25) سنة، فقد جاءت في المرتبة الرابعة، وبلغت نسبتها 13,3% من مجموع العينة. وأخيراً الفئة العمرية (55 - أقل من 65) سنة، بنسبة لم تتجاوز 5,3% من مجموع العينة.

ويتضح من البيانات السابقة التي تتعلق بتوزيع المبحوثات وفقاً لمستوياتهن العمرية مدى التنوع والتباين بين أفراد العينة، حيث تمثل العينة مختلف الأعمار، وبخاصة فئة الشباب. ومن ثم فمجموع الفئات العمرية (25 – أقل من 55) سنة قد بلغ حوالي 71،3 %، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من عينة البحث تقع في هذه الفئات، والتي تمثل الشباب أو القوى العاملة، الأكثر وعياً بالقضايا المجتمعية بصورة عامة، وقضايا المرأة بخاصة.

وهو الأمر الذي يمكن أن يثري البحث خصوصاً لو أخذنا في الاعتبار شريحة المرأة وقوامها العددي والنوعي وتأثيراتها على المجتمع فإنها قوة شعبية كبيرة تضاهي في أهميتها وقوامها وتأثيراتها قوة شريحة الشباب أو الرجال أو غيرها من القوى الشعبية ذات القواعد العريضة، بينما كانت الفئات الأخرى موضع إهتمامنا أيضاً لما تعكسه من واقع يبين معوقات إجتماعية قد تكون المرأة عنصر من عناصرها أيضاً فقد تسهم معطيات تلك الفئات العمرية الأخرى في تنمية بعض جوانب الشخصية الإجتماعية إنطلاقاً من مردودها في فتح مجالات حديثة للبحث والمعالجة، وتتضح الفئات العمرية للبحث حسب التكرارات والنسب المئوية للعينة المستهدفة:



جدول رقم (1) يوضح  
توزيع المبحوثين طبقاً للعمر

السن	ن	%
أقل من 25	20	13.3
25 - أقل من 35	56	37.3
35 - أقل من 45	32	21.3
45 - أقل من 55	34	22.7
55 - أقل من 65	8	5.3
المجموع	150	100.0

وتعد المرأة الواقعة ضمن الفئات العمرية (25 - أقل من 55) عينة مناسبة لإنجاح مساعي المرأة في المجالات القيادية عموماً والسياسية خصوصاً، وذلك لكونهن الفئات الأكثر تأثراً بمكونات حياة المجتمع المدني، والسياسات العصرية لمملكة البحرين ولكونهن أكثر دراية بخصائص الحداثة وتعقيدتها على كافة المستويات، وقد تكون تلك الفئات الأكثر تضرراً من قيود ثقافية تعيق تطلعاتها المستقبلية، ولكن تبقى الظروف الاجتماعية ذات تأثير أيضاً على واقعها مهما تباينت فئاتهن العمرية.

## 2 - الحالة الاجتماعية :

ولا شك أن الحالة الاجتماعية (الزواجية) للمبحوثات يمكن أن تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على تصوراتهن ومواقفهن من قضايا المرأة ومشكلاتها بصورة عامة، وقضية المشاركة السياسية بخاصة،

وذلك من حيث مستوياتهن التعليمية ومدى توافر وقت فراغ لديهن لممارسة الأنشطة السياسية سواء على المستوى الرسمي أم الأهلي، ويمكننا الكشف عن الحالة الزوجية لعينة البحث من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (2) يوضح

#### توزيع المبحوثين طبقاً للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	ن	%
عزباء	46	30.7
متزوجة	92	61.3
مطلقة	8	5.3
أرملة	4	2.7
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات السابقة عن أن غالبية عينة البحث قد جاءت في فئة متزوجة، حيث بلغت نسبتهن 61،3 % من مجموع العينة، تليها فئة عزباء، وقد بلغت نسبتهن 30،7 %، أما فئة مطلقة وفئة أرملة، فقد جاءت نسبتهن محدودة، بلغت 5،3 %، و 2،7 % على التوالي.

ونظراً لتفوق فئة الحالة الاجتماعية (متزوجة) من حيث إستحواذها على نسبة 92 % من إجمالي عينة البحث فإن تصورات غالبية المبحوثات سوف تنطلق من واقع تلك الحالة الاجتماعية المحاطة بواقع اجتماعي خاص له متطلباته الاجتماعية والإقتصادية والثقافية الأمر الذي سوف تنعكس معه الحالة الاجتماعية السائدة بين تلك الشريحة والمشكلات التي تواجهها رغم وجود سياسات تمكين المرأة.

### 3 - محل الميلاد:

ويعد مولد الإنسان والظروف البيئية التي يعيشها منذ مراحل عمره الأولى محدد هام ذو تأثير كبير في تشكيل ملامح وخصائص كل إنسان، وتؤثر بدرجة كبيرة في تكوين شخصيته ومن ثم تؤثر على آرائه وتصوراتة حول الكثير من القضايا المجتمعية وتشير المعطيات الميدانية لعينة المبحوثين إلى وجود تداخل اجتماعي يعكس حالة التقارب المجتمعي والإنسجام بين مدن البحرين التاريخية إنطلاقاً من علاقة الإنسان بالمكان، ويمكن توضيح ذلك من بيانات الجدول الآتي:

جدول رقم (3) يوضح  
توزيع المبحوثين طبقاً لمحل الميلاد

محل الميلاد	ك	%
الرفاع	108	72.0
المحرق	12	8.0
المنامة	30	20.0
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق أن غالبية المبحوثات بنسبة بلغت 72,0 % من مجموع العينة من مواليد مدينة الرفاع، مما يؤكد البعد التاريخي لهذه المدينة وما تعكسه من تاريخ حضاري وثقافي للمجتمع بكل ما يحمله من قيم وأعراف وعادات وتقاليد، على الرغم من التغيرات التي شهدتها خلال العقود القليلة الماضية.



أما مدينة المنامة (العاصمة)، فقد جاءت في المرتبة الثانية باعتبارها محل الميلاد لعدد 30 مبحوثة، وذلك بنسبة مئوية بلغت 20,0 % من مجموع العينة، وهذا يؤكد على أن مدينة الرفاع قد أصبحت في الفترة الأخيرة منطقة جذب سكاني ليس فقط على المستوى المحلي والقومي، ولكن أيضاً على المستوى الخارجي، وخاصة الدول الخليجية والعربية، هذا فضلاً عن الدول الآسيوية على اختلاف ثقافتها. وأخيراً جاءت مدينة المحرق في المرتبة الثالثة، حيث بلغت نسبة المبحوثات اللاتي ولدن في المدينة 8,0 % من مجموع العينة.

ولا شك في أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن على أن محل ميلادهن هي مدينة الرفاع، ومن ثم فقد عشن في المدينة، وهن على دراية ومعرفته بثقافتها وعادات سكانها وتقاليدهم والموروثات الثقافية الأخرى التي تربيهن عليها، وهو الأمر الذي قد ينعكس بصورة أو بأخرى على تصوراتهن وآرائهن فيما يتعلق بقضايا المرأة الرفاعية، ومدى مشاركتها في الحياة السياسية، وكذلك المشاركة في العمل الأهلي والمنظمات غير الحكومية، هذا إضافة إلى تصوراتهن حول المعوقات والتحديات البنائية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية بصورة عامة، والمشاركة السياسية بخاصة.

#### 4 - حجم الأسرة (عدد الأبناء) :

ويعبر حجم الأسرة عن مقومات إجتماعية تساعد في تشخيص حياة المرأة من النواحي الإجتماعية والإقتصادية والثقافية فبينما تذهب البحوث السابقة إلى التأثيرات السلبية لكبر حجم الأسرة على عملية المشاركة

الاجتماعية للمرأة بعامة، والمشاركة في الحياة السياسية بخاصة، فإن امتدادات البحث السوسيولوجية تتعمق في حالة المرأة الرفاعية ومجتمعها إعتباراً من قوة كيانها الإجماعي المؤثر على مجتمعها.

وقد يدفع ذلك بشكل أو بآخر بإتجاه ضرورة بحث برامج ثقافية وإعلامية عملية مناسبة تصقل قدراتها القيادية وتضعها في مواقع العمل الفاعلة من النواحي الاجتماعية والسياسية من جهة ولخلق ثقافة مجتمعية قادرة على توجيه طاقات المستقبل في ضوء تحديات العصر من جهة أخرى.

ولا شك أن الحاجة إلى التغيير الثقافي أضحت تتضاعف بشكل متسارع أما نحن فنؤكد على أهمية إنطلاق التغيير من نواة الأسرة خصوصاً في ظل التماسك الأسري الذي تحمل المرأة على عاتقها قدراً كبيراً من إلزامها تجاهه على المستويين الإجماعي والإقتصادي، ويوضح الجدول التالي توزيع المبحوثات طبقاً لعدد الأبناء في الأسرة :

#### جدول رقم (4) يوضح

#### توزيع المبحوثين طبقاً لعدد الأبناء في الأسرة

عدد الأبناء في الأسرة	ك	%
أقل من 2	8	5.3
من 2- أقل من 5	74	49.3
5 أفراد فأكثر	68	45.3
المجموع	150	100.0

ويتضح من البيانات المبينة بالجدول السابق أن ما يقرب من نصف عينة البحث 49,3 % قد أكدن على أن عدد أفراد أسرهن يتراوح ما بين (2 - أقل من 5) أفراد، في حين أشارت 45,3 % من مجموع العينة إلى أن عدد أفراد أسرهن يتراوح ما بين (5 أفراد فأكثر)، في حين جاءت نسبة من أكدن من المبحوثات على أن عدد الأبناء في أسرهن ضعيفة، حيث لم تتجاوز 5,3 % من مجموع الاستجابات، ومن ثم يتبين أن (95,7 %) قد أشرن إلى أن عدد الأبناء في أسرهن ما بين (2 - 5 فأكثر)، مما يؤكد أهمية الطاقة التربوية الاجتماعية للمرأة للعمل على ترسيخ ثقافة العصر فقد تفرض الاتجاهات الثقافية والإعلامية أهميتها في ذلك الاتجاه لتشكيل الأجيال القادمة وفق متطلبات الحياة العصرية القائمة.

### 5 - الحالة التعليمية،

ويُمثل المستوى التعليمي لعينة البحث أحد المتغيرات الفاعلة في التأثير على وجهات نظرهن وتصوراتهن حول قضية المشاركة السياسية للمرأة البحرينية بصورة عامة والمرأة الرفاعية بخاصة وهو ما يمكن الكشف عنه من خلال البيانات الموضحة بالجدول الآتي:



### جدول رقم (5) يوضح

#### توزيع المبحوثين طبقاً للحالة التعليمية

المستوى التعليمي	ك	%
أمية	2	1.3
مؤهل متوسط	36	24.0
مؤهل عالي	112	74.7
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن تباين المبحوثات في مؤهلاتهم العلمية، حيث جاءت الغالبية العظمى منهن من الحاصلات على مؤهل عالي، وذلك بنسبة اجمالية بلغت 74,7 % من مجموع العينة، بينما جاءت الحاصلات على مؤهل متوسط في المرتبة الثانية بنسبة بلغت 24,0 %. أما المبحوثات في فئة الأمية فلم تتجاوز نسبتهن 1,3 % من اجمالي العينة.

ويتبين من معطيات البحث الراهن أن ثمة تفاوت في عملية التطور الاجتماعي، وذلك من حيث درجة الثبات والاستمرارية إحتفاظ المجتمع بسلطته الاجتماعية التي تحد من إنفتاح المرأة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلا أن التمثيل المرتفع للمبحوثات الحاصلات على مؤهل عالي يعكس إلى حد كبير التطور السريع والمتزايد الذي شهدته قيم المجتمع حيال تعليم المرأة وبلوغها مراتب علمية متقدمة، حيث شهدت هذه المنظومة القيمية التقليدية تراجعاً كبيراً في مواجهة التيارات الحديثة والعولمة والانفتاح على الثقافات الخارجية على

الصعيدين: الاقليمي والعالمي رغم إحتفاظ المجتمع بجسد المقاومة للمتغيرات الحديثة.

### 6 - الحالة المهنية :

أما الحالة المهنية للمبحوثات فإنها مكمل جوهرى للصورة الذهنية لحالة المجتمع الرفاعي وذلك الواقع المحيط بالمرأة تحديداً، كما أنها تعكس إضافة إلى متغيرات أخرى الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشخص، ومن ثم يمكن أن يكون للمهنة تأثير على اتجاهات الشخص ومن ثم تحديد سلوكه الاجتماعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات الواردة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (6) يوضح

### توزيع المبحوثين طبقاً لطبيعة العمل

طبيعة العمل	ن	%
ربة منزل	24	16.0
أعمال حرة	14	9.3
موظفة فى القطاع العام	106	70.7
موظفة فى القطاع الخاص	4	2.7
متفرغة للأعمال الخيرية	2	1.3
المجموع	150	100.0

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق أن الغالبية العظمى من المبحوثات يعملن موظفات في القطاع العام، حيث بلغت نسبتهن 70,7 % من اجمالي العينة، وهذه النتيجة تعبر بشكل واضح عن أن

تتمثل في تفضيل النساء العمل في القطاع العام والحكومي، وذلك لما يوفره هذا القطاع من مزايا كثيرة للنساء، أما على الجانب الآخر فإن البيانات السالفة التي تبين إرتباط المرأة بنسبة مرتفعة بالحالة المهنية (موظفة في القطاع العام) تدل على دوافع إجتماعية ربما تتبين من خلال التحليلات التالية خاصة تلك التي تتعلق بأكثر المجالات التي تشغلها المرأة الرفاعية.

بينما بلغت نسبة المبحوثات ربوات البيوت 16,0 % من اجمالي العينة، وهو ما يعكس تراجع نمط ربوات البيوت بشكل عام وتأثر المرأة بميادين العمل الحكومي والخاص والأعمال الحرة فقد تبين أن المبحوثات اللاتي يمارسن أعمال حرة بلغت نسبتهن 9,3 % من اجمالي العينة. وأخيراً وبنسب محدودة من يعملن في القطاع الخاص والأعمال الخيرية، وقد تعود النتائج السالفة إلى تأثير المجتمع الرفاعي بسكان المنامة النازحين إلى الرفاع وتلك الخبرات التي إصطحبوها إلى الرفاع لتأخذ أنماطاً مغايرة عن نماذج العمل التجاري في المنامة أما بالنسبة إلى المتفرغات إلى الأعمال الخيرية فإن تلك النسبة تعكس إستمرارية محاولات المرأة لشغل حيز أكبر على المستويات الإجتماعية والمهنية وهذا من يتبين من خلال نوع الجمعيات المنتشرة في الرفاع وأغلبها خيرية.

#### 7 - طبيعة المسكن:

من المتغيرات التي تحدد المستوى الاجتماعي والاقتصادي للإنسان بصورة عامة، فضلاً عن طبيعة المهنة والدخل والمستوى التعليمي والثقافي، طبيعة المسكن والظروف البيئية التي يعيشها، حيث تؤثر على



أوضاع الانسان وقيمه واتجاهاته، ومن ثم أنماط سلوكه الاجتماعي. ويمكن توضيح الظروف السكنية للمبحوثات من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (7) يوضح  
توزيع المبحوثين طبقاً لنمط وطبيعة المسكن

طبيعة المسكن	ك	%
ملك	106	70.7
إيجار	18	12.0
مشترك	26	17.3
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن تنوع وتباين في طبيعة ونمط المساكن التي تقيم فيها المبحوثات، فقد جاء نمط المسكن الملك في المرتبة الأولى، وبلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عنه 70,7% إذ تعكس تلك المساكن عادات وتقاليدها تمثل مرجعية ثقافية تتميز بها كل المجتمعات الخليجية على الرغم من التغيرات الثقافية التي تعرضت لها هذه المجتمعات في العقود الماضية بفعل المتغيرات الإقليمية والعالمية، فضلاً عن التغيرات المحلية حيث تقام المساكن وفق منظومة قيمية تراعي الخصوصية الاجتماعي للرجال والنساء وتراعي مداخل ومخارج المساكن للأسر وضيوفهن وشتى المتطلبات العمرانية للحياة الاجتماعية السائدة.

ويأتي نمط المسكن المشترك في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عن هذا النمط 17,3 % من مجموع الاستجابات. ولا يعني المسكن المشترك هنا أي اشتراك أكثر من أسرة ( غرباء عن بعضهم) في مسكن واحد، بقدر ما يعكس استمرار وجود نمط الأسرة الممتدة أو الكبيرة، وهو النمط الذي يشير إلى وجود أكثر من جيل في مسكن واحد ( جيل الأجداد وجيل الآباء وجيل الأبناء) من جانب، وأيضاً أسر الإخوة والأخوات في نفس المنزل، وهذا النمط يعكس إلى حد كبير استمرار التماسك الاجتماعي والتواصل بين أبناء العائلة على الرغم من أن هذا النمط من الأسرة قد شهد تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة على مستوى المجتمعات الخليجية والعربية بصورة عامة وبدرجات متباينة.

أما نمط المسكن الايجار، وهو نمط غير مألوف كثيراً بالنسبة للأسر الخليجية بصورة عامة، والبحرينية بخاصة، فقد احتل المرتبة الثالثة، وبلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عنه 12,0 % من مجموع الاستجابات. وربما يتزايد انتشار هذا النمط بين الشباب حديثي الزواج الذين يؤجرون مساكن من آخرين، أو يحصلون عليها من الدولة مقابل دفع ايجار.

ولا شك في أن هذا النمط من المسكن لا يفضلّه كثيراً المواطنين في أي دولة خليجية عموماً إنما تحديات الحياة الحديثة تفرض واقعاً قد يكون مغايراً للحياة السائدة قبل عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكن تبقى تلك الأجيال رفاعية المولد والنشأة وتأتي في زمن

إشتدت فيه الحاجة إلى الترابطات الاجتماعية للشرائح البحرينية الأصيلة التي تعمق الشعور بالترابط والوحدة والالتفاف بروح الأسرة الواحدة.

وربما تشير هذه الحالة إلى تغيرات عمرانية فرضت حالة من التشتت في صفوف الجماعات الوطنية الأصيلة، وقد تضع تلك الحالة مؤشرات هامة لضرورة إقامة التنمية في مناطق تحتضن العروق الوطنية الأصيلة في أماكن تضمن إمتداد الترابطات الاجتماعية ونموها في بيئة تعكس الهوية الوطنية البحرينية، وتعزز كيانها.

**المحور الثاني: مجالات إسهامات المرأة الرفاعية في العملية التنموية الاجتماعية،**

ولاشك أن الإسهامات الاجتماعية للمرأة الرفاعية شهدت تحولات كبيرة طالت مناحي حياتها المعيشية ولم تكن المرأة في أي حال من الأحوال بمعزل عن المجتمع الذي ينتمي إليها بشدة باعتبارها جوهره وكيانه في العملية التنموية منذ القدم خصوصاً لو إتجها إلى إعتداد الذكور بها كعنصر يعزز الواجهة الاجتماعية بحسب الشخصية الاجتماعية للمجتمع لكن مع إختلاف الأدوار والوظائف بين الماضي والحاضر حتى وإن كانت في إطار مازال محدوداً مقارنة بواقع المرأة في خضم الإنفتاح الثقافي.

ولا شك أن السلطة الاجتماعية للأسرة الشرقية تقلصت كثيراً ليس بفعل انفتاح المرأة وتعدد أدوارها إنما بسبب الإنفتاح الثقافي والتكنولوجي الذي بات يوجه السلوك ويغير الكثير من القيم التي كانت سائدة بفعل التحديات الإقتصادية ليس على صعيد الأسر والأفراد



فحسب بل على صعيد الدولة والمستويات المحلية والإقليمية والعالمية. وتبين الكثير من التحديات الحاجة حاضراً ومستقبلاً إلى إسهامات إجتماعية للمرأة تكون أشد تأثيراً وقوة على مختلف المستويات لعل أبرزها السياسية لما تشكله السياسية من مواد إعلامية دسمة تستقطب الوسائل والمنظمات والزعماء والجماعات في انحاء العالم وتسهم في تشكيل قناعاتهم تجاه العالم الجديد. وانطلاقاً من ذلك، فإن التعرف على اتجاهات المبحوثات (عينة البحث) فيما يتعلق بوجهات نظرهن حول أكثر الفئات الاجتماعية إسهاماً في التنمية الاجتماعية في مجتمعها يمكن أن يفيد كثيراً في رسم تصورات علمية وعملية أنجع حول صور المشاركة الاجتماعية والسياسية والدينية في مجتمع الرفاع وعلاقة المرأة به، ويمكن التعرف على ذلك من خلال تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

#### جدول رقم (8) يوضح

أكثر الفئات الاجتماعية إسهاماً في عملية التنمية الاجتماعية من وجهة نظر المبحوثات

صور المشاركة	ك	%
المشاركة المجتمعية للمواطنين من خلال ممارسة حقوقهم السياسية	79	52.7
المشاركة المجتمعية لكل أفراد المنظمات وبذلهم الجهود في عملية التنمية	76	50.7
المشاركة المجتمعية لرجال الدعوة الدينية وقادة الفكر والعلماء	57	38.0
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق، والتي تعكس استجابات المبحوثات ووجهات نظرهن فيما يتعلق بأكثر الفئات الاجتماعية مشاركة في المجتمع البحريني بصورة عامة، أن المشاركة المجتمعية للمواطنين من خلال ممارسة حقوقهم السياسية، قد احتلت المرتبة الأولى من وجهة نظرهن، حيث بلغت نسبة الاستجابات 52.7% من مجموع الاستجابات، تليها المشاركة المجتمعية لكل أفراد المنظمات وبذلهم الجهود في عملية التنمية، وبلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عنها 50,7% من مجموع الاستجابات، وأخيراً جاءت المشاركة المجتمعية لرجال الدعوة الدينية وقادة الفكر والعلماء، بنسبة بلغت 38,0 من مجموع الاستجابات.

ويتبين من خلال إتجاهات المبحوثات حول صور المشاركة الاجتماعية او السياسية أو الدينية من وجهة نظرهن وعي المبحوثات من النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية بأن هناك فئات اجتماعية تمارس المشاركة في مجالات مختلفة سواء على مستوى تنمية الوعي الثقافي والديني أم على مستوى التنمية الاجتماعية بصورة عامة والتنمية السياسية بخاصة.

كما أن المعطيات العلمية تبين حالة من التجانس والتكامل بين المجالات الاجتماعية والسياسية والدينية في تنمية وعي المجتمع وحالة من الاعتدال يفرضها المجتمع في تعامله مع الإنفتاح الثقافي والسياسي في الرفاع مما يعكس الصورة الواقعية لمجتمع البحرين المنفتح والمندمج

في شخصية مجتمعية شديدة الاعتدال والوسطية خصوصا لو أخذنا بعين الاعتبار حجم التنوع الكبير في مدينة الرفاع وإمتداداتها الرفاعية الأحدث نظرا للقوة الشعبية التي إكتسبتها بعد نزوح أجيال البحرين الأوائل إليها بعد اكتشاف النفط وتلك الحالة من النزوح التي تطورت وامتدت إلى الوقت الحاضر للظفر بحالة أعمق من الأمان الاجتماعي والإستقرار حيث تعد الرفاع نموذجا للواقع الفريد لمملكة البحرين على مدى القرون الماضية إلى وقتنا الحاضر.

ويحاول البحث فهم العلاقة بين شخصية المجتمع الرفاعي من خلال صور المشاركة الإجتماعية والسياسية والدينية لسكانه وبين مجالات مشاركة المرأة بين الرفاعين بحسب إتجاهات المبحوثات الرفاعيات أو اللاتي عايشن المنطقة منذ النشأة وذلك لتحديد مستوى التطور الإيجابي والسلبي في شخصية المرأة بشكل خاص من خلال استطلاع آرائهن حول المؤشرات المحددة في الجدول الآتي:

#### جدول رقم (9) يوضح

#### مجالات مشاركة المرأة البحرينية من وجهة نظر المبحوثات

مجالات المشاركة	ن	%
تقلد منصب سياسي	24	16.0
المشاركة في اتخاذ القرار	95	63.3
العمل والمساهمة الأسرية	31	20.7
المجموع	150	100.0



وتوضح بيانات الجدول السابق آراء المبحوثات في طبيعة المجالات التي تشارك فيها المرأة البحرينية، حيث احتل مجال (المشاركة في اتخاذ القرارات) المرتبة الأولى، بنسبة بلغت 63,3% من مجموع الاستجابات، في حين جاء المجال الخاص (العمل والمساهمة الأسرية) في المرتبة الثانية، وقد بلغت نسبته 20,7% من مجموع الاستجابات، بينما بلغت نسبة من أكدن على مجال (بتقلد منصب سياسي) 16,0% من مجموع الاستجابات.

ويعكس حصول عنصر (المشاركة في إتخاذ القرارات) على نسبة مرتفعة واقع المرأة الرفاعية بحسب الجدول السابق تطور واقع المرأة وتبوؤها منزلة تضاهي منزلتها المعروفة على المستوى التاريخي المتمثلة في السلطة الإجتماعي التي حققت حالة إجتماعية قوية إنما يتبين من خلال العنصر الذي حصل على نسبة مرتفعة وترتيب العناصر الأخرى أن الحالة السائدة في مجتمع الرفاع هي المشاركة في إتخاذ القرارات بشكل عام سواء المنزلية أو في العمل والحياة العامة وقد لا يعكس هذا المؤشر نتيجة قوية لمشاركة المرأة في صنع القرار لكن ما يؤكد تمحور شخصية المرأة في إطار عام من التطور والتكامل بين شخصيتها المجتمعية بين أسرتها وتقاليدها من جهة ومجتمع العمل والتعليم والمشاركات الأخرى بقدر محدود هو تلك النتيجة التي حققت المرتبة الثانية من حيث استحوادها على أصوات المبحوثات المتمثلة في (العمل والمساهمة الأسرية) حيث تسيطر شخصية المجتمع على واقع التقاليد والاعراف في إطار متين محاط بالسلطة الذكورية والعرفية.

أما نسبة المبحوثات اللاتي أجابوا بأن (تقلد منصب سياسي) أحد صور مشاركة المرأة وهو العنصر الحاصل على النسبة الأضعف والواقع في المرتبة الأخيرة بنسبة 16% من إجمالي عدد المبحوثاتي فإنه يؤكد ضعف النضوج الفكري والعملية تجاه مشاركة المرأة الرفاعية في تقلد مناصب سياسية من جهة، وعدم نجاح المرأة في إكتساب مقومات تنمية قواها القيادية والفكرية والسياسية إضافة إلى عجز القوى النسائية في حصاد متطلبات إقتناع المجتمع والوقوف على متطلباته الفعلية التي يفتقر إليها والتي تشكل بالنسبة إليه منبه يثيره ويشكل دوافعه تجاه الثقة بها كشخصية مزجت بين الأصالة والمعاصرة من جانب واحتياجات المجتمع من جانب آخر.

وتأتي عناصر الجدول التالي لتؤكد على صدق التحليلات السابقة فقد تبين أيضا بعد استطلاع آراء المبحوثات تجاه أكثر المجالات التي إقتحمتها المرأة الرفاعية وأثبتت نفسها فيها أن المجال السياسي حقق المرتبة الأخيرة بحسب قناعات المبحوثات، وذلك كما يلي:

جدول رقم (10) يوضح  
أكثر المجالات التي اقترحتها المرأة في مدينة الرفاع  
وأثبتت فيها نفسها

المجالات	ك	%
التعليم	134	89.3
العمل التجاري	70	46.7
المجال السياسي	40	26.7
المجال الاجتماعي	66	44.0
المجال الخدمي الخيري	68	45.3
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق والتي تعبر عن استجابات أفراد العينة، أن ثمة عدداً من المجالات قد اقترحتها المرأة الرفاعية، حيث جاء ترتيب تلك المجالات من وجهة نظرهن حسب درجة أهميتها من ناحية، وتزايد واتساع مشاركة المرأة فيها من ناحية أخرى على النحو الآتي: جاء مجال التعليم في مقدمة المجالات التي اقترحتها المرأة الرفاعية، وقد بلغت نسبة الاستجابات التي عبرت عنه 89.3 % من مجموع الاستجابات.

ولا شك في أن هذه الظاهرة ليست قاصرة فقط على مدينة الرفاع، بل هي ظاهرة عامة على مستوى المجتمع البحريني والمجتمعات الخليجية بصورة عامة، حيث تشير البيانات الاحصائية إلى ارتفاع نسبة



العاملات في مجال التعليم بصفة خاصة أكثر من أي مجالات أخرى، حيث يتناسب هذا المجال بدرجة كبيرة مع امكانيات المرأة من جانب، ويتفق مع طبيعة القيم الاجتماعية التقليدية التي مازالت تؤثر في المجتمع بشكل أو بآخر، كما تؤكد النتيجة حقيقة تاريخية طرحتها المبحوثات (حالات البحث كبيرات السن) حول تضحيات المرأة وكفاحها التاريخي منذ ختام المرحلة الابتدائية والمتوسطة في ذلك العمر بمهنة التدريس إضافة إلى نضالها التاريخي في اللحاق بالركب وإتمام تعليمها في ما يسمى آنذاك التعليم التكميلي وذلك بعد مدة دوامها الرسمي عبر الإستعانة بوسائل النقل التي كانت في طور النشأة للإنتقال إلى المنامة لتلقي تعليمها.

وقد احتل المجال التجاري المرتبة الثانية، وبلغت نسبة الاستجابات التي عبرت عنه 46,7 % من مجموع الاستجابات، يليه المجال الخدمي الخيري في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت 45,3 % من مجموع الاستجابات.

وتعبر مشاركة المرأة في هذا المجال عن استمرار نشاطها التقليدي، حيث كانت المرأة الرفاعية تشارك في كل المراحل التاريخية في الأعمال الخيرية أو التطوعية من منطلق تحقيق التكافل الاجتماعي وتعميق التضامن على المستويين العائلي والمجتمعي، كما يشير ذلك إلى تطور التحديات الإقتصادية رغم المستوى المعيشي المتطور لأغلبية سكان الرفاع بالأخص سكان الإمتدادات الرفاعية الأحدث لأسباب تاريخي تعود إلى إشغال ساكنيها آنذاك المهن النفطية وأيضاً استنفاع الدول الجوار من خبراتهم المهنية آنذاك مما رفع معدلات أجورهم وعزز

قدراتهم في تطوير كفاءاتهم الام المتمثلة في مهنتهم الأولى المتمثلة في البناء وقدراتهم في هذا المجال الذي تطور ليكونوا مستثمرين عقاريين، إلا أن الطفرة الإقتصادية الحديثة وتعاضم حدة الأزمات العالمية التي ألقت بظلالها على دولنا العربية والخليجية وسكانها مما صاحبها الكثير من التطورات السلبية على واقع التحديات الإقتصادية للدولة.

ويؤكد التحليل السابق المرتبة المتأخرة التي حققها عنصر (المشاركة في المجال الاجتماعي)، فقد جاء في المرتبة الرابعة في الترتيب من حيث المجالات التي اقترحتها المرأة الرفاعية، وقد بلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عن هذا المجال والتي تمثل استجابات المبحوثات 44,0 % من مجموع الاستجابات، مما يثبت أن المشاركة الإقتصادية حاجة إجتماعية تفوق حاجتها للمشاركة السياسية أو الإجتماعية مما يقودنا نحو إستدراك مقوم هام من مقومات جذب شريحة المرأة الرفاعية باختلاف فئاتها العمرية وإنجاح مساعي التمكين السياسي للمرأة وهو ما يتمثل في إيجاد برامج ذات إمتدادات إقتصادية تدفع المرأة نحو مواجهة عقبات التمكين بشكل عام، فقد تقود الدوافع الإقتصادية وعقبات الإقتدار عليها ثم مواجهتها من قبل المرأة من خلال مؤسسات الدولة إلى التمكين السياسي للمرأة ويعزز وجودها في هذا المجال الذي أثبتت النتائج البحثية الميدانية أنها ما زالت بعيدة عنه إلى حد كبير حيث جاء المجال السياسي في المرتبة الخامسة، وبلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عن هذا المجال 26.7 % من مجموع الاستجابات الأمر الذي يشير إلى أن مشاركة المرأة في المجال السياسي ما تزال

محدودة إلى حد كبير مما يعني أن ثمة معوقات ثقافية وقيمية ترتبط بالبنية التقليدية للمجتمع ما تزال تحد من المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في الحياة السياسية والعمل السياسي بصورة عامة.

وعلى الرغم من اتفاق المبحوثات حول أكثر المجالات التي اقترحتها المرأة الرفاعية والتي أثبتت فيها وجودها، إلا أن ثمة اختلافات بينهن وفقاً لمتغير السن في تحديد مدى أهمية كل مجال من تلك المجالات، وهو الأمر الذي يمكن توضيحه من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

#### جدول رقم (11) يوضح

العلاقة بين السن وأكثر المجالات التي اقترحتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت فيها نفسها

السن	أقل من 25	25 - أقل		35 - أقل		45 - أقل		55 - أقل		كا
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
مجال التعليم	16	80.0	50	89.3	30	93.8	30	88.2	8	100.0
العمل التجاري	12	60.0	26	46.4	8	25.0	18	52.9	6	*10.584
المجال السياسي	4	20.0	14	25.0	8	25.0	12	35.3	2	1.885
المجال الاجتماعي	10	50.0	16	28.6	16	50.0	18	52.9	6	*10.393
المجال الخدمي الخيري	10	50.0	24	42.9	10	31.3	18	52.9	6	6.511
عدد المستجيبين ن=150	20	-	56	-	32	-	34	-	8	-

\* دالة عند مستوى 0.05



وتكشف البيانات والتحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,05، وذلك بالنسبة لمجال العمل التجاري، حيث جاءت تلك الفروق لصالح الفئة العمرية (55 - أقل من 65) سنة، حيث بلغت نسبتها 75,0 % من مجموع الاستجابات، مقابل 60,0 % بالنسبة للفئة (أقل من 25) سنة، و 46,4 % بالنسبة للفئة العمرية (25 - أقل من 35) سنة، و 25,0 % بالنسبة للفئة العمرية (35 - أقل من 45) سنة، وأخيراً 52,9 % بالنسبة للفئة العمرية (45 - أقل من 55) سنة. ويشير ذلك إلى أن المبحوثات في سن متأخرة يؤكدن على أن المجال التجاري هو أكثر المجالات التي تشارك فيها المرأة وتثبت وجودها في هذا المجال.

كما تكشف البيانات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى معنوية 0,05 بين تباين أعمار المبحوثات وآرائهن حول أكثر المجالات التي اقترحتها المرأة وأثبتت وجودها فيها، وذلك بالنسبة للمجال الاجتماعي، حيث جاءت تلك الفروق أيضاً لصالح الفئة العمرية (55 - أقل من 65)، وقد بلغت نسبتها 75,0 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل النسب الأخرى الأقل الموضحة بالجدول والتي تعبر عن استجابات الفئات العمرية الأخرى.

ويشير ذلك أيضاً أن المبحوثات من كبار السن لديهن وجهة نظر تؤكد على أن المجال الاجتماعي يعد من أكثر المجالات التي اقترحتها المرأة الرفاعية، ولا شك في أن هذه النتائج تتفق إلى حد كبير مع ما أشارت إليه معظم حالات البحث (الابحاريات) من أن المرأة الرفاعية قد أسهمت

بدور واضح خلال المراحل التاريخية المختلفة في المجال الاجتماعي سواء ما كان يتعلق برعاية الأسرة وتربية الأبناء أو ما يتصل بدعم العلاقات الاجتماعية وتعميق التواصل الاجتماعي والتماسك والوحدة المجتمعية.

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وتباين آرائهن حول أكثر المجالات التي اقترحتها المرأة الرفاعية والتي أثبتت فيها وجودها، فيمكن توضيحها من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

#### جدول رقم (12) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأكثر المجالات التي اقترحتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت فيها نفسها

المستوى التعليمي المجالات	أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالي		كا
	ك	%	ك	%	ك	%	
مجال التعليم	2	100.0	36	100.0	96	85.7	**6.077
العمل التجاري	0	0	12	33.3	58	51.8	5.501
المجال السياسي	2	100.0	4	11.1	34	30.4	*10.735
المجال الاجتماعي	2	100.0	12	33.3	52	46.4	4.476
المجال الخدمي الخيري	2	100.0	12	33.3	54	48.2	4.879
عدد المستجيبين ن=150	2	-	36	-	112	-	

\* دالة عند مستوى 0.01

\*\* دالة عند مستوى 0.05

وتكشف البيانات والتحليلات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة للمجال

السياسي، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئة (أمية) وذلك بنسبة استجابات بلغت 100,0 % وذلك مقابل 11,1 % فقط بالنسبة لفئة (مؤهل متوسط) و 30,4 % بالنسبة لفئة (مؤهل عالي) وتؤكد النتيجة ذاتها أن المرأة الرفاعية كبيرة السن أكثر اهتماماً بالمضامين السياسية التي تطرحها وسائل الإعلام وقد يعود ذلك لسببين هامين أشارت إليه المبحوثات بنبرات متباينة من خلال دراسة الحالة حيث إنتقدت المرأة الرفاعية بشدة الواقع العملي للمرأة في المجالات السياسية بالأخص تلك المرتبطة بخوض الانتخابات فقد أكدت معظم الحالات التي طبقت عليها إستمارة المقابلة من فئة كبيرات السن ممن عاصروا المراحل المختلفة أن الحياة السياسية لا تتناسب مع السياق الإجتماعي العام لمجتمعهن وأنها لا تفضل خوض المرأة للانتخابات والعمل في مواقع الإختلاط إضافة إلى إشارتهن الصريحة حول رفضهن الذهاب لمراكز التصويت وأنهن لا يؤيدون خروج المرأة من بيتها وسياقها الإجتماعي المتعارف عليه في العرف والتقاليد.

أما الإتجاه الآخر الذي تشير إليه النتيجة السابقة أن المرأة الرفاعية ربة المنزل أو المتقاعدات كبيرات السن أكثر تأثراً بتلك المضامين التي تخالف قيمهن وبالتالي فإنهن يرون أن المرأة تغيرت ميولها وأصبحت تتجه للإنتفاع الثقافى سواء الندوات أو الجمعيات أو أماكن الإختلاط بحسب تعبيرهن إذ أن تلك المضامين التي تتعارض مع تأييدها المطلق لبقاء المرأة في محيط القيم التقليدية تعد مثيراً لعقلها الباطن الذي دفعها للتركيز على إفراط المرأة في الظهور السياسي، اما على الجانب



الآخر فإنه في الوقت الذي طغت فيه الإلتزامات المادية ومتطلبات الحياة المتطورة على واقع امرأة المجتمع الحديث وسيطرت على أولوياتها فإن المرأة ربة المنزل تتمتع بمحيط إجتماعي يتيح لها مساحة أكبر لتتبع وسائل الإعلام والإستماع إلى أحاديث المجتمع حول تطورات الأوضاع السياسية التي أصبحت اليوم محور إهتماماته ولذلك فإن المرأة كبيرة السن أشد إهتماماً بالسياسة لما تشكله لها أولاً مثيرة للقيم ولواقعها التقليدي وثانياً من ناحية (تداول الأحاديث السياسية والمتسع من الوقت لتتبعها) حيث أن الفضاء الإجتماعي يكتض برود الفعل الإجتماعية تجاه السياسة يرونها مصدر تغير إجتماعي غير مرغوب فيه من عدة إتجاهات.

كما تكشف البيانات ذاتها عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0,01 بالنسبة لمجال التعليم، وقد جاءت الفروق لصالح فئتي (أمية) و(مؤهل متوسط) وذلك بنسبة متساوية بلغت 100,0 % لكل منهن، وهو الأمر الذي يشير إلى أهمية المجال التعليمي بالنسبة للمرأة الرفاعية، ورسوخ قناعاتها حول عطاء المرأة الممتد بقدر كبير من التضحيات الأسطورية الخالدة في ذاكرة السكان، ومن جهة أخرى يقطع الشك باليقين حول دوافع المجتمع ومحددات إختيار المهنة المرتبطة بالعمق التاريخي للسكان.

ونستنتج من ذلك ان ثمة اتفاقاً بين المبحوثات وما أشارت إليه المصادر التاريخية من ناحية وحالات البحث من ناحية أخرى، وهو ما يؤكد على أهمية التعليم بالنسبة للمرأة الرفاعية، وأنه من أكثر المجالات التي

اقتحمتها منذ فترات تاريخية، حيث كانت تعمل في مجال التدريس في سن مبكرة، كما كانت تمارس مهنة (المطوعة) أيضاً، في بداية محاولات المرأة لخطى التقدم المعرفي.

ومما لا شك فيه أن ثمة علاقة بين تحقيق معدلات من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع نسبة المشاركة الاجتماعية للمرأة في مختلف المجالات، إذ ان تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية يسهم في توفير فرص الحياة المناسبة، كما أنه يؤدي إلى ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي لأبناء المجتمع بصورة عامة، والمرأة بصورة خاصة، وذلك من خلال رفع مستواها التعليمي والثقافي ومن ثم اتاحة الفرصة لها للمشاركة بفعالية.

ولا شك في أن المرأة الرفاعية مدركة وواعية بهذه العلاقة المتبادلة بين تحقيق التنمية وزيادة قدرة المرأة على المشاركة، حيث جاءت إستجابات المبحوثات بكفاءة تطابق التحليلات السابقة التي أكدت على أهمية إستثمار الدوافع الإقتصادية في تحقيق فرص عادلة في ميادين السياسة والإقتصاد بما يخدم تطلعات الدولة العصرية والمطموحات المرأة فقد عبرت استجابات المبحوثات عن النتائج التالية:

### جدول رقم (13) يوضح

مدى وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية  
وارتفاع نسبة مشاركة المرأة

المتغيرات	ن	%
نعم	136	90.7
لا	14	9.3
المجموع	150	100.0

وإذا كانت هناك علاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتغير أوضاع المرأة ومكانتها، وارتفاع مستوى وعيها الاجتماعي والثقافي، ومن ثم اتاحة الفرص أمامها للمشاركة في مختلف المجالات، فإن ثمة علاقة أيضاً بين محل الإقامة (بادية - ريف - حضر) والمشاركة الاجتماعية للمرأة، وأن ثمة اختلافات وتباينات ثقافية وقيمية بين هذه الأنماط الثلاثة من المجتمعات، وأن ثمة خصوصية بنائية وثقافية لكل منها فإن هذه الاختلافات لا شك في أنها تنعكس بدرجة أو بأخرى على أوضاع المرأة ومكانتها في المجتمع، ومن ثم تحديد أدوارها سواء داخل المنزل أم خارجه. كما أن الانتقال من منطقة لأخرى كالهجرة من الريف إلى المدينة يمكن أن يشكل أحد المتغيرات المسؤولة عن تغير اتجاهات المرأة نحو القضايا المجتمعية بصورة عامة، وقضايا المرأة بخاصة، أما في البحث الراهن فإن الهجرات الوافدة من المدن التاريخية المتمثلة في المحرق والمنامة قد أسهمت في اندماج ثقافي بين نساء المدن التاريخية لتتكون بذلك شخصية اجتماعية فريدة نظرا



لثقافة التي إصطحبتها نساء المحرق والمنامة وأسرهن إلى ربوع الرفاع مما عزز ثقافة الإنفتاح والحياة التجارية وغيرها من الأبعاد الأخرى حيث ذلك النزوح والإندماج الإجتماعي والإنصهار الإجتماعي ساهم في تشكيل قوة شعبية كبيرة، ويمكن توضيح مدى تأثير الانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة في مشاركة المرأة في التنمية من وجهة نظر المبحوثات وذلك من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (14) يوضح

مدى وجود تأثير للانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة في مشاركة المرأة في التنمية من وجهة نظر المبحوثات

المتغيرات	ن	%
نعم	102	68.0
لا	24	16.0
أحياناً	24	16.0
المجموع	150	100.0

يتضح من البيانات المبينة بالجدول السابق أن ثمة إتفاقاً بين الغالبية العظمى من المبحوثات على أن الانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة يؤثر في مشاركة المرأة في عملية التنمية، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي عبرت عن ذلك 68,0 % من مجموع الاستجابات.

وهذا يؤكد على أن المدينة العاصمة بما تتضمنه من عوامل جذب ومؤسسات ومنظمات سواء أكانت رسمية أم أهلية يمكن أن تدعم المرأة

وتشجعها على المشاركة في عملية التنمية على مختلف الأصعدة، على العكس من المناطق الريفية التي ربما تفتقر لتلك المقومات من ناحية، أو بسبب تأثير منظومة القيم الثقافية التقليدية التي يمكن أن تكون ذات تأثير سلبي على المرأة من حيث تحديد أوضاعها وأدوارها في المجتمع، ومن تلك القيم ما يتعلق بنظرة الرجل الريفي للمرأة ونظرة المجتمع للمرأة، بل ونظرة المرأة لذاتها، هذه المحددات يمكن أن تؤثر سلباً على المرأة، ومن ثم مشاركتها في التنمية الاجتماعية بصورة عامة.

بينما أشارت 16,0 % من المبحوثات بأنه ليس ثمة علاقة بين الانتقال من الريف إلى العاصمة وازدياد مشاركة المرأة في عملية التنمية. في حين أشارت 16,0 % من مجموع الاستجابات إلى أن ذلك يحدث أحياناً. ويتضح من البيانات السابقة أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن على أن الإقامة في المدينة العاصمة يمكن أن يشكل متغيراً مهماً ومؤثراً بدرجة كبيرة في اتجاهات المرأة، ومن ثم مشاركتها في عملية التنمية، فقد بان جلياً مدى ارتباط تلك التطورات التي جاءت في بدايات النمو الإقتصادي وتوافد الثقافات عبر موانئ المحرق والمنامة وتلك الحركة التجارية التي كات تستقطب سكان البحرين ومن جهة أخرى أدخلت ثقافات أخذت طريقها للإنتشار والدخول ضمن التركيبة السكانية لمجتمع البحرين بعد الإستقرار فيها والتزاوج، إضافة إلى تأثيرات الإستعمار التي ألقت بظلالها دون شكل على ولوج تلك التوعات العرقية إلى مجتمعاتنا إضافة إلى الثقافات الغربية التي تنادي بالتححرر من القيود التي تضع القيود النوعية بين الرجل والمرأة.

وطالما أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن على أن ثمة تأثيراً للانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة، وزيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية، فمن الأهمية التعرف على وجهات نظرهن في مظاهر تلك التأثيرات، وذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (15) يوضح

#### مظاهر تأثير الانتقال من الضاحية

#### أو المناطق الريفية إلى العاصمة على مشاركة المرأة في التنمية

التأثيرات	ك	%
زيادة وعي المرأة بحقوقها	100	79.4
إتاحة الفرصة للمرأة للانفتاح على الثقافة المعاصرة	66	52.4
ارتفاع ثقة المرأة بذاتها	76	60.3
إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الجمعيات الخيرية والعمل الأهلي	56	44.4
عدد المستجيبين	126	-

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق والتي تعبر عن استجابات المبحوثات عن أن هناك مجموعة من التأثيرات الايجابية التي تنتج عن الانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى المدينة العاصمة، والتي تنعكس على أوضاع المرأة ومكانتها، وقد جاء ترتيب تلك التأثيرات حسب درجة أهميتها على النحو الآتي: جاء في المرتبة الأولى (زيادة وعي المرأة بحقوقها) وذلك بنسبة بلغت 97,4 % من مجموع الاستجابات، وتؤكد النسبة المرتفعة نحو هذا العنصر أن ثقافة التغيير الاجتماعي



ترتبط إرتباط وثيق بمكونات المدينة خصوصا تلك المتعلقة بحقوق المرأة ومقومات تعزيز حريتها حيث يعد هذا الجانب ذو بعد إعلامي إذ يتبين أن ثقافة المؤسسة الإعلامية استطاعت أن تقوم بدور محدود في إدارة محتوياتها البرامجية بما يضمن استضافة كل بيت بحريني للمكتسبات الوطنية المرتبطة في إسهامات المرأة التاريخية والمعاصرة.. بينما احتل (ارتفاع ثقة المرأة بذاتها) المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبته 60,3 % من مجموع الاستجابات.

ويشير هذا الجانب إلى إحتياجات جوهرية في الجوانب المعنوية التي تنعكس على ثقة المرأة بقدراتها من جهة وقدرات المؤسسات الاهلية فقد يسهم إيمانها وثقتها بمؤسسات المجتمع في تنمية ثقتها تجاه أدوارها الهامة على المستوى المعاصر تجاه المجتمع، حيث نعتقد بضعف البنية الإدارية لأنشطة عدد كبير من تلك الجمعيات التي باتت تدور في فلك محدود يحتاج لإنعاش جوهرى في أبعاد عطائه ومحركاته البشرية والمادية وحراراكا يقود لإنفتاح سياسي أكبر في العطاءات الإجتماعي الوطنية الصادرة من مؤسسات المجتمع المدني (الاهلية منها خصوصا) لكونها الميادين الأنسب لإنطلاق الطاقات النسائية الواعدة وهو ما يمثل ميدنا أكثر جاهزية من ميادين عملها الرسمي المحاط بقيود تحد من طاقات النساء بشكل أو بآخر.

أما المتغير الخاص (باتاحة الفرصة للمرأة للانفتاح على الثقافة المعاصرة) فقد جاء في المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة بلغت 52,4 % من مجموع الاستجابات، ويتبين من ذلك أن الإنفتاح الجغرافي وإتساع

مساحات العطاء وتنوع مكوناتها البنيوية، عناصر رئيسية تدفع بإنتاج الإنفتاح السياسي والثقافي بين الأجيال وعوامل تدفع بالمنظومة المجتمعية نحو المزيد من الإقتدار والجاهزية الفكرية والميدانية على المستوى المدني. وأخيراً احتل متغير (إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الجمعيات الخيرية والعمل الأهلي)، وبلغت نسبته 44,4 % من مجموع الاستجابات.

ولا شك أن تراجع نسبة إستجابات المبحوثات تجاه متغير (إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة في الجمعيات الخيرية والعمل الأهلي) إلى إكتفاء المنطقة بجمعيات خيرية، وذلك ما سوف تقودنا إليه المحتويات البحثية التالية:

### جدول رقم (16) يوضح

#### دور المبحوثات في عملية التنمية في المجتمع

المتغيرات	ن	%
المشاركة في الجمعيات الخيرية	71	47.3
المشاركة في التنمية الاقتصادية	38	25.3
المشاركة في التنمية السياسية	25	16.7
المشاركة في التنمية الاجتماعية	54	36.0
مشاركة معنوية فقط	39	26.0
لا توجد مشاركة	17	11.3
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن اتفاق المبحوثات حول مجموعة من الأدوار والأنشطة التي يقمن بها في مجالات التنمية المختلفة، وقد جاء في مقدمة تلك المشاركات المشاركة في الجمعيات الخيرية، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عن ذلك 47,3% من مجموع الاستجابات. ويمكن القول أن المرأة الرفاعية قد كانت طوال تاريخها تكافح وتناضل وتشارك بفعالية في مجال العمل الأهلي والتطوعي في المجالات الاجتماعية والثقافية والمعيشية بصورة عامة.

وتأتي المشاركة في التنمية الاجتماعية في المرتبة الثانية، وذلك بنسبة بلغت 36,0% من مجموع الاستجابات، تليها المشاركات المعنوية فقط، بنسبة بلغت 26,0%. ثم المشاركة في التنمية الاقتصادية بنسبة بلغت 25,3% من مجموع الاستجابات. أما المشاركة في التنمية السياسية، فقد جاءت في المرتبة الخامسة، وبلغت نسبتها 16,7% من مجموع الاستجابات. وأخيراً من أجبن من المبحوثات بعدم وجود مشاركة منهن في أي مجال من المجالات بنسبة بلغت 11,3% من مجموع الاستجابات.

ونستنتج من التحليلات والبيانات السابقة أن الغالبية العظمى من المبحوثات لديهن وعياً بأهمية المشاركة في المجالات المختلفة للتنمية سواء المجال الاقتصادي أم الاجتماعي أم السياسي أم القطاع التطوعي والخيري مما يؤكد حرصهن على المشاركة في القضايا التنموية على كافة الأصعدة والمستويات، ومن ثم الوعي بدور المرأة وأهمية مشاركتها المجتمعية بصورة عامة.



وفيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات ودورهن في عملية التنمية، يمكننا التعرف عليها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (17) يوضح

### العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع

الحالة الاجتماعية أنماط المشاركة	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		ن
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
المشاركة في الجمعيات الخيرية	60.9	28	40.2	37	50.0	4	50.0	2	5.284
المشاركة في التنمية الاقتصادية	30.4	14	21.7	20	50.0	4	0	0	5.192
المشاركة في التنمية السياسية	28.3	13	13.0	12	0	0	0	0	*7.722
المشاركة في التنمية الاجتماعية	30.4	14	39.1	36	25.0	2	50.0	2	1.770
مشاركة معنوية فقط	34.8	16	20.7	19	25.0	2	50.0	2	4.413
لا توجد مشاركة	6.5	3	13.0	12	25.0	2	0	0	3.326
عدد المستجيبين ن=150	-	46	-	92	-	8	-	4	-

\* دالة عند مستوى 0.05

يتضح من التحليلات الاحصائية المبينة بالجدول السابق وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة للمشاركة في المجال السياسي، حيث جاءت تلك الفروق لصالح المبحوثات في فئة (عزباء)، وقد بلغت نسبة الاستجابات 28,3% من مجموع الاستجابات، مقابل 13,0% بالنسبة لفئة متزوجة، وصفر بالنسبة لفئتي مطلقة وأرملة.

وتشير هذه البيانات إلى أن غير المتزوجات هن أكثر الفئات في عينة البحث مشاركة في الحياة السياسية، وربما يرجع ذلك إلى أنهن لديهن وقت فراغ يستطعن من خلاله ممارسة العمل السياسي، مقارنة بالفئات والشرائح الأخرى ولأن العمل السياسي يتطلب مستوى تعليمي وثقافي، ومن ثم مستوى من الوعي قد لا يتوافر بالنسبة للفئات الأخرى وخاصة المتزوجات، وقد يعكس أيضاً تأثير المرأة المتعلمة بقيم المجتمع مما قد يدفعها لمواصلة حالة النضال الاجتماعي للإسهام في تشكيل قواعد تشريعية تحمي القوى النسائية أمام نظرة المجتمع لقواها الفكرية والقيادية، أما بالنسبة للعلاقة بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع، فيمكن التعرف عليها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (18) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع

طبيعة العمل أنماط المشاركة	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة في القطاع العام		موظفة في القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية		ن
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
المشاركة في الجمعيات الخيرية	62.5	15	57.1	8	41.5	44	50.0	2	100.0	2	6.434
المشاركة في التنمية الاقتصادية	41.7	10	42.9	6	18.9	20	50.0	2	0	0	*9.965
المشاركة في التنمية السياسية	8.3	2	28.6	4	17.0	18	25.0	1	0	0	3.236
المشاركة في التنمية الاجتماعية	33.3	8	28.6	4	37.7	40	0	0	100.0	2	6.354
مشاركة معنوية فقط	16.7	4	28.6	4	28.3	30	25.0	1	0	0	2.131
لا توجد مشاركة	16.7	4	14.3	2	8.5	9	50.0	2	0	0	7.860
عدد المستجيبين ن=150	-	24	-	14	-	106	-	4	-	2	-

\* دالة عند مستوى 0.05

تشير البيانات الموضحة بالجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات وتباين وجهات نظرهن حول دورهن في عملية التنمية، حيث جاءت الفروق بالنسبة لنمط المشاركة في التنمية الاقتصادية بمستوى معنوية 0,05، وذلك لصالح فئة المبحوثات اللائي يعملن في القطاع الخاص، وذلك بنسبة مئوية بلغت 50.0 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقارنة بالمبحوثات العاملات في القطاعات الأخرى.



وهذا يشير إلى أن العاملات في القطاع الخاص لديهن وعياً أكثر من الفئات والشرائح الأخرى بأهمية مشاركتهن في التنمية الاقتصادية، كما هو موضح من البيانات الواردة بالجدول والتي تعكس نسبة الاستجابات الخاصة بكل فئة، وقد يقودنا هذا البند العلمي إلى الالتفات للقطاع الخاص كقوة بشرية نسائية قد تكون تفوقت في ميادين أكثر إنفتاحاً ليس هذا فحسب بل تتولد الحاجة لتقييم تجربة النساء العاملات في القطاع الخاص ومقارنة نسب الحاصلات على مناصب قيادية في القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام وتحليل الفروقات الدقيقة لتفاصيل نوع المهنة والعمر والنشأة ومقومات بلوغها تلك المواقع القيادية في القطاعين الخاص والعام، وذلك لتكوين صورة أشمل عن تاريخ عطاء المرأة البحرينية ومعوقات عطائها في الميدان الرسمي (الحكومي) ولا شك أن العمل التطوعي أو الاهلي أوقد النور في طريق المرأة المتطلعة للمساهمة الإقتصادية على مستويات أكبر وذلك ما يعكسه المحور الثالث للبحث.

### المحور الثالث: الإسهامات التنموية للمرأة الرفاعية في مؤسسات المجتمع المدني

لقد تعاظم دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات والمنظمات الأهلية خلال السنوات الأخيرة خاصة في المجتمعات العربية وذلك بفعل وتأثير العولمة وما صاحبها من تحديات وتطورات وضغوط فرضت على الأنظمة السياسية والحكومات.

فقد تصاعدت الضغوط المفروضة على زعماء الدول أمام القوى الشعبية التي باتت أكثر إدراكاً لأسباب تأثر قدراتهم الفردية الإقتصادية خصوصاً والسياسية عموماً كما ان مسارات توسعة مساحات الحرية والإسهام في التغير الإجتماعي والإقتصادي من خلال نظم الدولة المكفولة في الدساتير المقررة في بلدانهم باتت محفوفة بآليات وأساليب يفرضها الانفلات الإعلامي القائم عالمياً.

أما جانب ضعف أو غياب دور الدولة في العالم العربي في تنمية القوى البشرية وتشكيل مهاراتها المعيشية وفق نظم أحدث تضمن نمواً أكبر يوفر فرص حياتية مناسبة للتحديات الإقتصادية والإجتماعية مقابل النمو البشري المضطرب فإن السكان في العصر الحديث قد يواجهون مشكلات تنموية في نظم الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والاسكان والغذاء وغيرها من الخدمات الضرورية الأخرى التي من شأنها أن تطرق أبواب وعيهم الباطن للمطالبة بإصلاحات ربما تتحمل الانظمة العربية القائمة تبعاتها الخطيرة بل أن تلك الموضوعات أوراق ضاغطة تقتنصها قوى الإستعمار في إدارة وتنفيذ مناهج الإستعمار الحديثة.

وعلى الرغم من أهمية هذه المنظمات وضرورة تفعيل دورها خاصة في المرحلة الراهنة، إلا أن العمل الأهلي والتطوعي والخيري في مملكة البحرين شهد منذ القدم تطورات تاريخية بموجبها لا يعتبر إنسان البحرين حديث الخبرات في هذا الميدان إنما صاحب تجربة مرت

بمراحل تاريخية مختلفة بدءاً من صور التضامن أو التكافل العائلي أو الاجتماعي بين سكان الأحياء السكنية، أو الأعمال الخيرية أو التطوعية في التثقيف ونشر الوعي ومحاربة الأمية وأيضاً في إيجاد لقمة العيش، وذلك بحكم طبيعة الظروف الاقتصادية والمعيشية التي كان يعيشها المجتمع البحريني بشكل عام والمرأة البحرينية بشكل خاص نظراً لتحملها جزءاً كبيراً من مناحي الحياة المعيشية اليومية الاجتماعية والاقتصادية منذ القدم إلى الوقت الراهن.

ويعتبر الوقوف على بنية العمل الأهلي مقوماً هاماً من مقومات تنشيط قنوات القوى الشعبية تجاه مساهمة المرأة أو تنشيط القوى النسائية في اتجاهات وطنية إكتسبت أهمية أكبر على المستوى الحديث، ويستعرض البحث سلسلة جداول تساعد على تحديد بنية الجمعيات الأهلية ويوضح الجدول التالي وعي المبحوثات بمدى وجود جمعيات أهلية في مناطق سكنهم وذلك كما يلي:

#### جدول رقم (19) يوضح

#### مدى وجود جمعيات أهلية في منطقة السكن

المتغيرات	ن	%
نعم	98	65.3
لا	26	17.3
لا أعلم	26	17.3
المجموع	150	100.0



وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق، أن غالبية المبحوثات قد أكدن على وجود جمعيات أهلية في المناطق التي يقمن فيها، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي تؤكد على ذلك 65,3 % من مجموع الاستجابات، أما من أجبن بعدم وجود جمعيات أهلية في مناطق سكنهن فلم تتجاوز نسبتهن عن 17,3 % من مجموع الاستجابات، وهي نسبة مساوية تماماً لمن أجبن بعدم العلم بوجود جمعيات في مناطق سكنهن.

ويتضح من خلال إدراك المبحوثات لمدى وجود جمعيات في محيطهم السكني أن المرأة الرفاعية مدركة بنسب مرتفعة حجم النشاط الأهلي في مجتمعهما، وقد تكون الجمعيات الأهلية أفلحت في الوصول إلى وعي الشرائح الإجتماعي بوجودها إلا أن ذلك الإدراك لا يعني شدة ارتباط الشرائح نفسها بتلك الجمعيات أو رضاها عن مستوى ونوع الخدمات المقدمة أو نوع الجمعية وسياساتها القائمة.

وما يؤكد صدق التحليل ما قد لوحظ من تدني في مستوى مشاركة المرأة الرفاعية في تلك الجمعيات سواء كعضوة أو مشاركة في أنشطتها رغم وعيها بوجودها في منطقة سكنها مما يشير إلى نقص في درجة تكامل الخدمات الأهلية أو درجة إسهامها في رفد القطاعات العامة والخاصة بل قد تكون تلك الجمعيات تحتاج لمزيد العون من القطاعات لها بدلا من استمرار ريادتها في الدفع بعجلة التنمية مثل ما كانت عليه في سابق عهدها عندما أقدمت الناشطات في مجتمع البحرين عموماً ومجتمع الرفاع خصوصاً على مكافحة الأمية والإقدام على رفد مؤسسات التعليم بطاقتهن.

ويتبين ذلك من خلال النتائج التالية أنه على الرغم من تأكيد غالبية المبحوثات على وجود جمعيات أهلية في المناطق السكنية التي يقمن فيها إلا أن اللافت للنظر أن الغالبية العظمى منهن لسن عضوات في أي جمعية أهلية، حيث أكدت على ذلك 86,7 % من إجمالي العينة، مقابل 13,3 % فقط منهن أكدن على أنهن عضوات في تلك الجمعيات. ويتضح ذلك خلال من البيانات الآتية:

جدول رقم (20) يوضح  
العضوية في إحدى الجمعيات الأهلية

المتغيرات	ك	%
نعم	20	13.3
لا	130	86.7
المجموع	150	100.0

وفيما يتصل بالعلاقة بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات ومدى عضويتهم في الجمعيات الأهلية، فقد كشفت التحليلات الاحصائية التي تعبر عن استجابات المبحوثات عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01، بالنسبة للمتغير (نعم)، وقد جاءت الفروق لصالح فئة المبحوثات المتفرغات للأعمال الخيرية، حيث بلغت نسبة الاستجابات 100,0 %. مقابل 14,3 % بالنسبة لفئة الأعمال الحرة و 13,2 % بالنسبة لفئة القطاع العام، ولم تمثل فئة القطاع الخاص بأية نسبة. ويمكن توضيح ذلك من البيانات الآتية:

### جدول رقم (21) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية

طبيعة العمل المتغيرات	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة في القطاع العام		موظفة في القطاع الخاص		مفرغة للأعمال الخيرية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	2	8.3	2	14.3	14	13.2	0	0	2	100.0**
لا	22	91.7	12	85.7	92	86.8	4	100.0	0	0
المجموع ن=150	24	100.0	14	100.0	106	100.0	4	100.0	2	100.0

\*\* مستوى المعنوية 0.01 دالة

أما بالنسبة للعلاقة بين سن المبحوثات وعضوية إحدى الجمعيات الأهلية، فقد كشفت التحليلات الاحصائية التي تعبر عن استجابات المبحوثات عن وجود فروق حادة جداً ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,00 بالنسبة للمتغير (نعم)، وذلك لصالح الفئة العمرية (55 - 65 سنة)، حيث بلغت نسبة الاستجابات التي تعبر عن ذلك 50,0 % مقابل 23,5 % بالنسبة للفئة العمرية (45 - أقل من 55) و 10,7 % بالنسبة للفئة العمرية (25 - أقل من 35) و 6,3 % بالنسبة للفئة العمرية (35 - أقل من 45). وتشير هذه التحليلات إلى أن ثمة علاقة بين السن وعضوية الجمعيات الأهلية، حيث أن الاتجاه إلى عضوية الجمعيات الأهلية يتزايد بالنسبة لفئة كبار السن، مقارنة بالفئات الأخرى الأصغر سناً.



وتؤكد النتائج الراهنة صدق التحليلات السالفة التي أشارت إلى ضعف إنجذاب الأطياف النسائية بمختلف فئاتها العمرية إلى الجمعيات الأهلية ويشير تزايد إتجاه فئة كبيرات السن إلى الجمعيات إلى تحول تلك الجمعيات إلى أماكن لشغل أوقات الفراغ مما يبعث بمنبهات هامة على مستوى نقص الخدمات المقدمة للمسنين أو المتقاعدين وضعف البنى الدافعة بتلك الشريحة التي منحت الدولة دفعة تنموية كبيرة، ومن جهة أخرى تشير النتائج إلى تأخر دور المؤسسات الأهلية من دور قيادي كان دافعاً قوياً لنشوء واقع أكثر تطوراً وتقدماً للمجتمع بأكمله ليتحول مع تراجع دوره التاريخي إلى مؤسسات راكده تبين أنها سدت فجوة تفتقر إليها في بنية الخدمات المقدمة لشريحة كبار السن بشكل غير مقصود، إضافة إلى مؤشر هام تبرزه النتائج فربما النساء اللواتي إتجهن لإنشاء عضوية في تلك الجمعيات بعد مرحلة التقاعد تبحثن عن مواقع قيادية عجزت عن تحقيقها خلال عمرها الوظيفي بسبب معوقات ألت بواقعها المهني تلك المعوقات من شأنها التأكيد على أهمية برامج التمكين من ناحية حقوقية تدافع عن كيان المرأة المهني والحيلولة دون إنتقاص حقوقها المهنية، ويتبين من خلال الجدول التالي علاقة سن المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية:

### جدول رقم (22) يوضح

العلاقة بين سن المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية

السن المفهرات	أقل من 25		25 - أقل من 35		35 - أقل من 45		45 - أقل من 55		55 - أقل من 65	
	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%	ن	%
نعم	0	0	6	10.7	2	6.3	8	23.5	4	50.0***
لا	20	100.0	50	89.3	30	93.8	26	76.5	4	50.0
المجموع ن=150	20	100.0	56	100.0	32	100.0	34	100.0	8	100.0

\*\*\* مستوى المعنوية 0.00 دالة

وكشفت النتائج أن غالبية المبحوثات قد أكدن على أنهن لا يشاركن في ندوات ونشاطات تلك الجمعيات حيث بلغت نسبة استجابات المبحوثات اللائي أكدن على ذلك 77,3 % من مجموع الاستجابات، مقابل 22,7 % اللائي أكدن على أنهن يشاركن في نشاطات الجمعيات الأهلية، وقد ترتبط النتائج بالتحليل السابق الذي يبين تفهم دور الجمعيات الأهلية من دور حقق نهضة ثقافية واجتماعية واقتصادية إلى دور ثانوي لكن تبقى نسبة المشاركة في ندوات وأنشطة الجمعيات غير محدود إلى حد ما، وذلك كما يتبين من خلال بيانات الجدول التالي:

### جدول رقم (23) يوضح

#### مدى المشاركة فى ندوات ونشاطات الجمعية

المتغيرات	ك	%
نعم	34	22.7
لا	116	77.3
المجموع	150	100.0

ولا شك فى أن ثمة عوامل ومتغيرات كثيرة مسؤولة عن عزوف المرأة الرفاعية عن المشاركة فى تلك الجمعيات حيث أكدن على مجموعة من العوامل والأسباب جاء ترتيبها من وجهة نظرهن حسب درجة أهميتها وتأثيرها على النحو الآتى: احتل متغير (ليس لدى وقت فراغ) المرتبة الأولى بين العوامل المسؤولة عن عدم المشاركة فى الجمعيات الأهلية، وبلغت نسبته 62،0 % من مجموع الاستجابات.

أما متغير (أن الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة)، فقد جاء فى المرتبة الثانية بنسبة استجابات بلغت 10،7 % من مجموع الاستجابات، يليه فى المرتبة الثالثة (لا توجد جمعيات فى منطقتنا)، بنسبة 10.0 %. أما تأثير العادات والتقاليد والموروث الثقافى، فقد احتل المرتبة الرابعة بين العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم مشاركة المبحوثات فى الجمعيات الأهلية، وذلك بنسبة بلغت 8،0 % من مجموع الاستجابات. أما العاملين المتعلقان بأن المجتمع يمنع المرأة من المشاركة، وكذلك أن الزوج يرفض مشاركة المرأة، فقد جاءا بنسب متقاربة بلغت 5،3 % و 4،0 % على التوالي. ويمكن ملاحظة ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتى:



### جدول رقم (24) يوضح

#### سبب عدم المشاركة في الجمعيات الأهلية

العوامل والأسباب	ك	%
لا توجد جمعيات في منطقتنا	15	10.0
المجتمع يمنع المرأة من المشاركة	8	5.3
العادات والتقاليد والموروث الثقافي	12	8.0
الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة	16	10.7
ليس لدى وقت فراغ	93	62.0
رفض الزوج	6	4.0
المجموع	150	100.0

وتشير النتائج خصوصاً المتغيرين (ليس لدى وقت فراغ) و(الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة) الذين حققا المرتبة الأولى والثانية من استجابات المبحوثات إلى عدم تفضل أنشطة الجمعيات ضمن أولويات المبحوثات من جهة ومن جهة أخرى عدم إنجذاب المبحوثات إلى طبيعة الأنشطة التي تقدمها الجمعيات.

وتقودنا النتيجة السالفة إلى تأكيد أهمية تفعيل برامج أكثر جذباً والعمل على قيادة أنشطة متقدمة تسهم في تحقيق نهضة إقتصادية إذ لا شك من وجود فئات بل شريحة واسعة من البشر ينبغي من تلك الجمعيات الالتفات لهم والإتجاه للإرتقاء بأدائهم الحياتي الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لا سيما برامج تمكين الأجيال من تحديات العصر مما قد يكسب تلك الجمعيات دوراً تنموياً حديثاً يضاف تاريخها العريق منذ بداياتها في البحرين.

وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من المبحوثات قد أكدن على مجموعة من العوامل المسؤولة عن عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية إلا أن وجهات نظرهن اختلفت من حيث أهمية ودرجة تأثير كل من هذه العوامل حسب تباين مستوياتهن التعليمية. ويمكننا توضيح تلك الاختلافات من تحليل البيانات الاحصائية الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (25) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية

المستوى التعليمي الأسباب		أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
لا توجد جمعيات في منطقتنا		2	10.0	6	16.7	7	6.3
المجتمع يمنع المرأة من المشاركة		0	0	2	5.6	6	5.4
العادات والتقاليد والموروث الثقافي		0	0	2	5.6	10	8.9
الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة		0	0	6	16.7	10	8.9
ليس لدى وقت فراغ		0	0	18	50.0	75	67.0**
رفض الزوج		0	0	2	5.6	4	3.6
المجموع ن=150		2	100.0	36	100.0	112	100.0

\*\* مستوى المعنوية 0.01 دالة

وتشير البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01 بالنسبة للمتغير (ليس لدى وقت فراغ)، حيث جاءت الفروق لصالح فئة المبحوثات من الحاصلات على مؤهل عالي، مقابل 50,0 % من مجموع

الاستجابات بالنسبة لفئة مؤهل متوسط، ولم تمثل فئة ( أمية ) بأية نسبة مئوية.

ويدل ذلك على أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما انخفضت نسبة المشاركة في الجمعيات الأهلية عند الفئة ذات التعليم العالي، وذلك لعدم وجود وقت فراغ لديهن. أما بالنسبة للأبعاد الأخرى فلا تشير النسب الخاصة بكل متغير عن وجود أية فروق بين المبحوثات وفقاً لمستوياتهن التعليمية، مما يعني عدم وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين طبيعة عمل المبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية، فيمكن التعرف عليها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

## جدول رقم (26) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل وأسباب عدم مشاركة

### المبحوثات في الجمعيات الأهلية

طبيعة العمل الأسباب	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة في القطاع العام		موظفة في القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
لا توجد جمعيات في منطقتنا	6	25.0	3	21.4	4	3.8	2	50.0	0	0
المجتمع يمنع المرأة من المشاركة	1	4.2	0	0	7	6.6	0	0	0	0
العادات والتقاليد والموروث الثقافي	2	8.3	1	7.1	9	8.5	0	0	0	0
الجمعيات لا تقدم خدمات مناسبة	7	29.2	4	28.6	3	2.8	1	25.0	1	50.0
ليس لدى وقت فراغ	6	25.0	6	42.9	79	74.5	1	25.0	1	50.0***
رفض الزوج	2	8.3	0	0	4	3.8	0	0	0	0
المجموع ن=150	24	100.0	14	100.0	106	100.0	4	100.0	2	100.0

\*\*\* مستوى المعنوية 0.00 دالة

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,00 بالنسبة للمتغير (ليس لدى وقت فراغ)، وقد جاءت الفروق لصالح المبحوثات الموظفات بالقطاع العام، حيث بلغت نسبة الاستجابات 74,5 % من مجموع الاستجابات، مقارنة بنسبة المتفرغات للأعمال الخيرية والتي بلغت 50,0 % من مجموع



الاستجابات، ثم الأعمال الحرة بنسبة بلغت 42,9 % من مجموع الاستجابات، وأخيراً 25,0 % للموظفات في القطاع الخاص. وتعكس النتائج المبينة فرضية إشغال المرأة بشكل عام في شئون حياتها المعيشية مما يحثنا إلى بحث نوع المشاركات المطلوبة على المستوى السياسي وأيضاً حجم النخب المطلوبة لقيادة دفعة التطوير والتنمية النسوية وأيضاً حجم ومستوى الثقافة المطلوبة للمجتمع ككل والمرأة بشكل خاص وتعزيز الجهود الحكومية في اتجاهات محددة مبنية على خطط وبرامج تحقق الاهداف المنشودة للحفاظ على الجهد من التشدد في اتجاهات عامة ومتشعبة حيث يجب أن نعي ماذا نريد من المرأة في مملكة البحرين لنكون على قناعة تامة من فاعليتها وقدراتها في تحقيق ما يطمح إليه البلد من تطلعات.

وقد إتجه البحث إلى تحديد نوع الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات النسائية المنتشرة في الرفاع مما سوف يساعد كثيراً في تحليل واقع المجتمع والجمعيات الموجوده في حيز المدينة، فقد أكدت المبحوثات على أن ثمة مجموعة من الخدمات والأنشطة تقدمها الجمعيات النسائية في مدينة الرفاع، وجاء ترتيب تلك الخدمات حسب درجة أهميتها من وجهة نظرهن على النحو الآتي: جاءت التوعية ببرامج تنظيم الأسرة في المرتبة الأولى بنسبة بلغت 54,7 % من مجموع الاستجابات وفي المرتبة الثانية جاءت التوعية الثقافية بنسبة بلغت 50,0 % من مجموع الاستجابات، أما تقديم المساعدات النقدية، فقد احتلت المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة بلغت 41,3 % من مجموع الاستجابات

في حين أشار 22,7 % من المبحوثات يرون أن الجمعيات النسائية لا تقدم جديد. أما الخدمات الصحية وبرامج محو الأمية، فقد جاءت نسبتهما متقاربتين إلى حد كبير، 20,7 % و 19,3 % على التوالي.

ويتبين من خلال المعطيات الميدانية التي أشارت إلى تفوق البنديت التاليين (التوعية ببرامج تنظيم الأسرة) و (التوعية الثقافية) فإن ذلك مؤشر على أن نوع البرامج يعكس إستجابة تلقائية من جانب المؤسسات الخيرية المتواجدة في الرفاع حيث أن خصائص الفئات التي تتردد على الجمعيات سوف تحدد حتماً نوع خاص من البرامج والأنشطة.

ولا شك أن برامج تنظيم الأسرة إضافة إلى البرامج التثقيفية تعكس حالة إجتماعية من البشر الذين يحتاجون إلى توعية ببرامج تنظيم الأسرة وأيضاً التثقيف، وقد تكون تلك الفئات تحتاج بالفعل لمواكبة المتغيرات المتسارعة، حيث أنه طبقاً البيانات السابقة التي تشير إلى فئات كبار السن أغلبية ضمن إجمالي العينة اللاتي أجبن أنهن عضوات في جمعيات أو تشاركن في أنشطة وبرامج الجمعيات فيتبين أن هناك جيل مازال يحاول اللحاق بركب التطورات المتسارعة على المستويات الإجتماعية والثقافية وأيضاً الإقتصادية خصوصاً وان المتغير (تقديم مساعدات نقدية) حصل على المرتبة الثالثة من حيث استجابات المبحوثات إذ أن ذلك يؤكد صدق التحليل الذي يقول أن الفئات الأقل إقتداراً على المواكبة تندفع لأنشطة الجمعيات بسبب ضغوط إقتصادية بسبب ضعف إقتدارها على مواجهة الحياة أما البعد الآخر فإنه يشير

إلى فئات تحاول تعزيز واقعها المهني ومركزها الاجتماعي بعد فقد تلك السلطة الاجتماعي السائدة آنذاك، ويمكن توضيح نوع الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية في الرفاع وذلك من خلال البيانات المبينة في الجدول الآتي:

### جدول رقم (27) يوضح

الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع من وجهة نظر المبحوثات

الخدمات والأنشطة	ك	%
التوعية ببرامج تنظيم الأسرة	82	54.7
محو الأمية	29	19.3
تقديم مساعدات نقدية	62	41.3
توعية ثقافية	75	50.0
خدمات صحية	31	20.7
لا تقدم جديد	34	22.7
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

ولا شك في أن ثمة معوقات ما تزال تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة في الكثير من المجتمعات العربية والخليجية بصورة عامة، لعل طبيعة الأنشطة من بينها وأيضاً ماضي وحاضر كفاءة القيادات النسائية للجمعيات أو المعوقات المادية أو رضوخ بعض الجمعيات لأدوار تبدوا

## نوع خليفة ▶

هامشية من حيث أدائها وتحركاتها الميدانية، وقد توضح طبيعة العلاقة بين طبيعة العمل، وتباين وجهات نظر المبحوثات حول الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية في مدينة الرفاع جانباً من جوانب الإشكالية، وقد تؤكد صدق التحليلات السابقة، فقد أشارت البيانات الميدانية إلى ما يلي:

### جدول رقم (28) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع

طبيعة العمل والخدمات والأنشطة	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة في القطاع العام		موظفة في القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الحرة		نكا
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
التوعية ببرامج تنظيم الأسرة	10	41.7	6	42.9	62	58.5	2	50.0	2	100.0	4.744
محو الأمية	10	41.7	2	14.3	17	16.0	0	0	0	0	**10.081
تقديم مساعدات نقدية	12	50.0	0	0	46	43.4	2	50.0	2	100.0	*13.756
توعية ثقافية	16	66.7	2	14.3	55	51.9	0	0	2	100.0	*15.960
خدمات صحية	8	33.3	2	14.3	21	19.8	0	0	0	0	4.307
لا تقدم جديد	6	25.0	8	57.1	20	18.9	0	0	0	0	**12.199
عدد المستجيبين ن=150	24	-	14	-	106	-	4	-	2	-	

\* دالة عند مستوى 0.01

\*\* دالة عند مستوى 0.05



وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجود مجموعة من الفروق ذات الدلالة الاحصائية حيث يوجد فروق ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0,01 بالنسبة لنشاط محو الأمية، حيث جاءت الفروق لصالح فئة (ربة المنزل)، وذلك بنسبة بلغت 41,7 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 16,0 % بالنسبة لموظفات القطاع العام، و 14,3 % بالنسبة للعاملات في قطاع الأعمال الحرة. وتشير تلك البيانات إلى وجود علاقة بين المستوى التعليمي واختيار النشاط الذي تقوم به الجمعيات النسائية بما يتفق والمستوى التعليمي للمبحوثات، باعتبارهن المستفيدات من النشاط.

كما تكشف البيانات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0,01 بالنسبة للمتغير (لا تقدم جديد)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح المشتغلات بالأعمال الحرة، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عن ذلك 57,1 % من مجموع الاستجابات، مقارنة باستجابات ربات البيوت والتي بلغت نسبتها 25,0 %، و 18,9 % بالنسبة لموظفات القطاع العام، وتشير تلك التحليلات إلى وجود علاقة بين نوعية الوظيفة وطبيعة الأعمال التي تمارسها المبحوثات، وتحديدهن للأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية.

وثمة فروق أخرى ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة (تقديم مساعدات نقدية، وتوعية ثقافية)، حيث جاءت الفروق لصالح الفئة المتفرغة للأعمال الخيرية، حيث جاءت النسب متساوية 100,0 % لكل منهما. وهو ما يؤكد على أن هذه الفئة هي أكثر الفئات استفادة من الخدمات والأنشطة التي تقوم بها الجمعيات الأهلية النسائية.

وقد تبين جلياً إفتقار الجمعيات النسائية إلى إرتباط جيل الشباب بها مما يكشف اللثام عن إشكالية قائمة يعاني منها الشباب البحريني من جهة والجمعيات النسائية من جهة أخرى إذ يتجه البحث إلى أهمية الإرتكاز على وعي الأجيال المعاصرة في تشكيل قناعات المجتمع تجاه الهوية العصرية التي يعيشها الوطن وربما يؤتون الشباب بمبادرات تدعم واقع تلك الأسر إنطلاقاً من وعيهم بآليات العطاء والتطور بين حنايا التعقيدات الحياتية الراهنة التي أضحت تتطلب قدرات تنضيمية وتكنولوجية وسياسية واقتصادية عالية.

ولا يتردد البحث الراهن في طرح إشكالية قائمة في صفوف الجمعيات قد تكون معوقاً رئيسياً لتمكين الأجيال الصاعدة حيث أن شيخوخة بعض الجمعيات سبباً جوهرياً لإحتكار مؤسسات الدعم وتقوقع إirادات الدعم في حيز برامج لاتزال في إطارها التقليدي بينما تتعطش أجيال المستقبل إلى مزايا العمل الأهلي للدفع بأنشطتها وإبتكاراتها وإبداعاتها وطاقاتها التي قد تكون أشد تأثيراً ويحتاجها المجتمع البحريني بقدر أكبر يضاهي أضعاف العطاء الاجتماع القائم حالياً.

وقد تفرز نتائج العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وتباين آرائهن فيما يتصل بالخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية نتائج أخرى أكثر إثراءً للبحث، ويمكن الكشف عنها من خلال البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (29) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمي والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع

المرأة	المستوى التعليمي		أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالي		الأنشطة والخدمات
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	
3.005	0	0	18	50.0	64	57.1	0	0	التوعية ببرامج تنظيم الأسرة
2.528	0	0	10	27.8	19	17.0	0	0	محو الأمية
1.556	0	0	16	44.4	46	41.1	0	0	تقديم مساعدات نقدية
**6.893	0	0	24	66.7	51	45.5	0	0	توعية ثقافية
3.334	0	0	4	11.1	27	24.1	0	0	خدمات صحية
*11.708	2	100.0	3	8.3	29	25.9	0	0	لا تقدم جديد
	2	-	36	-	112	-	-	-	عدد المستجيبين ن=150

\* دالة عند مستوى 0.01

\*\* دالة عند مستوى 0.05

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01، وذلك بالنسبة لخدمات التوعية الثقافية، حيث جاءت الفروق لصالح فئة الحاصلات على مؤهل متوسط، وذلك بنسبة استجابات بلغت 66,7 % من مجموع الاستجابات، مقارنة بنسبة الحاصلات على مؤهل عالي، والتي بلغت 45,5 %، ولا يمكن لهذه النتيجة أن تحدد مدى مستوى الخدمات الثقافية التي تقدمها للفئات بقدر ما تبين أن الفئات الأكثر تعليمياً تنجذب للبرامج الثقافية مما كثف استجاباتهن إلى بند التوعية الثقافية، لكن هذا

المؤثر لا يشير إلى العينة التي تقدم إليها البرامج الثقافية، ولا نستطيع توقع احتياجات فئات المتعلمة تعليم عالي إذا كان الاحتياج إلى البرامج الثقافية أكثر أو برامج التمكين وقد يتضح ذلك بشكل أعمق في المحور الأخير من الدراسة الميدانية.

وثمة فروق أخرى ذات دلالة احصائية بمستوى معنوية 0,05 بالنسبة لمتغير (لاتقدم جديد)، حيث جاءت الفروق لصالح فئة (أمية)، وذلك بنسبة بلغت 100,0 %، مقارنة بنسبة الفئات التعليمية الأخرى، وهو ما يعكس العلاقة بين انخفاض المستوى التعليمي وعدم الوعي بالأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات النسائية الأهلية، وقد تشير بعض النتائج إلى إزدواجية في نوع البرامج وفي الوقت الذي تكثر فيه مشاركة ربات البيوت أو المتقاعدات كبيرات السن فإن البرامج ليس بالضرورة أن تكون مناسبة لأحوالهن الثقافية والاجتماعية، وهذا مؤشر يشير إلى التركيز على الجمعيات النوعية وإقامة البرامج التوعوية لترشيد وعي النساء حول اختيار الجمعية الأنسب لنوع عطائهن والبرامج المتاحة ومدى الحاجة إليهن سواء في إقامة البرامج أو المشاركة فيها.

ويسعى البحث لتحديد نوع المعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية بمجالاتها المختلفة، فمن المهم التعرف على تلك المعوقات من قبل المبحوثات، وذلك من خلال تحليل البيانات الميدانية التي تعبر عن استجابات المبحوثات والواردة في الجدول الآتي:



### جدول رقم (30) يوضح

المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في  
عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

المعوقات	ن	%
معوقات اقتصادية	37	24.7
معوقات ثقافية	71	47.3
معوقات سياسية وإدارية	36	24.0
معوقات بيئية	36	24.0
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	83	55.3
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	30	20.0
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	52	34.7
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن اتفاق المبحوثات حول مجموعة من المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية، حيث جاء ترتيب تلك المعوقات حسب درجة أهميتها وتأثيرها على النحو الآتي: جاءت المعوقات التي تتعلق بالمرأة ذاتها في مقدمة تلك المعوقات من حيث درجة تأثيرها، وبلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنها 55,3% من مجموع الاستجابات، وتعكس هذا الإستجابة شخصية إجتماعية تدرك أن تفعيل دورها يعود لإرادتها الإجتماعية التي تستجيب لحالة المجتمع الأكبر الذي تعد المرأة محور قوته ومصدراً لوجاهته ومكانته الإجتماعية.

ولا شك أن النتيجة الحالية تبين درجة من الرضى حول حالة التوافق بين مصادر معيشة المرأة (نوع المهنة) التي تسلكها و (نوع أنشطتها الاجتماعية) التي تعود لثقافتها المجتمعية و (حياتها الأسرية) لكن تبقى المرأة الرفاعية رغم كل حالاتها ملمة بواقعها ودقيقة في تشخيص معوقات تفعيل دورها في العمل الأهلي او القيادي لكن تملك في نفس الوقت جرأة الإعراف التي تعكس الثقة والثقافة العاليتين بأن واقع المرأة الرفاعية سوف يتغير متى ما أرادت المرأة ذلك وأن المرأة تسير بالتوازي مع ثقافة أسرتها ومجتمعها.

ويعتقد الباحث بواقعية النتائج وصدق استجابات النساء عينة البحث حول واقعهم وذلك لما أدلوه من استجابات وآراء عكست حالة الإلتزام الثقافي والقيمي بتدعيم مجتمعها بدرجة من التكامل والتناغم والأمان بين (الطموح المهني والمستقبل العلمي والإرتقاء بمجتمعها الداخلي «الأسرة» و«الوطن») وتؤكد الإستجابة التالي صدق التحليل وذلك كما يلي:

فقد احتلت المعوقات الثقافية (العادات والتقاليد والموروثات الثقافية) المرتبة الثانية من حيث درجة تأثيرها، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنها 47,3 % من مجموع الاستجابات تليها المعوقات التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة، وقد بلغت نسبتها 34,7 % من مجموع الاستجابات، ويبدو من النتيجة السابقة أن الموروثات الاجتماعية سببا جوهريا لحالة المرأة ونتيجة حتمية في نفس الوقت للإعتدال الديني في المنطقة إضافة إلى توازن المجتمع من النواحي الثقافية والقيمية والإنسجام

المجتمعي بين أطرافه ومؤسساته وطبقاته الإجتماعية وأيضاً العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ولا شك أن المعوقات الاقتصادية تحتل مرتبة متقدمة من أولويات وإهتمامات واحتياجات أي مجتمع يعيش التطور فقد حقق الجانب الإقتصادي كمعوق النتيجة التالية:

فقد احتلت المعوقات الاقتصادية المرتبة الرابعة، وذلك بنسبة بلغت 24,7% من مجموع الاستجابات، وقد تعود تلك المعوقات إلى كفاءات حياتية تسعى المرأة إلى تحقيقها تتطلب منها قوة مادية تدعم إمكانياتها سواء على المستويات الاقتصادية للأسرة أو قنوات الدعم والتمويل لمشاريعها سواء الثقافية أو الاقتصادية، وما يؤكد صدق التحليل أن المعوقات الإدارية أو السياسية تأتي في المرتبة التي تليها.

وقد جاءت المعوقات السياسية والإدارية وكذلك المعوقات البيئية، بنسب متساوية، بلغت 24,0% لكل منهما، مما يترك المجال واسعاً أمام التأكيدات على وجود إشكاليات تتعلق بالبنية الإدارية على مستوى الفرص القائمة في المؤسسات الأهلية أو الإعلامية أو الثقافية أو (القطاعين العام والخاص) تلك المعوقات قد تسهم في تأخر التطور الطبيعي في الترقى وتبؤ المهام والمسؤوليات التي تتطلع إليها المرأة وتقودنا النتيجة الحالية إلى أهمية تعزيز الكوادر الهيكلية الوظيفية، وأنظمة الترقيات، بمقومات خاصة تسهم في تحقيق الرؤى الاقتصادية والسياسية لمملكة البحرين.

وأخيراً المعوقات التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنها 20,0 % من مجموع الاستجابات، وتشير النتيجة التي تتعلق بنظرة الرجل تجاه المرأة إلى تطور ملحوظ حيث أن البند المذكور جاء في المرتبة الأخيرة من حيث إستجابات المبحوثات.

وعلى الرغم من اتفاق الغالبية العظمى من عينة البحث على المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية، إلا أن ثمة اختلافات وتباينات بين وجهات نظرهن في مدى أهمية وتأثير أي من تلك المعوقات وفقاً لتباين طبيعة الأعمال التي تعملن فيها حيث تعد المهنة عامل هام يؤثر في شخصية المرأة بشكل كبير ويكون محددًا لإتجاهاتها الحياتية والمهنية والتعليمية حيث دأب البحث الراهن على الملمة أكبر قدر ممكن من المؤشرات والبنود والاستجابات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحليلات علمية تسهم في تنمية واقع المرأة وفهم شخصية المجتمع إنطلاقاً من هذا العمق الهام (مجتمع المرأة)، ويمكن توضيح ذلك من خلال البيانات المبينة بالجدول الآتي:



### جدول رقم (31) يوضح

العلاقة بين طبيعة العمل والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة  
البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

طبيعة العمل المعوقات	ربة منزل		أعمال حرة		موظفة في القطاع العام		موظفة في القطاع الخاص		متفرغة للأعمال الخيرية		ك
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
معوقات اقتصادية	16.7	4	28.6	4	25.5	27	50.0	2	0	0	3.015
معوقات ثقافية	58.3	14	42.9	6	42.5	45	100.0	4	100.0	2	8.966
معوقات سياسية وإدارية	33.3	8	28.6	4	20.8	22	50.0	2	0	0	4.033
معوقات بيئية	33.3	8	14.3	2	20.8	22	100.0	4	0	0	***15.781
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	66.7	16	57.1	8	53.8	57	50.0	2	0	0	3.894
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	16.7	4	14.3	2	18.9	20	100.0	4	0	0	***17.037
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	41.7	10	14.3	2	35.8	38	50.0	2	0	0	4.629
عدد المستجيبين ن=150	24	-	14	-	106	-	4	-	2	-	

\*\* دالة عند مستوى 0.00

تكشف البيانات والتحليلات الإحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق حادة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0,00، وذلك بالنسبة لكل من ( المعوقات البيئية، والمعوقات التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة)، حيث جاءت الفروق بالنسبة للمتغيرين لصالح

المبحوثات الموظفات في القطاع الخاص، وذلك بنسبة استجابات بلغت 100,0 % لكل منهما، مقارنة بالنسب الأخرى وبالمعوقات الأخرى الموضحة بالجدول.

ومن ثم تشير البيانات السابقة إلى أن ثمة علاقة بين العمل بالقطاع الخاص وتصور المبحوثات لأهمية وخطورة المعوقات البيئية التي تتعلق بنظرة الرجل للمرأة باعتبارهما من أهم المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية. أما المعوقات الأخرى، فلم تكشف التحليلات الموضحة بالجدول عن وجود فروق جوهرية بين المبحوثات حسب طبيعة العمل ووجهات نظرهن في مدى أهمية كل منها ودرجة خطورته.

وتؤكد البيانات الموضحة في التحليل السابق الخاص بعلاقة المهنة في القطاع الخاص بمتغير (نظرة الرجل للمرأة) كمعوق للتنمية حالة الخصوصية الاجتماعية وتفاضل المهن من وجهة نظر المجتمع حيث تفرض الأعراف الاجتماعية شخصية أضحت سائدة بشكل راسخ وذلك يتبين من خلال طبيعة المجالات التي شغلتها المرأة وفقا لإستجابات المبحوثات التي كانت في مقدمتها المجال التعليمي وغيرها من المجالات الخيرية والأعمال الحرة. أما عن العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وآرائهن في المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية، فيمكننا توضيحها من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (32) يوضح

العلاقة بين المستوى التعليمي والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

المستوى التعليمي المعوقات	أمية		مؤهل متوسط		مؤهل عالي		كا
	ن	%	ن	%	ن	%	
معوقات اقتصادية	0	0	8	22.2	29	25.9	0.861
معوقات ثقافية	2	100.0	16	44.4	53	47.3	2.346
معوقات سياسية وإدارية	2	100.0	8	22.2	26	23.2	*6.434
معوقات بيئية	0	0	10	27.8	26	23.2	0.951
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	2	100.0	24	66.7	57	50.9	4.379
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	0	0	6	16.7	24	21.4	0.893
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	0	0	14	38.9	38	33.9	1.372
عدد المستجيبين ن=150	2	-	36	-	112	-	

\*\*\* دالة عند مستوى 0.05

توضح البيانات المبينة بالجدول وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05، وذلك بالنسبة لكل من المعوقات الثقافية و المعوقات السياسية والادارية والمعوقات التي تتعلق بالمرأة ذاتها، حيث جاءت الفروق لصالح المبحوثات غير المتعلقات في فئة (أمية)، وقد جاءت نسبة الاستجابات على تلك المعوقات متساوية بلغت 100,0 %، مقارنة بالاستجابات على مستوى الفئات التعليمية الأخرى، مما يشير

إلى أن انخفاض المستوى التعليمي يمكن أن يؤثر على مستوى الوعي الاجتماعي والثقافي، ومن ثم يؤثر على آراء المبحوثات في هذا المجال.

ويمكن ملاحظة تلك الفروق بين آراء المبحوثات أيضاً نظراً لتباين واختلاف حالتهم الاجتماعية، حيث تكشف البيانات والتحليلات الاحصائية عن وجود فروق حادة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,00 بالنسبة للمعوقات الثقافية، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئتي (أرملة ومطلقة)، وذلك بنسب متساوية بلغت 100,0 % لكل فئة، وذلك مقابل 44,6 % لفئة متزوجة، و 39,1 % لفئة عزباء.

كما كشفت التحليلات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01 بالنسبة للمعوقات التي تتعلق بالمرأة ذاته، حيث جاءت الفروق لصالح فئة أرملة وبلغت نسبة الاستجابات 100,0 %، 75,0 % لفئة مطلقة و 59,8 % لفئة متزوجة، و 39,1 % لفئة عزباء، وهو ما يشير أيضاً إلى أن ثمة علاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات وآرائهن حول المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية بصورة عامة في عملية التنمية، حيث جاءت الفروق في صالح فئتي أرملة ومطلقة، وربما تكون هاتين الفئتين هن أكثر الفئات تأثراً بتلك المعوقات، وقد يعود ذلك لإنخراطهن المتعمق في برامج التمكين والتنمية المستدامة التي أصبحت المرأة محور هام من محاور برامج التنمية، ويمكن توضيح ذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:



جدول رقم (33) يوضح

العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

كـ2	أرملة		مطلقة		متزوجة		عزباء		الحالة الاجتماعية المعوقات
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
5.811	50.0	2	25.0	2	29.3	27	13.0	6	معوقات اقتصادية
***14.877	100.0	4	100.0	8	44.6	41	39.1	18	معوقات ثقافية
3.523	50.0	2	25.0	2	19.6	18	30.4	14	معوقات سياسية وإدارية
1.616	50.0	2	25.0	2	23.9	22	21.7	10	معوقات بيئية
**10.104	100.0	4	75.0	6	59.8	55	39.1	18	معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها
27.717	50.0	2	50.0	4	6.5	6	39.1	18	معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة
0.482	50.0	2	37.5	3	33.7	31	34.8	16	معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة
	-	4	-	8	-	92	-	46	عدد المستجيبين ن=150

\*\*\* دالة عند مستوى 0.00

\*\* دالة عند مستوى 0.05

أما عن العلاقة بين نمط المسكن وآراء المبحوثات في المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية، فيمكن الكشف عنها من تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (34) يوضح

العلاقة بين نمط المسكن والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات

نمط المسكن المعوقات	ملك		إيجار		مشترك		كا2
	ك	%	ك	%	ك	%	
معوقات اقتصادية	22	20.8	9	50.0	6	23.1	**7.125
معوقات ثقافية	44	41.5	9	50.0	18	69.2	**6.495
معوقات سياسية وإدارية	18	17.0	8	44.4	10	38.5	*9.969
معوقات بيئية	20	18.9	4	22.2	12	46.2	*8.558
معوقات تتعلق بالمرأة ذاتها	54	50.9	14	77.8	15	57.7	4.554
معوقات تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة	24	22.6	0	0	6	23.1	5.116
معوقات تتعلق بنظرة الرجل للمرأة	39	36.8	7	38.9	6	23.1	1.895
عدد المستجيبين ن=150	106	-	18	-	26	-	

\* دالة عند مستوى 0.01

\*\* دالة عند مستوى 0.05

تكشف البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود عدة فروق ذات دلالة احصائية عند مستويات معنوية متباينة، حيث يتضح وجود فروق عند مستوى معنوية 0,01 بالنسبة للمعوقات الاقتصادية، وقد جاءت تلك الفروق لصالح فئة الايجار، وذلك بنسبة استجابات بلغت 50,0 % مقابل 23,1 % لفئة المشترك و 20,8 % لفئة المسكن الملك، ويتضح من ذلك أن المبحوثات اللائي يقمن في مسكن ايجار هن أكثر الفئات تأثراً بالمعوقات الاقتصادية والمادية.

كما تكشف البيانات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01 بالنسبة للمعوقات الثقافية، حيث جاءت الفروق لصالح المبحوثات المقيمات في مسكن مشترك، وذلك بنسبة استجابات بلغت 69,2%. مقابل 50,0% المسكن الايجار، و 41,5% للمقيمات في المسكن الملك، حيث أن المسكن المشترك في مجتمع الرفاع يعكس حالة الأسر الممتدة التي تفرض الموروثات الثقافية سلطتها.

كما كشفت التحليلات أيضاً عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة لكل من المعوقات السياسية والادارية، والمعوقات البيئية، حيث جاءت الفروق لصالح كل من المبحوثات في فئة المسكن الايجار، وذلك بنسبة بلغت 44,4%. و 46,2% لصالح المبحوثات المقيمات في المسكن المشترك، وهذا يعني أن ثمة علاقة بين طبيعة المسكن وتباين آراء المبحوثات حول المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية.

ولا يقل البحث جانب المعوقات الاجتماعية الثقافية، وذلك من حيث المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة في مدينة الرفاع، والتي تحول دون تفعيل مشاركتها في عملية التنمية، حيث تكشف بيانات البحث الميداني عن اتفاق المبحوثات حول عدد من المعوقات التي تواجه المرأة الرفاعية، يمكن استنتاجها من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (35) يوضح

المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة  
للمرأة الرفاعية في عملية التنمية

المعوقات	ك	%
تدنى وضع المرأة التعليمي	28	18.7
الزواج المبكر	50	33.3
استمرار العائلة الممتدة والتزامها بالسلطة الذكورية	50	33.3
تعنت المجتمع مع مشاركة المرأة وعدم قبول تلك المشاركة	71	47.3
المورثات الثقافية التي تدنى من وضع المرأة وتقلل من شأنها	60	40.0
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن اتفاق المبحوثات رغم تباين مستوياتهن العمرية والتعليمية والمهنية على أن ثمة مجموعة من المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفاعلة والمؤثرة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية، حيث جاء ترتيب تلك المعوقات حسب درجة أهميتها وتأثيرها من وجهة نظرهن على النحو الآتي: جاء متغير (تعنت المجتمع مع مشاركة المرأة وعدم قبول تلك المشاركة) في المرتبة الأولى من بين المعوقات، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 47,3 % من مجموع الاستجابات،



وقد تشير النتائج السابقة إلى واقع التجربة السياسية للمرأة الرفاعية خصوصاً في مسألة خوض الانتخابات سواءً كناخبة أو كمرشحة حيث عايش المجتمع واقعاً ثقافياً انعكس على إنطباعات المبحوثات حول مدى تقبل المجتمع لقضية المشاركة السياسية للمرأة الرفاعية. يليه في المرتبة الثانية (الموروثات الثقافية التي تدني من وضع المرأة وتقلل من شأنها) ، بنسبة استجابات بلغت 40,0 % من مجموع الاستجابات.

أما كل من ( الزواج المبكر، واستمرار العائلة الممتدة والتزامها بالسلطة الذكورية) فقد احتلا المرتبة الثالثة من حيث التأثير، حيث جاءت نسبتهما متساوية 33,3 % من مجموع الاستجابات، وتشير المعطيات المتعلقة باستمرار العائلة الممتدة جانباً هاماً يبين إلزام الأجيال بنظرة الأسرة ككل وأن الإستقلالية الإجتماعية أو المادية تأخذ بعداً آخر أكثر صرامة عن المجتمعات في المدن الأخرى وأخيراً جاء متغير (تدني وضع المرأة التعليمي) ، وذلك بنسبة بلغت 18,7 % من مجموع الاستجابات، ومن جانب آخر فإن عامل تدني أوضاع الثقافة فإنه يرتبط ارتباطاً شديداً بالزواج المبكر وتضاؤل فرص النضوج الثقافي بين عدد ليس بقليل من الأجيال من الفتيات، مما يعود على واقع تلك الأسر في سن متقدم في عطاياها الإجتماعي حيث أنهن أكثر عرضة للتأثر بالتموجات الإقتصادية والسياسية التي كثيرا ما تصاحبها الكثير من التغيرات الثقافية التي تحتاج إلى لياقة ثقافية عالية.

ويتضح من البيانات والتحليلات الاحصائية السابقة التي تعبر عن استجابات المبحوثات ووجهات نظرهن فيما يتعلق بالمعوقات التي تحول دون المشاركة الفاعلة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية، مجموعة من المعوقات البنائية والثقافية، فضلاً عن المعوقات التي تتعلق بالمرأة ذاتها، وكذلك موقف الرجل والمجتمع من المرأة في واقع العملية السياسية أو الحياة الأكثر إنفتاحاً من النواحي الثقافية.... وغير ذلك من معوقات.

وعلى الرغم من اتفاق الغالبية العظمى من عينة البحث على مجموعة من المعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة والايجابية للمرأة الرفاعية في عملية التنمية، إلا أن ثمة اختلافات وتباينات بين وجهات نظر المبحوثات حول مدى أهمية أي من هذه المعوقات، ودرجة تأثيرها وحالتها الاجتماعية، بمعنى آخر، يمكن القول أن الحالة الاجتماعية للمبحوثة سواء أكانت عزباء أم متزوجة أم مطلقة أم أرملة يمكن أن تؤثر على وجهة نظرها في تحديد المعوقات ومدى خطورتها، خصوصاً أن الإلتزامات العائلية تكون أقل كثيراً مما ينعكس على تعمقها في تنمية قدراتها القيادية وعطائها الاجتماعي على مستوى المجتمع ككل وبالتالي فإنها الأكثر احتكاكاً وسعيًا لبناء الذات في سياق الحياة العامة ويمكن توضيح ذلك من البيانات الواردة بالجدول الآتي:

جدول رقم (36) يوضح

العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية

الحالة الاجتماعية المعوقات	عزباء		متزوجة		مطلقة		أرملة		ن
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
تدنى وضع المرأة التعليمي	13.0	6	21.7	20	25.0	2	0	0	2.659
الزواج المبكر	21.7	10	34.8	32	75.0	6	50.0	2	***9.620
استمرار العائلة الممتدة والزامها بالسلطة الذكورية	34.8	16	31.5	29	25.0	2	75.0	3	3.554
تعنت المجتمع مع مشاركة المرأة وعدم قبول تلك المشاركة	58.7	27	41.3	38	50.0	4	50.0	2	3.758
المورثات الثقافية التي تدنى من وضع المرأة وتقلل من شأنها	34.8	16	35.9	33	100.0	8	75.0	3	**15.217
عدد المستجيبين ن=150	-	46	-	92	-	8	-	4	-

\* دالة عند مستوى 0.00

\*\* دالة عند مستوى 0.01

تكشف البيانات والتحليلات الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق حادة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0.00 بالنسبة للمتغير (الزواج المبكر)، حيث جاءت الفروق لصالح فئة (مطلقة)، وقد بلغت نسبة الاستجابات 75,0 % مقابل 50,0 % لفئة أرملة، و 34,8 % لفئة متزوجة، وأخيراً 21,7 % لفئة عزباء.

كما تكشف البيانات كذلك عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,01 بالنسبة لمتغير (الموروثات الثقافية التي تدني من وضع المرأة وتقلل من شأنها)، حيث جاءت تلك الفروق لصالح فئتي (المطلقة والأرملة)، وذلك بنسب 100,0% و 75,0% على التوالي. وذلك مقابل 35,9% لفئة متزوجة، و 34,8% لفئة عزباء. بينما لم تظهر البيانات الأخرى الموضحة بالجدول أية فروق واختلافات بين المبحوثات بالنسبة لبقية المعوقات وفقاً لتباين حالتهم الاجتماعية.

ومن ثم تشير التحليلات السابقة إلى أن الموروثات الثقافية وخاصة التي تتعلق بنظرة المجتمع للمرأة والتي تدني من شأنها تعد معوقات أساسية تحول دون مشاركة المرأة الرفاعية في عملية التنمية، وذلك من وجهة نظر كل من المطلقات والأرامل، على عكس مدى أهمية هذه المعوقات بالنسبة للفئتين: عزباء ومتزوجة، وهما الفئتين اللاتي يعانون أقل من تأثير تلك المعوقات على عكس المطلقات والأرامل.

ولا شك في أن غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة يمكن أن يؤثر سلباً على أوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع، وفي ضوء ذلك يمكن التعرف على السلبيات التي تنتج عن غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المبحوثات من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:



### جدول رقم (37) يوضح

سلبيات غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المبحوثات

السلبيات	ن	%
تزيد من سلطة الرجل وإخضاع المرأة له	73	48.7
زيادة الفجوة الثقافية بين الرجال والنساء	75	50.0
يؤدي إلى اهدار طاقات المرأة	82	54.7
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن وجهات نظر المبحوثات حول بعض السلبيات التي تنتج عن غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة، حيث أكدت 54,7 % من مجموع الاستجابات على أن غياب مشاركتها يؤدي إلى اهدار طاقتها، يليه زيادة الفجوة الثقافية بين الرجال والنساء، وذلك بنسبة بلغت 50,0 % من مجموع الاستجابات، وأخيراً زيادة سلطة الرجل وإخضاع المرأة له، وذلك بنسبة بلغت 48,7 % من مجموع الاستجابات.

وترى المرأة الرفاعية أن المعوقات التي تحول دون تفعيل دور المرأة تؤدي إلى إهدار طاقتها، ويواكب هذا المؤشر ما تعرض إليه الباحث من تحليلات تؤكد أهمية تحريك المياه الراكدة وتنمية مقومات تنشيط شريحة النساء من نواحي متعددة تسهم بشكل أو بآخر في التنمية

السياسية وظهور صوت يشير إلى حجم التنوع والإعتدال الثقافي ويعكس من جهة أخرى حالة الرقي الإجتماعي لمملكة البحرين عبر التواجد النسائي في المحافل الدولية والقيادية المحلية والعربية والخليجية مما يعد رافداً هاماً من روافد التنمية المستدامة حيث ان إكتساب الدولة للطاقات الوطنية مهما تنوعت فئتها ونوعها وعرقها يعد دافعاً قوياً لأسس الديمقراطية، أما دفاع المرأة عن طاقتها التي تعمل بمحاولات عديدة على تفعيلها فهو مؤشر إيجابي نسعى لتدعيمه من خلال بحث المعوقات وآليات المواجهة بعمق أكبر في المحور العلمي القادم.

#### المحور الرابع: المشاركة السياسية للمرأة: المظاهر والمعوقات وآليات المواجهة

لقد برزت في السنوات الأخيرة في إطار الدعوات المتزايدة لتمكين المرأة، ليس فقط على المستوى العالمي، ولكن أيضاً على مستوى المجتمعات العربية والخليجية بصورة خاصة، الكثير من الدعوات من خلال المنظمات والجمعيات النسائية التي تزايد انتشارها، فضلاً عن المواثيق الدولية والمؤتمرات والندوات التي تدعو إلى ضرورة أن تحصل المرأة على كافة حقوقها القانونية والانسانية إذ يسعى البحث لتقديم براهين علمية على واقع المرأة الرفاعية في ظل سياسات التمكين السياسي خصوصاً وأن مجتمع الرفاع خاض تجربة في الحياة السياسية بعد ترشح ثلاث سيدات للانتخابات إثنان منهن لم يحالفهن الحظ مقابل سيدة فازت بالتزكية حيث تؤكد المعطيات العلمية وجود حالة إجتماعية تحتاج إلى معالجة في هذا السياق.

ويذهب البحث إلى محاولة التعرف على مدى وعي المرأة الرفاعية بأهمية المشاركة في الحياة السياسية وذلك من خلال استطلاع وجهات نظر المبحوثات كما توضحه البيانات الآتية:

### جدول رقم (38) يوضح

إستجابات المبحوثات مدى وجود مستوى من الوعي  
السياسي للمرأة في مدينة الرفاع يمكنها من المشاركة في  
الحياة السياسية أم (لا)

المتغيرات	ك	%
نعم	108	72.0
لا	42	28.0
المجموع	150	100.0

وتشير البيانات الموضحة في الجدول السابق، إلى أن الغالبية العظمى من عينة البحث قد أكدن على أن المرأة الرفاعية لديها مستوى من الوعي السياسي يمكنها من المشاركة السياسية حيث جاءت نسبة الاستجابات المعبرة عن ذلك 72,0 % من مجموع الاستجابات، وذلك مقابل 28,0 % قد أكدن على عدم وجود وعي سياسي لدى المرأة الرفاعية.

وتؤكد إستجابات المبحوثات ثقة المرأة بنظيراتها النساء بوجود وعي سياسي بينهن يمكنهم من المشاركة السياسية فقد حققت تلك النتيجة نسبة مئوية مرتفعة من إجمالي إستجابات المبحوثات مما يدل على بيئة إيجابية من الوعي تدعم سياسات التنمية السياسية للمرأة في إطار

النظم الدستورية للبلاد ومؤسساتها الوطنية، ولا شك أن إستجابات المبحوثات حول المظاهر التي تدل على وجود وعي سياسي توضيح ذلك بقدر من التفصيل في ضوء البنود المبينة في الجدول التالي:

### جدول رقم (39) يوضح

المظاهر السلوكية التي تشير إلى أن المرأة الرفاعية لديها وعي سياسيا

المظاهر	ن	%
المرأة الرفاعية شاركت في عملية التصويت	92	85.2
المرأة الرفاعية تشارك في الجمعيات السياسية	62	57.4
المرأة الرفاعية على وعي بحقوق المرأة	77	71.3
هناك نساء خضن الانتخابات في الرفاع	83	76.9
عدد المستجيبين	108	-

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف بيانات البحث الميدانية التي تعبر عنها النسب الخاصة باستجابات المبحوثات على أن ثمة مجموعة من المظاهر السلوكية التي تشير من وجهة نظرهن إلى أن المرأة الرفاعية لديها وعياً سياسياً، حيث جاء ترتيب تلك المظاهر وفقاً لدرجة أهميتها على النحو الآتي: أن المرأة الرفاعية قد شاركت في عملية التصويت في المرتبة الأولى، وذلك بنسبة بلغت 85,2 % من مجموع الاستجابات. تليها في المرتبة الثانية أن هناك نساء خضن الانتخابات في الرفاع، وذلك بنسبة استجابات بلغت 76,9 % من مجموع الاستجابات، بينما جاء متغير أن المرأة الرفاعية



على وعي بحقوق المرأة في المرتبة الثالثة، وذلك بنسبة بلغت 71,3 % من مجموع الاستجابات. وأخيراً أن المرأة الرفاعية تشارك في الجمعيات السياسية، وذلك بنسبة 57,4 % من مجموع الاستجابات.

وتدل استجابات المبحوثات على وجود تجربة خاضتها المرأة الرفاعية خلال السنوات والعقود الأخيرة ربما تقود إلى تجارب أخرى أكثر تقدماً خصوصاً في ظل ما تشهده الرفاع على المستوى الحديث من نهضة ثقافية وإقتصادية واجتماعية تتسم بالاعتدال والقوة في آن واحد حيث تكتسب تلك القوة الشعبية رسوخها من التاريخ العريق، والمؤسسات الوطنية الهامة المتواجدة في ذلك الحيز الجغرافي لعل أبرزها المجلس الأعلى للمرأة وغيرها من المكونات الحديثة التي تحتويها المحافظة الجنوبية وما تقوده من حراك عالمي على المستوى السياسي باعتبارها مستقر السلطة وأيضاً على مستوى البنية الإدارية ممثلة في تواجد ميادين مهينة للأنشطة الرياضية العالمية إضافة إلى البنية الثقافية والبيئية المتمثلة في أرضية صلبة لصروح علمية وثقافية هامة وأيضاً لما تتمتع به من مقومات طبيعية وتاريخية ترتبط بتاريخ البحرين القديم والحديث حيث أن المرأة الرفاعية أمام تحديات أكبر نظراً للإمتدادات السياسية والإقتصادية والثقافية والبيئية التي تشهدها الرفاع على المستوى السياسي.

وتشير إتجاهات المبحوثات بنسبة (28,0 %) أن المرأة الرفاعية ليس لديها مستوى من الوعي السياسي يمكنها من المشاركة في الحياة السياسية، فمن الأهمية أن نتعرف على وجهات نظر المبحوثات وآرائهن

حول الأسباب والعوامل المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية، للوقوف على أسبابها ومعالجتها وفق توصيات علمية تفيد في تحديد سبل الارتقاء بالبناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وتهيئة مقومات ادارة التغيير في مجتمع الرفاع انطلاقا من المؤسسات الأهلية والمهنية والتعليمية، ويمكن توضيح العوامل المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة من خلال بيانات الجدول الآتي:

#### جدول رقم (40) يوضح

العوامل والأسباب المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية من وجهة نظر المبحوثات

العوامل والأسباب	ك	%
خصوصية المجتمع	24	57.1
سكان المنطقة مبتعدين عن السياسة	24	57.1
عدم وجود فعاليات أو جمعيات سياسية في منطقة الرفاع	28	66.7
الحراك السياسي بين الرجال أكثر بسبب وجود المجالس	26	61.9
انشغالها بمسؤوليات متعددة في البيت والعمل والتعليم	28	66.7
عدد المستجيبين	42	-

\* اختيار أكثر من بديل

وتكشف البيانات الواردة بالجدول السابق عن مجموعة من العوامل والأسباب المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية، كما تعبر عنها استجابات المبحوثات من خلال النسب المئوية الخاصة بكل عامل، وقد جاء ترتيب تلك العوامل حسب درجة تأثير

كل منها من وجهة نظرهن كما احتلا عاملي (عدم وجود فعاليات أو جمعيات سياسية في منطقة الرفاع)، و(انشغال المرأة بمسؤوليات متعددة في البيت والعمل والتعليم) المرتبة الأولى، بنسبة متساوية بلغت 66,7% من مجموع الاستجابات. ويتضح من خلال المعطيات أن المرأة تفضل مسؤولياتها المنزلية على أي أنشطة ومسؤوليات أخرى لكن يشير متغير (عدم وجود فعاليات أو جمعيات سياسية في منطقة الرفاع) إلى ضعف إنجذاب المرأة إلى نوعية الأنشطة المتاحة بينما تشير المعطيات أيضا إلى إفتقار الرفاع إلى بنية جذابة من الأبنية الشبابية سواء الجمعيات أو الأندية أو غيرها من المؤسسات الوطنية الهادفة.

بينما جاء عامل ( أن الحراك السياسي بين الرجال أكثر بسبب وجود المجالس) في المرتبة الثانية بين المتغيرات الفاعلة والمؤثرة في انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية، وذلك بنسبة بلغت 61,9% من مجموع الاستجابات. ويتضح من خلال المعطيات السابقة ان بنية المجالس الرجالية مهيئا للخوض في مناقشات سياسية وبناء تصورات يجمع عليها المجتمع إضافة إلى فاعلية المجالس الرجالية وتفوق البنى الإتصالية المتاحة أمام الرجال على البنى الإتصالية المتاحة أمام النساء، مما ينبه إلى إشكالية تتعرض لها المرأة الرفاعية تتمثل في ضعف قدراتها الإتصالية لكسب أصوات الناخبين في مقدمتها البنية المكانية للإتصال المباشر مع مجتمع الرفاع حيث لا يسعفها المكان والقنوات الإتصالية لتشكيل قناعات الناخب تجاه آرائها وتصوراتها للمنطقة.

أما العاملين (خصوصية المجتمع، وأن سكان المنطقة مبتعدين عن السياسة)، فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة متساوية بلغت 57,1 % من مجموع الاستجابات، ويعود ذلك إلى تلك لتركيبية السكانية التي تستمد قوتها من نموذج التوزيع العشائري بشكل مصغر في مجتمع الرفاع وإعتماد العوائل الرفاعية على العائلات الأكثر نفوذا وقربا من السلطة لبناء مواقفهم تجاه القرارات السياسية، كما أن حالة التماسك الاجتماعي تفرض حالة إيجابية من الوحدة في تقرير المصير والإشتراك في تحديد اتجاهاتهم تجاه أي شخصية تخوض الانتخابات في مجتمعهم ولاشك أن محددات إختيارهم للمرشح لتمثيلهم تخضع لإعتبارات تعكس قيمهم وأعرافهم.

وعلى الرغم من ذلك، فإن معظم عينة البحث قد أبدى رضاهن عن مستوى مشاركة المرأة الرفاعية في الحياة السياسية ويظهر ذلك من خلال البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

#### جدول رقم (42) يوضح

مدى الرضا عن مستوى مشاركة المرأة البحرينية حاليا في الحياة السياسية من وجهة نظر المبحوثات

النسبة المئوية %	ك	التعليقات
61.3	92	راضية
38.7	58	غير راضية
100.0	150	المجموع



وتكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق أن 61,3% من المبحوثات قد أكدن على رضاهن عن مستوى مشاركة المرأة البحرينية حالياً في الحياة السياسية، مقابل 38,7% أكدن على عدم رضاهن عن مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصورة عامة، ويؤكد ذلك على أن أوضاع المرأة البحرينية ومكانتها قد شهدت تغيرات ملموسة خلال العقود الأخيرة، وذلك بفضل التعليم والانفتاح وتطور نظم الاتصال والإعلام... ومتغيرات أخرى محلية وإقليمية ودولية قد أسهمت بصورة واضحة في تغيير اتجاهات المرأة ومستوى وعيها، ومن ثم سلوكها الاجتماعي والسياسي، أما العامل الآخر الذي يعد دافعاً لرضاهن عن أداء المرأة السياسي ربما يكون نموذج النائبة لطيفة القعود التي أثبتت جدارتها ميدانياً مما ساعد على تشكيل قناعات الناخب وآراءه حيال المرأة وجدارتها في العمل السياسي إذا كانت تمتلك مقومات النجاح والشخصية الاجتماعية والثقافية والمهنية المناسبة غير أن نماذج أخرى من واقع عمل المرأة الذي قد يكون بعيد عن السياسية بمفهومها العميق إنما يعد عمل سياسي لإرتباطه بسياسات الدولة تجاه المجتمع وقناعات المجتمع تجاه القرارات التي تؤخذ حيال مواضيع تمس كيانه ومصالحه حيث أن للمجلس الأعلى للمرأة أثراً كبيراً في تكوين صورة ذهنية شديدة القوة تركز في جوهرها على الكفاءات الحقيقية الامر الذي يمدنا بالثقة للتنبؤ بمستقبل قوي للمرأة في ظل الاداء الذي يشهده المجلس الاعلى للمرأة.

وبعد قبول المرأة للمرأة وإن دفعها إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات الوطنية للمجلس الوطني (النواب) مظهراً وآلية من آليات المشاركة

السياسية، فمن الأهمية الكشف عن آراء المبحوثات فيما يتعلق بمدى مشاركة المرأة في عمليات التصويت في الانتخابات، وذلك يتضح من البيانات الآتية:

#### جدول رقم (43) يوضح

#### مدى مشاركة المرأة الرفاعية في التصويت في الانتخابات

المتغيرات	ك	%
نعم	128	85.3
لا	22	14.7
المجموع	150	100.0

تشير البيانات السابقة إلى أن الغالبية العظمى من عينة البحث قد أكدت على أن المرأة الرفاعية بصورة عامة تشارك بفعالية في عمليات التصويت في الانتخابات، حيث بلغت نسبة استجاباتهن 85,3 % من مجموع الاستجابات، مقابل 14,7 % فقط منهن أشرن إلى عدم مشاركة المرأة في عمليات التصويت. وتعد نسبة مشاركة المرأة الرفاعية بعداً هاماً من أبعاد تمكين المرأة خصوصاً إذا كانت تلك الناخبات على ثقة وقناعه بنظيراتها النساء المرشحات من جهة وكفاء المرشحات على الساحة، ومن النواحي الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى، وفي ضوء ذلك فإن البحث يحاول تحديد العوامل والأسباب التي تدفع المرأة للمشاركة في عمليات التصويت في الانتخابات وذلك من البيانات المبينة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (44) يوضح

#### دوافع المبحوثات للمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات

الدوافع	ك	%
المساهمة في إنجاح المرشح الكفاء	87	68.0
دعم المرشحات النساء	34	26.6
المشاركة في تنمية الحياة العامة	75	58.6
دعم المرشح الذي يناسب تطلعاتي	60	46.9
دعم المسيرة الاصلاحية الحكومية	98	76.6
عدد المستجيبين	128	-

\* اختيار أكثر من بديل

تشير البيانات الموضحة بالجدول السابق، إلى تأكيد المبحوثات على أن هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي تدفعهن للمشاركة بفعالية في عمليات التصويت في الانتخابات، جاء ترتيب تلك العوامل حسب درجة أهميتها وتأثيراتها من وجهة نظرهن على النحو الآتي: جاء (دعم المسيرة الاصلاحية الحكومية) في مقدمة العوامل والأسباب، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبره عنه 76,6 % من مجموع الاستجابات، يليه في المرتبة الثانية (المساهمة في انجاح المرشح الكفاء)، وذلك بنسبة بلغت 68,0 % من مجموع الاستجابات.

أما (المشاركة في تنمية الحياة العامة)، فقد احتل المرتبة الثالثة بين العوامل الدافعة للمبحوثات للمشاركة في عمليات التصويت في الانتخابات، وذلك بنسبة بلغت 58,6 %. وفي المرتبة الرابعة جاء

متغير (دعم المرشح الذي يناسبني)، وذلك بنسبة بلغت 46,9 % من مجموع الاستجابات. وأخيراً (دعم المرشحات النساء)، بنسبة استجابات بلغت 26,6 % من مجموع الاستجابات.

ويتضح من إستجابات المبحوثات سيادة التطلعات الوطنية بشكل عام على إتجاهات المرأة، فقد كشفت النتائج أن المرأة لا تحدد المرشح وفقاً لجنسه (مرشح أم مرشحة) كما أنه من الواضح أن المرأة لا تتحيز إلى تطلعات خاصة بالمرأة، وقد يعود ذلك إلى حالة التوازن بين الفرص النسائية والرجالية في مملكة البحرين بشكل عام.

وتقودنا النتائج أيضاً إلى نتيجة هامة وحيوية إذا أرادت المرأة الصعود إلى سلم القيادة في الحياة السياسية حيث ان المرأة أصبحت في أمس الحاجة إلى أبراز أبعاد عميقة من ثقافتها العامة في قضايا جوهرية يتطلع إليها المواطن مثل حاجته للأمان الإجتماعي والإقتصادي إضافة إلى الفرص الوظيفية والتعليمية حيث أن النساء تتغير إتجاهاتهن وفقاً لأحوالهن وإحتياجاتهن كأمهات مسؤولات عن أبناء وبنات ويتحملن قدراً كبيراً من التحديات التي تواجه الأسرة على المستوى الإقتصادي والحياتي بشكل عام.

ونظراً لذلك فإن المرأة يجب أن تبرز عمقها وإقتدارها على الدفاع عن الشرائح الإجتماعية والتعبير عن متطلبات حياتهم والإنطلاق من دافع أن الامومة تنتج مجتمع وأن المرأة شخصية قادرة على إحتضان هموم المجتمع بهذا السبب، وما يؤكد صدق التحليل أن متغير التصويت من أجل (دعم المرشحات النساء)، قد جاء في المرتبة الأخيرة من وجهة



نظرهن رغم وضوح تطلعاتهم لدعم المرأة الواضحة من خلال معطيات البحث السابقة حيث أن الثقة في قدرة المرأة على التمثيل في المجالس المحلية والبرلمانية، يعتمد على إقتدارها من النواحي المذكورة.

وتشير البيانات الموضحة في الجدول الآتي إلى طبيعة العلاقة بين السن ودوافع المبحوثات للمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات، وذلك كما يلي:

## جدول رقم (46) يوضح

العلاقة بين سن المبحوثات ودوافع مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات

السن الدوافع	أقل من 25		25 - أقل من 35		35 - أقل من 45		45 - أقل من 55		55 - أقل من 65		كا
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
المساهمة في إنجاح المرشح الأكفأ	78.6	11	74.5	38	57.1	16	69.0	20	33.3	2	6.552
دعم المرشحات النساء	14.3	2	43.1	22	14.3	4	13.8	4	33.3	2	12.993***
المشاركة في تنمية الحياة العامة	35.7	5	60.8	31	64.3	18	65.5	19	33.3	2	5.646
دعم المرشح الذي يناسب تطلعاتي	35.7	5	52.9	27	28.6	8	55.2	16	66.7	4	6.966
دعم المسيرة الاصلاحية الحكومية	35.7	5	74.5	38	78.6	22	93.1	27	100.0	6	19.459*
عدد المستجيبين ن=128	-	14	-	51	-	28	-	29	-	6	-

\*\*\* دالة عند مستوى 0.00

\*\* دالة عند مستوى 0.01

تكشف البيانات والتحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية حادة عند مستوى معنوية 0,00 بالنسبة للمتغير (دعم المرشحات النساء) ، وقد جاءت الفروق لصالح الفئة العمرية (25 - أقل من 35) سنه، وذلك بنسبة بلغت 43,1 %، مقابل 33,3% بالنسبة للفئة العمرية (55 - 65) ، وبنسبة متساوية بلغت 14,3 % للفئتين أقل من 25 سنة، و 35-45 . ويعني ذلك أن هناك علاقة بين اتجاهات المبحوثات في سن الشباب ودعمهن للمرشحات النساء، وأن ذلك يعد دافعاً لهن لاعطاء أصواتهن للنساء المرشحات في الانتخابات، حيث يتبين من خلال النتائج السالفة أن شريحة الشباب هي الشريحة الأكثر تطلعا لتغيرات سريعة لصالح المرأة وربما تعود تلك النتيجة إلى إفتقار البيئة المحلية لمؤسسات أكثر تدعم تطلعات الشباب بالأخص الفتيات أو النساء الواقعات في سن الشباب. ويتضح من النتائج أن الفتيات النساء في سن الشباب شريحة من الممكن أن نعول عليها في تحقيق نتائج متقدمة بشكل أكبر على صعيد تمكين المرأة وذلك يتحقق إنطلاقاً من إيجاد نماذج صاعدة للإقتداء بها.

وعلى الرغم من ذلك، فثمة عوامل أخرى أكدت عليها بعض المبحوثات تدفعهن إلى عدم المشاركة في عمليات التصويت في الانتخابات، يمكن توضيحها من البيانات المبينة في الجدول الآتي:

### جدول رقم (47) يوضح

أسباب عدم مشاركة المبحوثات في عملية التصويت في الانتخابات

الأسباب	ك	%
لا حاجة لنا في التصويت للانتخابات	5	22.7
غالباً النتيجة محسومة لبعض المرشحين	16	72.7
العادات والتقاليد والأعراف تمنعني من المشاركة	6	27.3
ليس لدى وقت للانشغال بالسياسة	4	18.2
أفضل الانشغال بالأسرة ولا أؤيد مشاركة المرأة في ذلك	5	22.7
عدد المستجيبين	22	-

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق، إن بعض المبحوثات قد أكدن على مجموعة من العوامل والأسباب المسؤولة عن عدم مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات، جاء ترتيب هذه العوامل حسب درجة تأثيرها على النحو الآتي: ( غالباً النتيجة محسومة لبعض المرشحين )، في المرتبة الأولى بنسبة استجابات بلغت 72,7 % من مجموع الاستجابات، تليها في المرتبة الثانية ( العادات والتقاليد والأعراف تمنعني من المشاركة )، بنسبة بلغت 27,3 % من مجموع الاستجابات.

وترتبط النتيجة السابقة بأمر هام على مستوى القناعات المجتمعية ومصادر إنتشارها حيث تعد المجالس الرجالية عاملاً هاماً في تحديد نتائج الإنتخابات كما أن الحراك السياسي المرتبط بالتوجهات الدينية

المعتدلة والوجهة العائلية تأخذ منحاً يخضع للأعراف لكن لابد من توجيه الدعم الإعلامي والثقافي لصالح الشرائح الاجتماعية المتطلعة لقدر أكبر من التحديث.

أما العاملين (لا حاجة لنا في التصويت للانتخابات، وأفضل الانشغال بالأسرة ولا أوؤيد مشاركة المرأة في ذلك)، فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة متساوية 22,7% من مجموع الاستجابات. وأخيراً، جاء متغير (ليس لي وقت للانشغال بالسياسة) في المرتبة الرابعة، بنسبة بلغت 22,7% من مجموع الاستجابات، فهي نتائج تؤكد هي الأخرى على وجود شريحة تتطابق في توجهاتها تجاه المرأة في العملية السياسية مع (حالات البحث) الموثقة إتجاهاتها في المدخل التاريخي للبحث حيث أن كبريات السن لا يؤيدون خوض المرأة في العملية السياسية ومواقع العمل المختلطة.

وحول ما إذا كانت هناك علاقة بين بعض المتغيرات وأسباب عدم مشاركة المبحوثات في عملية التصويت في الانتخابات، فيمكننا الكشف عنها من خلال البيانات الموضحة في الجدول الآتي:



جدول رقم (48) يوضح

العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات وأسباب عدم  
مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات

ك.أ	متزوجة		عزباء		الحالة الاجتماعية الأسباب
	%	ك	%	ك	
1.170	11.1	1	30.8	4	لا حاجة لنا في التصويت للانتخابات
0.282	66.7	6	76.9	10	غالباً النتيجة محسومة بعض المرشحين يحظون بشعبية
0.196	22.2	2	30.8	4	العادات والتقاليد والأعراف تمنعني من المشاركة
0.167	22.2	2	15.4	2	ليس لدى وقت للانشغال بالسياسة
×4.090	44.4	4	7.7	1	أفضل الانشغال بالأسرة ولا أؤيد مشاركة المرأة في ذلك
	-	9	-	13	عدد المستجيبين ن=22

\* دالة عند مستوى 0.05

تكشف التحليلات الاحصائية الموضحة بالجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 0,05 بالنسبة للمتغير (أفضل الانشغال بالأسرة ولا أؤيد مشاركة المرأة في ذلك) ، حيث جاءت الفروق لصالح فئة المبحوثات المتزوجات، وبلغت النسبة 44,4 % من مجموع الاستجابات، مقابل 7,7 % فقط بالنسبة للمبحوثات غير المتزوجات (عزباء) ، ما يعكس حالة إنشغال المرأة في محيط أسرتها كربة منزل وتفضيل الإبتعاد عن المشاركة في السياسة رغم وعيها بأحوال المجتمع والسياسة بحسب التحليلات السابقة للبحث.

ويتبين أنه بالرغم من التغيرات التي شهدتها أوضاع المرأة في السنوات الأخيرة في ظل العولمة وتزايد الدعوات الداعمة لعملية المشاركة والتمكين، إلا أن ثمة عناصر ومكونات ثقافية وقيمية تقليدية - ما تزال - فاعلة ومؤثرة في اتجاهات بعض النساء نحو ممارسة العمل السياسي، ومن ثم تشكل معوقاً يحول دون تفعيل مشاركتهن في الحياة السياسية، وفي ممارسة حقوقهن سواء من حيث التصويت أو الترشح في الانتخابات على كافة الأصعدة والمستويات.

وعلى الرغم من التغيرات الثقافية التي مر بها المجتمع البحريني - شأنه في ذلك شأن - المجتمعات الخليجية والعربية الأخرى خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تأثير مجموعة من العوامل والظروف المتفاعلة والمتشابكة المحلية والاقليمية والعالمية، إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه التغيرات لم تكن - بحال من الأحوال - تغيرات جذرية، بمعنى أن ثمة عناصر ومكونات ثقافية تقليدية وموروثات ثقافية ما تزال مستمرة وفاعلة ومؤثرة في اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم. ومن تلك الموروثات التقليدية ما يتعلق بأوضاع المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع، وخاصة بالنسبة لنظرة الرجل للمرأة ونظرة المجتمع للمرأة، وكذلك نظرة المرأة للرجل ونظرة المرأة للمرأة، هذا فضلاً عن نظرة المرأة لذاتها. وانطلاقاً من ذلك، يمكن التعرف على آراء المبحوثات في مدى اختيار المبحوثات التصويت للرجل أم للمرأة في التصويت في الانتخابات، وذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (48) يوضح

مدى اختيار المبحوثات التصويت للرجل أم للمرأة من بين المرشحين في الانتخابات في مدينة الرفاع

المتغيرات	ن	%
اختار الرجل	99	66.0
اختار المرأة	51	34.0
المجموع	150	100.0

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق أن غالبية المبحوثات قد أكدن على أنهن يصوتن للرجل في الانتخابات، وذلك بنسبة بلغت 66,0 % من مجموع الاستجابات، مقابل 34,0 % أكدن على أنهن يخترن التصويت للمرأة في الانتخابات مما يعكس اختلافاً وتبايناً بين المبحوثات فيما يتعلق باختيارهن للرجل أم للمرأة في التصويت في الانتخابات، وهو الأمر الذي يشير إلى تباين المبحوثات فيما يتعلق بتوجهاتهن الثقافية والقيمية، مما يؤثر على سلوكهن الاجتماعي والسياسي.

ونظراً لأن معظم المبحوثات قد أكدن على أنهن يصوتن للرجل في الانتخابات، فلا بد أن هناك بعض العوامل والأسباب التي تدفعهن للتأكيد على هذه الاستجابات، بعضها يتعلق بشخصية الرجل وقدرته على تولي المناصب السياسية والإدارية، والبعض الآخر يتعلق بخصوصية المجتمع وسيطرة العادات والتقاليد التي تدعم سلطة الرجل وتحط من المرأة وقدراتها وامكانياتها، ومن ثم تدعم التمييز بين الرجل والمرأة. ويمكن توضيح تلك الأسباب من تحليل البيانات المبينة بالجدول الآتي:

### جدول رقم (49) يوضح

#### أسباب اختيار المبحوثات التصويت للرجل في الانتخابات في مدينة الرفاع

الأسباب	ن	%
الرجل يمتلك الوقت الكافي للعمل السياسي	83	83.8
الرجل مؤهل أكثر للدفاع عن حقوق المجتمع	53	53.5
هذا العمل من اختصاص الرجل ولا يناسب المرأة	30	30.3
نفضل أن نحافظ على خصوصية وتقاليد المجتمع	25	25.3
الرجل صاحب تجربة أعمق في مجال العمل السياسي	50	50.5
عدد المستجيبين	99	—

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول السابق عن اتفاق المبحوثات حول مجموعة من العوامل والأسباب تدفعهن إلى التصويت للرجل في الانتخابات وعدم التصويت لصالح المرأة، وقد جاء ترتيب تلك الأسباب حسب درجة أهميتها وتأثيرها على النحو الآتي: جاء في المرتبة الأولى متغير (أن الرجل يمتلك الوقت الكافي للعمل السياسي)، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبره عنه 83,8 % من مجموع الاستجابات.

وتشير التحليلات أن بعض النساء ممن يملكون ظروف تؤهلهم لإنشغالهم بالحياة السياسية يجب أن تسلط الأضواء عليهم حيث أن المؤسسات الوطنية على عاتقها دور كبير في التكليف بالمهام وصقل المميزات وتهيئتهن لصالح البحرين، ويجب أن يتفاعل رجال السياسة



مع النساء المقيلات على الحياة السياسية وتدعيم تجاربهن في إطار المصلحة الوطنية وتعزيز المقومات الديمقراطية التي تنعم بها مملكة البحرين.

بينما جاء متغير (أن الرجل مؤهل أكثر للدفاع عن حقوق المجتمع) في المرتبة الثانية بنسبة استجابات بلغت 53,5 % من مجموع الاستجابات، يليه متغير (أن الرجل صاحب تجربة أعمق في مجال العمل السياسي)، واحتل المرتبة الثالثة من حيث درجة تأثيره في اتجاهات وآراء المبحوثات، وبلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 50,5 % من مجموع الاستجابات، أما متغير (أن هذا العمل من اختصاص الرجل ولا يناسب المرأة)، فقد احتل المرتبة الرابعة، وبلغت نسبته 30,3 % من مجموع الاستجابات. وأخيراً جاء متغير (أننا نفضل أن نحافظ على خصوصية وتقاليده المجتمع)، وقد بلغت نسبته 25,3 % من مجموع الاستجابات.

وعبرت نتائج استجابات المبحوثات أن ممارسة العمل السياسي لا يتناسب مع المرأة من وجهة نظرهن، كما أن ذلك يتفق مع خصوصية المجتمع الثقافية، والتي ما تزال تدعم الرجل، وتحد من أدوار المرأة خاصة المتعلقة بممارسة العمل العام والسياسي على وجه الخصوص الأمر الذي يشير إلى أن ثمة قيم تقليدية ما تزال تؤثر في اتجاهات المبحوثات بالرغم من ارتفاع مستوياتهن التعليمية وتؤثر على آرائهن فيما يتعلق بأوضاع المرأة ومشاركتها السياسية.

ويقودنا هذا التحليل إلى اتجاه آخر يؤكد أهمية التجارب التراكمية لدور المرأة وقدم تجاربها السياسية خصوصاً وأن السياسة والخوض فيها أمراً يتطلب صلابة وإدراك عميق وخبرات في مجالات متعددة، وإذا كانت السلطة السياسية تطمح لخلق جيل نسائي قادر على مواكبة المتغيرات والخوض في غمار الحياة السياسية فإن تسلسل المرأة في سلم الحياة القيادية، وبدء صقلها يهيء المستقبل السياسي للمرأة البحرينية بشكل عام.

أما المبحوثات اللاتي قد أكدن على أنهن يصوتن لصالح المرأة، ونسبتن كما هو موضح في جدول رقم (23) 34,0 % من مجموع العينة، فمن الأهمية التعرف على العوامل والأسباب التي دفعتن للتأكيد على ذلك من البيانات الموضحة بالجدول الآتي:

#### جدول رقم (50) يوضح

#### أسباب اختيار المبحوثات التصويت للمرأة في الانتخابات في مدينة الرفاع

الأسباب	ن	%
نحتاج امرأة تلبي احتياجات المرأة في مشاريع البنية التحتية والخدمات	40	78.4
نحتاج أن نجد امرأة نطرح عليها قضايانا الاجتماعية والعيشية	40	78.4
نحتاج أن تكون المرأة أكثر انفتاحاً وتطوراً في مجتمعنا بالرفاع	25	49.0
نحتاج أن نتفاعل مع حركة التنمية من خلال امرأة	29	56.9
نحتاج أن تظهر نماذج نسائية لتقييم التجربة وتعميق مكانة المرأة	32	62.7
عدد المستجيبين	51	-

\* اختيار أكثر من بديل

يتضح من تحليل البيانات المبينة بالجدول السابق، والتي تعبر عن استجابات المبحوثات، أن ثمة إتفاقاً بينهن حول مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتهن للتأكيد على أنهن يخرن التصويت لصالح المرأة في الانتخابات، حيث جاءت تلك العوامل حسب أهميتها ودرجة تأثيرها على النحو الآتي:

جاء المتغير ( نحتاج إمرأة تلبي احتياجات المرأة في مشاريع البنية التحتية والخدمات ) ، وكذلك المتغير ( نحتاج أن نجد إمرأة نطرح عليها قضايانا الاجتماعية والمعيشية ) في المرتبة الأولى بنسب متساوية بلغت 78,4 % لكل منهما ، ويعكس هذا الجانب إستمرار المرأة في رحلة البحث عن خصوصية أكبر تدعم قيمها وقيم مجتمها التي لا تزال فاعلة ومؤثر إلى حد كبير بالرغم من أن الحالة الواقعية للمؤسسات التي تكمن فيها مصالح المرأة تشهد في عصرنا الحالي إنفتاحاً غير عادياً ، ويعد هذا العامل تأكيداً على أهمية إيجاد نساء مؤهلات في شتى المجالات.

بينما احتل المتغير ( نحتاج أن تظهر نماذج نسائية لتقييم التجربة وتعميق مكانة المرأة ) المرتبة الثانية، وبلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 62,7 % من مجموع الاستجابات أما متغير ( نحتاج أن نتفاعل مع حركة التنمية من خلال إمرأة ) ، وذلك بنسبة استجابات بلغت 56,9 % من مجموع الاستجابات، وقد إتضح من المتغيرين السابقين أن المرأة تفتقر إلى واقع يقيم لها مكانة أكبر بين مؤسساتنا الوطنية وفي سلك الحياة السياسية والميدانية القيادية في شتى المجالات وأخيراً جاء متغير

(نحتاج أن تكون المرأة أكثر انفتاحاً وتطوراً مع مجتمعنا بالرفاع)، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 49,0 % من مجموع الاستجابات فقد أكد هذا المتغير صدق التحليل السابق وجاء في سياقه.

ونستنتج من البيانات الموضحة بالجدول السابق أن بعض المبحوثات قد أكدن على مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتهن إلى التأكيد على أنهن يفضلن التصويت للمرأة في الانتخابات في مدينة الرفاع، وهو ما يعبر عن مدى اقتناع المبحوثات بدور المرأة في العمل السياسي والحياة السياسية والاجتماعية، وأن المرأة يمكن أن تكون أفضل في التعبير عن قضاياهم واحتياجاتهم أمام الجهات المسؤولة، هذا إضافة إلى أن مشاركة المرأة في العمل السياسي يعمق من النظرة الايجابية لها من قبل المجتمع وخاصة الرجال، كما أن ذلك يعزز أيضاً مكانة المرأة ويمكنها من المشاركة الايجابية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى التنمية السياسية والبشرية.

وعلى الرغم من تباين وجهات نظر المبحوثات حول وضع المرأة الرفاعية ومكانتها في المجتمع، ومن ثم تباين الآراء حول إمكاناتها وما يمكن أن تقدمه المرأة الرفاعية وبخاصة في الحياة السياسية، فإن ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحول دون المشاركة الفعالة والايجابية للمرأة الرفاعية في الحياة السياسية، ويمكننا الكشف عنها من خلال تحليل البيانات الميدانية، والتي تعبر عن استجابات المبحوثات والموضحة بالجدول الآتي:



جدول رقم (51) يوضح

المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة الرفاعية وتحول دون مشاركتها في الحياة السياسية من وجه نظر المبحوثات

المعوقات والتحديات	ن	%
ضعف النفوذ الاجتماعي والشعبي للجمعيات الاجتماعية وعدم قدرته الكافية على دعمها	72	48.0
تأثر ثقتها القيادية بسبب ضعف فرصها في التدرج القيادي وظيفيا مما ينعكس على قدراتها	52	34.7
عدم وجود المقرات والميادين المساندة لانطلاق المرأة وتعزيز ثقة المجتمع بقدراتها	77	51.3
ضعف الأداء المؤسسي (الثقافي والإعلامي والأهلي) في دعم وإبراز كفاءة المرأة	72	48.0
الافتقار إلى بيئة انتخابية تحفظ خصوصية المرأة مثل (الأداء التنظيمي وأسلوب الحملات)	36	24.0
افتقار مدينة الرفاع إلى وجود جمعيات اجتماعية أو سياسية أو خيرية كافية لتحفيز المرأة	62	41.3
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

تكشف البيانات الموضحة بالجدول عن وجهات نظر المبحوثات حول مجموعة من المعوقات البنائية والثقافية والمؤسسية والإدارية التي تواجه المرأة الرفاعية، ومن ثم تحول دون مشاركتها الايجابية والفعالة في الحياة السياسية بصورة عامة، وقد جاء ترتيب تلك المعوقات حسب درجة خطورتها وتأثيرها من وجهة نظرهن على النحو الآتي:

جاء المتغير (عدم وجود المقرات والميادين المساندة لانطلاق المرأة

وتعزيز ثقة المجتمع بقدراتها)، في المرتبة الأولى باعتباره أكثر المعوقات التي تواجه المرأة الرفاعية والتي تحون مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 51,3 % من مجموع الاستجابات، وتشير هذه النتيجة إلى أهمية التركيز على ميادين المرأة سواء التجارية والإقتصادية أو المهنية بمختلف مجالاتها أو الإجتماعية، مما سوف يدفع في اتجاه تنوع ميادين إنطلاقها وسعيها نحو التطور والإرتقاء، وقد تقودنا النتيجة السابقة إلى أمر هام جدا يتمثل في التخطيط لمسار عمل متطور مبني على أسس عملية خاصة يسهم في تعميق البرامج الإنتاجية في مجالات عمل القوى النسائية في كل المجالات، وللممة الجهود الوطنية في اتجاهات تحقق المصلحة الوطنية المشتركة وصولا لبروز فكر نسائي معتدل يندمج في تحقيق تطلعات الوطن بشمولية مطلقة.

ويليه المتغيران (ضعف النفوذ الاجتماعي والشعبي للجمعيات الاجتماعية وعدم قدرته الكافية على دعمها، وضعف الأداء المؤسسي (الثقافة والاعلامي والأهلي) في دعم وإبراز كفاءة المرأة) في المرتبة الثانية بنسبة استجابات متساوية لكل منهما بلغت 48,0 % من مجموع الاستجابات، الأمر الذي يؤكد عمل الجمعيات الأهلية أو الشعبية أو الثقافية أو التنموية بأنشطة ثانوية لا تساعد على تحصيل شريحة واسعة من الأصوات من خلالها أو ممارسة العمل على نطاق أوسع من نواحي الشرائح الإجتماعية المنتمية إلى تلك الجمعيات أو قدراتها الإقتصادية الغير مهيئة في أحيان كثيرة لدعم أنشطة رئيسية من حي

متطلبات التنمية، أما ضعف الأداء الإعلامي فهو دون شك متغير خطير ينعكس سلباً على قوة التأثير في وقت الأزمات أو بعد توارد أي منبهات تستدعي تنظيم أهلي عالي المستوى لإطلاق صوت المرأة كمؤثر سياسي أو شعبي لصالح الأمان الاجتماعي والسياسي.

بينما احتل المتغير (افتقار مدينة الرفاع إلى وجود جمعيات اجتماعية أو سياسية أو خيرية كافية لتحفيز المرأة) المرتبة الثالثة بنسبة استجابات بلغت 41,3% من مجموع الاستجابات، وهذا ما تعكسه بالفعل طبيعة الجمعيات المسجلة رسمياً في إطار الحيز الجغرافي للرفاع فقد أكدت النتائج بعداً هاماً لا بد من دراسته دراسة مستفيضة وإقامة أسس صلبة لجمعيات اجتماعية أو سياسية تتسم بالإعتدال وتحظى بدعم بنات الطبقة الوسطى على اعتبار قدراتهن الإقتصادية والسياسية المستمدة من وسطهن الاجتماعي الأقرب في السلطات.

أما متغير (تأثر ثقافتها القيادية بسبب ضعف فرصها في التدرج القيادي وظيفياً مما ينعكس على قدراتها)، فقد جاء في المرتبة الرابعة، حيث بلغت نسبته 34,7% من مجموع الاستجابات. وأخيراً (الافتقار إلى بيئة انتخابية تحفظ خصوصية المرأة مثل (الأداء التنظيمي وأسلوب الحملات)، وذلك بنسبة استجابات بلغت 24,0% من مجموع الاستجابات، مما يدل أن أكبر معوقات الخوض في الانتخابات البرلمانية البيئة الغير مساندة لذلك الواقع الرفاعي المليء بالخصوصية وأعراف العيب والمحضور في ما يتعلق باختلاط المرأة أو نزولها إلى مقرات غير مهيئة بقدر كاف من الملائمة لتلك الثقافة الاجتماعية.

ونستنتج من البيانات السابقة التي تعبر عن استجابات المبحوثات أن ثمة مجموعة من التحديات والمعوقات التي تواجه المرأة الرفاعية وتحول دون مشاركتها في الحياة السياسية، هذه المعوقات بعضها تنظيمي وإداري ومؤسسي، والبعض الآخر يتعلق بغياب دور المؤسسات الإعلامية والثقافية سواء أكانت رسمية أم أهلية، هذا فضلاً عن عدم تواجد المرأة في المؤسسات القيادية، مما يفقدها قدراً من الثقة في ذاتها، وخاصة في ممارسة العمل السياسي من خلال الترشح أو التصويت أو غير ذلك. هذا إلى جانب عدم وجود المقرات والمؤسسات النسائية التي يمكن من خلالها أن تمارس المرأة العمل السياسي، وكذلك افتقار المجتمع الرفاعي إلى وجود بيئة انتخابية تتلاءم وظروف المرأة ومن ثم عدم قدرتها على استخدام أسلوب الدعاية الانتخابية المناسب، وأخيراً عدم اقتناع قطاع كبير من المجتمع سواء من الرجال أم النساء بقدرات المرأة وامكانية أن تشارك بفعالية في الحياة السياسية بصورة عامة.

وإذا كانت هذه هي بعض المعوقات والتحديات التي حددتها المبحوثات، والتي تؤثر بدرجات متفاوتة على وضع المرأة الرفاعية ومكانتها، ومن ثم نظرة المجتمع لها، الأمر الذي يحد من مشاركتها السياسية، فلا شك في أن التعرف على الآليات والأساليب التي يمكن من خلالها تجاوز تلك المعوقات والتحديات من وجهة نظر المبحوثات يُعد أمراً مهماً. ويمكن الكشف عن ذلك من تحليل البيانات الموضحة بالجدول الآتي:



### جدول رقم (52) يوضح

الآليات والأساليب الملائمة التي يمكن من خلالها  
تمكين المرأة الرفاعية وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية  
(التصويت والترشح)

الآليات والأساليب	اك	%
رسم سياسة واضحة تبني قناعات جديدة للناخب بأهمية وصول العنصر النسائي	74	49.3
تأسيس جمعيات اجتماعية أو خيرية أو سياسية موثوقة لتحفيز الصوت النسائي	88	58.7
إيجاد توجه رسمي أو أهلي مؤسساتي يُمكن ويُعد المرأة لدورات قادمة إعلاميا واجتماعيا	74	49.3
إضفاء الخصوصية على عمل المرأة البرلماني والتوعية بمسارات عملها في المجالس	59	39.3
إبراز شئون المرأة العاملة وربة المنزل والقيادية واحتياجات المجتمع لها إعلاميا	76	50.7
إيجاد قادة رأي ونماذج لنساء أنجزن سياسيا مهتمين بالمشاركة السياسية سواء تصويت أو مهنة	69	46.0
عدد المستجيبين	150	-

\* اختيار أكثر من بديل

إن تحليل البيانات الموضحة بالجدول السابق تعكس استجابات المبحوثات فيما يتعلق بمقترحاتهن لكيفية مواجهة المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة الرفاعية، ومن ثم تحول دون المشاركة الايجابية والفاعلة لها في الحياة السياسية، هذا التحليل يشير إلى مجموعة من النتائج نجملها على النحو الآتي:

إن (تأسيس جمعيات اجتماعية أو خيرية أو سياسية موثوقة لتحفيز الصوت النسائي)، قد جاء في مقدمة المقترحات أو الآليات التي يمكن من خلالها تمكين المرأة الرفاعية من المشاركة في الحياة السياسية، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عن هذه الآلية 58,7 % من مجموع الاستجابات. كما احتل الاقتراح الذي يشير إلى إبراز شئون المرأة العاملة وربة المنزل والقيادية واحتياجات المجتمع لها اعلامياً المرتبة الثانية من حيث أهميته، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 50,7 % من مجموع الاستجابات.

أما (رسم سياسة واضحة تبني قناعات جديدة للناخب بأهمية وصول العنصر النسائي)، وكذلك (إيجاد توجه رسمي أو أهلي مؤسسي يمكن المرأة ويُعدها لدورات قادمة اعلامياً واجتماعياً)، هذان الاقتراحان قد احتلا المرتبة الثالثة من حيث ضرورة الأخذ بهما لتطوير واقع المرأة الرفاعية، حيث جاءت نسبتهما متساوية بلغت 49,3 % لكل منهما من مجموع الاستجابات.

في حين جاء الاقتراح الذي يتعلق بإيجاد قادة رأي ونماذج للنساء أنجزن سياسياً مهتمين بالمشاركة السياسية سواء تصويت أو مهنة في المرتبة الرابعة، وقد بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 46,0 % من مجموع الاستجابات. وأخيراً الاقتراح الخاص بإضفاء الخصوصية على عمل المرأة البرلماني والتوعية بمسارات عملها في المجالس، حيث بلغت نسبة الاستجابات المعبرة عنه 39,3 % من مجموع الاستجابات.

## النتائج والتوصيات :

تقودنا المحتويات العلمية والتحليلات المصاحبة في طيات البحث الراهن إلى مضامين حيوية تسرد إسهامات المرأة من خلال تحديد واقعها على المستويين التاريخي والمعاصر من جهة، وتحديد تحديات تمكين المرأة الرفاعية من نواحي متعددة أبرزها (السياسية) من جهة ثانية، وعلى الجانب الآخر فإن البحث يضع آليات مواجهة التحديات التي تواجه المرأة، وانطلاقاً من التحديات القائمة على المستوى المحلي والاقليمي والقومي والعالمي، فإننا نركز على التحديات وآليات المواجهة من خلال النتائج والتوصيات التالية:

## النتائج:

- تركز النتائج المقبلة على أبرز التحديات التي تواجه المرأة الرفاعية للقيام بدور أكثر فاعلية في مواجهة متطلبات العصر الحديث ومنها،
- احتفاظ المجتمع الرفاعي بطاقات المقاومة للتغيرات الثقافية الحديثة مما محور طاقات المرأة في اتجاهات تحد من بروزها وانفتاحها في اتجاهات عصرية متعددة.
- بروز فجوات اجتماعية تمثلت في تباعد العلاقات الإنسانية المتقاربة بسبب ظروف الحداثة والرفاه الاقتصادية مما أوجد الحاجة إلى قنوات اجتماعية واقتصادية وثقافية وإعلامية أقوى لإقامة اتصال فعال يخدم في مواجهة تحديات العصر الحديث التي أضحت تستلزم صوت القوى الشعبية للتعبير عن الإرادة الوطنية وتعزيز النظم السياسية والكيان الاجتماعي الشعبي على المستوى العالمي.

- وجود احتياجات اجتماعية لمقومات بيئية حديثة ترسخ مسارات جديدة للتغيير الاجتماعي تضاف إلى تلك المراحل التاريخية من العطاء النسائي.
- ضعف إمكانيات المرأة في حصاد متطلبات اقتناع المجتمع والوقوف على متطلباته الفعلية التي يفتقر إليها والتي تشكل بالنسبة إليه منبه يثيره ويشكل دوافعه تجاه الثقة بها كشخصية مزجت بين الأصالة والمعاصرة من جانب واحتياجات المجتمع من جانب آخر.
- مشاركة المرأة الرفاعية في المجال السياسي ما تزال محدودة إلى حد كبير وتعود الأسباب إلى معوقات ثقافية ترتبط بالبنية التقليدية للمجتمع ما تزال تحد من المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في الحياة السياسية والعمل السياسي بصورة عامة.
- استمرار مظاهر التبعية الاجتماعية والاقتصادية للأقوى وانتشار مظاهر اجتماعية تدل أن أجزاء كبيرة من القيم التقليدية في هذا الجانب ما زالت سائدة لكن بأسلوب مختلف يحد من الكفاءات الإنتاجية للمجتمع على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية وغيرها.
- المشاركة الاقتصادية حاجة اجتماعية تفوق حاجة المرأة الرفاعية للمشاركة السياسية أو الاجتماعية فقد تقود الدوافع الاقتصادية وعقبات الاقتدار عليها ثم مواجهتها من قبل المرأة من خلال مؤسسات الدولة إلى التمكين السياسي للمرأة وتعزيز وجودها في مواقع قيادية متقدمة إذا استثمرت الطاقات الاستثمار الأمثل، ووضعت الآليات بمراعاة المتغير المذكور.



- المرأة الرفاعية ربة المنزل أو المتقاعدات كبيرات السن أكثر اهتماما وتأثرا بالمضامين السياسية التي تتعارض مع تأييدها المطلق لبقاء المرأة في محيط القيم التقليدية مما يعد مثيرا لعقلها الباطن الذي دفعها للتركيز على إفراط المرأة في الظهور السياسي والاختلاط في الجمعيات والندوات وأماكن العمل حيث إن فضائهن الاجتماعي يكتظ بردود الفعل الاجتماعية اتجاه السياسة التي يرونها مصدر تغير اجتماعي غير مرغوب فيه من عدة اتجاهات.
- التغيير الاجتماعي في الرفاع يرتبط ارتباطا وثيقا بمكونات المدينة خصوصا تلك المتعلقة بحقوق المرأة ومقومات تعزيزها حيث يعد هذا الجانب ذا بعد إعلامي يبين أن المؤسسة الإعلامية استطاعت أن تقوم بدور محدود في إدارة محتوياتها البرامجية بما يضمن استضافة كل بيت بحريني للمكتسبات الوطنية التاريخية للمرأة، وتفعيل أطر الشراكة بين المرأة والمؤسسات الوطنية خارج نطاق مدينة الرفاع.
- ضعف البنية الإدارية لأنشطة عدد كبير من الجمعيات التي باتت تدور في فلك محدود يحتاج لإنعاش جوهري في أبعاد عطائه ومحركاته البشرية والمادية وحراك يقود لانفتاح سياسي أكبر في العطاءات الوطنية الصادرة من مؤسسات المجتمع المدني لكونها الميادين الأنسب لإطلاق الطاقات النسائية الواعدة وهو ما يعد ميدانا أكثر جاهزية من ميادين عملها الرسمي المحاط بقيود تحد من طاقات المرأة بشكل أو بآخر.

- الانفتاح الجغرافي واتساع مساحات العطاء وتنوع المكونات البنيوية أهم التحديات التي تواجه التغيير الثقافي وتمكين المرأة في الرفاع وتعد النقاط المذكور عناصر رئيسية تدفع بإنتاج الانفتاح السياسي والثقافي بين الأجيال وعوامل تدفع بالمنظومة المجتمعية نحو المزيد من الاقتدار والجاهزية الفكرية والميدانية في مواجهة التحديات.
- النقص في درجة تكامل الخدمات الأهلية أو درجة إسهامها في رفد القطاعات العامة بل قد تكون تلك الجمعيات تحتاج لمزيد العون من القطاعات لها بدلا من استمرار ريادتها في الدفع بعجلة التنمية مثل ما كانت عليه في سابق عهدها عندما أقدمت ناشطات على محاربة الأمية ورفد مؤسسات التعليم بطاقتهن، وأيضا النشاط الأهلي التطوعي الذي توجه لمكافحة الفقر.
- عدد كبير من الجمعيات تحولت إلى أماكن لشغل أوقات فراغ كبيرات السن نتيجة نقص الخدمات المقدمة لهذه الشريحة التي منحت الدولة دفعة تنموية كبيرة وتأخر دور المؤسسات الأهلية من دور قيادي كان دافعا قويا لنشوء واقع أكثر تطورا وتقدما للمجتمع بأكمله ليتحول مع تراجع دورها التاريخي إلى مؤسسات راكدة.
- شريحة واسعة من النساء المتجهات للجمعيات تبحثن عن مواقع قيادية عجزت عن تحقيقها خلال عمرها الوظيفي بسبب معوقات أملت بواقعها المهني تلك المعوقات من شأنها التأكيد على أهمية برامج التمكين من ناحية حقوقية تدافع عن كيان المرأة المهني والحيلولة دون انتقاص حقوقها المهنية، ومن ناحية أخرى فإن الواقع يبرز الحاجة إلى جمعيات نوعية.

- بروز الحاجة إلى برامج خاصة لتحديد طبيعة الأدوار المطلوبة من المرأة خلال المرحلة المقبلة ومن ثم تحديد حجم النخب المطلوبة لقيادة دفعة التطوير والتنمية النسوية ونوع الثقافة المطلوبة ومجالها.
- افتقار الجمعيات النسوية إلى ارتباط جيل الشباب بها حيث تبرز هذه الإشكالية إشكالية قائمة يعاني منها الشباب البحريني من جهة والجمعيات النسائية من جهة أخرى، قد تتمثل في اقتصار المواقع القيادية في عدد من الجمعيات الحيوية على الأجيال غير الشبابية.
- شيخوخة بعض الجمعيات معوق رئيسي لتمكين الأجيال الصاعدة ويبدو أنها سببا لاحتكار مؤسسات الدعم وتقوقع إيرادات الدعم في حيز برامج لا تزال في إطارها التقليدي في الوقت الذي تتعطش فيه أجيال المستقبل إلى مزايا العمل الأهلي للدفع بأنشطتها وابتكاراتها وإبداعاتها وطاقاتها التي قد تكون أشد تأثيرا ويحتاجها المجتمع البحريني بقدر أكبر يضاهي إضعاف العطاء الاجتماعي القائم.
- إن أنشطة المرأة مقرونة بثقافة المجتمع الرفاعي بأكمله خصوصا لما تملكه المرأة الرفاعية من إلمام بواقعها ودقة في تشخيص معوقات تفعيل دورها في العمل الأهلي وما صاحبه من جرأة اعترافها بأن واقع المرأة الرفاعية سوف يتغير متى ما أرادت المرأة ذلك وأن المرأة تسير بالتوازي مع ثقافة أسرتها ومجتمعها الأمر الذي ينذر بوجود احتياجات مجتمعية لمضامين إعلامية أقوى خلال المرحلة القادمة.
- تفوق البنى الاتصالية المتاحة أمام الرجال على البنى الاتصالية

المتاحة أمام النساء مما ينبه إلى إشكالية تتعرض لها المرأة الرفاعية تتمثل في ضعف قدراتها الاتصالية لكسب أصوات الناخبين في مقدمتها البنية المكانية للاتصال المباشر مع مجتمع الرفاع حيث لا يسعها المكان والقنوات الاتصالية لتشكيل قناعات الناخب اتجاه آرائها وتصوراتها للمنطقة.

- النساء تتغير اتجاهاتهن كامهات مسئولات عن أبناء وبنات ويتحملن قدرا كبيرا من التحديات التي تواجه الأسر على المستوى الاقتصادي والحياتي بشكل عام مما يؤكد حاجة المرأة إلى إبراز أبعاد عميقة من ثقافتها العامة في قضايا جوهرية يتطلع إليها المواطن مثل حاجته للأمان الاجتماعي والاقتصادي.
- الحراك السياسي مرتبط بالتوجهات الدينية والوجاهة العائلية وذلك يأخذ منحى يخضع للأعراف ويعد مؤثرا رئيسيا في تحديد اتجاهات غالبية الناخبين أو في تحديد اتجاهات الرأي العام اتجاه القضايا ذات العلاقة بمصالح الإنسان، وقد يكون أحد المعوقات المؤثرة في وصول المرأة لمواقع متقدمة في أماكن صنع القرار.
- المرأة الرفاعية مازالت مستمرة في رحلة البحث عن خصوصية أكبر تدعم قيمها وقيم مجتمعتها التي لا تزال فاعلة ومؤثرة إلى حد كبير بالرغم من أن الحالة الواقعية للمؤسسات التي تكمن فيها مصالح المرأة تشهد في عصرنا الحالي انفتاحا غير عادي.
- قيام الجمعيات الأهلية أو الشعبية أو الثقافية بأنشطة ثانوية لا تساعد على تحصيل شريحة واسعة من الأصوات من خلالها أو ممارسة العمل على نطاق أوسع من نواحي تدعم التنمية.



- ضعف الأداء الإعلامي متغير خطير ينعكس سلباً على قوة التأثير في وقت الأزمات أو بعد توارد أي منبهات تستدعي تنظيم أهلياً عالي المستوى لإطلاق صوت المرأة كمؤثر سياسي أو شعبي لصالح الأمان الاجتماعي والسياسي أو لمصلحة وطنية عليا.
- البيئة غير المساندة للواقع الاجتماعي الرفاعي المليء بالخصوصية وأعراف العيب والمحظور فيما يتعلق باختلاط المرأة أو نزولها إلى مقرات غير مهيئة بقدر كاف من الملائمة لتلك الثقافة الاجتماعية، وعدم قدرتها على استخدام أسلوب الدعاية الانتخابية المناسبة، لهذا السبب.
- الجمعيات النسائية أفلحت في الوصول إلى وعي الشرائح الاجتماعية بوجودها، إلا أن ذلك الإدراك لم يصل إلى درجة متقدمة من تحقيق ارتباط الشرائح النسائية بتلك الجمعيات أو رضاها عن مستوى ونوع الخدمات المقدمة أو نوع الجمعية وسياساتها القائمة.

## التوصيات:

تركز التوصيات العلمية المقبلة على آليات تمكين المرأة الرفاعية من المشاركة بفاعلية أكبر في تنمية المجتمع ويقدم جملة مقومات تتطلبها عملية التمكين السياسي والاقتصادي والثقافي وغيرها من أبعاد أخرى متداخلة تخدم عملية التمكين، ومنها ما يلي:

- وضع البرامج العملية المناسبة لتحويل قدرات الأفراد السلوكية في العملية الاقتصادية من التبعية والاعتماد على رؤوس الأموال الاقتصادية والاجتماعية الى الاستقلالية الفكرية والمادية في المجال الاقتصادي الأمر الذي قد ينم عنه طفرة اقتصادية واجتماعية في عالم المرأة والمجتمع.
- التخطيط لمسارات عمل وطنية تدعم الرؤى المواتية للتموجات العالمية وتمكين المرأة من التأثير في تكوين وتشكيل دعائم وطنية قادرة على المواجهة وتحقيق التوازن على كافة المستويات.
- الدفع بالمرأة الرفاعية إلى مواقع متقدمة في قيادة الهرم الوطني التعليمي العريق تأكيداً لمكانتها في جوف البحرين الأبية خصوصاً وأن تضحياتها في الحقل التعليمي منذ صغر سنّها تعاقبت في الشدة والرخاء لكنها أبت إلا التقدم والخدمة الإنسانية والتضحية الوطنية في جميع مجالات هذا السلك الوطني الهام.
- بحث برامج ثقافية وإعلامية عملية مناسبة تصقل قدراتها القيادية وتضعها في مواقع العمل الفاعلة من النواحي الاجتماعية والسياسية من جهة ولخلق ثقافة مجتمعية قادرة على توجيه طاقات المستقبل في ضوء تحديات العصر من جهة أخرى.

- التركيز على انطلاق التغيير من نواة الأسرة (المرأة) خصوصا في ظل التماسك الأسري الذي تحمل المرأة على عاتقها قدرا كبيرا من التزاماتها اتجاهه على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.
- إيجاد برامج ذات امتدادات اقتصادية تدفع المرأة نحو مواجهة عقبات التمكين بشكل عام فقد تقود الدوافع الاقتصادية إلى تغيرات جذرية تحقق الأهداف الاقتصادية الوطنية العليا والسياسية المنشودة في خضم التغيرات العالمية الراهنة.
- إنعاش البنية الإدارية للجمعيات النسائية في أبعاد عطائها ومحركاتها البشرية والمادية وإيجاد حراكا يقود إلى انفتاح سياسي بين الأجيال في العطاءات الوطنية الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني.
- الالتفات إلى النساء العاملات في القطاع الخاص والاستفادة من وعيهم بمتطلبات التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة باعتبارها قوة قد تكون تفوقت في ميادين أكثر انفتاحا إضافة إلى تقييم واقع النساء العاملات في القطاع الخاص وبحث مقومات تطورهن الوظيفي بالمقارنة مع النساء العاملات في القطاع الحكومي، والتفكير في ضخ دماء جديدة عبر جذب نخبة نسائية من العاملات في القطاع الخاص واستثمار مؤهلاتهن وخبراتهم في النهوض بالمرأة من نواحي متعددة في القطاعات الحكومية.
- تعميق تكامل الخدمات الأهلية المقدمة من قبل الجمعيات النسائية أو درجة إسهامها في رفد القطاعات العامة والخاصة من خلال النهوض بواقعها من رакدة إلى نشطة تقود دفعة التطوير كما كانت

عليه في سابق عهدها منذ بدايات إسهامها في تأسيس جمعيات أهلية وقيادتها نشاطا أهليا حارب الأمية وكافح الفقر وحقق نقلات كبيرة في أوساط المجتمع البحريني.

- تحديد نوع المساهمات العملية المطلوبة من المرأة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والإعلامي والاجتماعي وغيرها، وتحديد حجم النخب المطلوبة وخصائصها لترشيد جهود الدولة من جميع الاتجاهات عبر التخطيط الأمثل لاحتياجات البحرين خلال العقود القادمة من القوة النسائية القيادية.
- الارتكاز على وعي الأجيال المعاصرة في تشكيل قطاعات المجتمع اتجاه الهوية العصرية التي يعيشها الوطن وربما يأتي الشباب بمبادرات تدعم واقع تلك الأسر انطلاقا من وعيهم بآليات العطاء والتطور بين حنايا التعقيدات الحياتية الراهنة التي أضحت تتطلب قدرات تنظيمية عالية في الاتجاهات التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الكوادر الهيكلية الوظيفية وأنظمة الترقيات بمقومات خاصة تسهم في تحقيق الرؤى الاقتصادية والسياسية لمملكة البحرين من جهة وتفتح مجالات العطاء على نطاق أوسع بين النساء البحرينيات من خلال الترقى وشغل المهام الرسمية المتوسطة والعليا.
- دفع المؤسسات الرسمية في الدولة لإكساب الدولة الطاقات الوطنية مهما تنوعت فئاتها ونوعها وعروقها مما يعد دافعا قويا لأسس الديمقراطية وتحديد احتياجات التمكين في صفوف النساء خلال المراحل المقبلة ومحاولة دمج المرأة من خلال استراتيجيات



- التطوير في مؤسسات الدولة بشكل عام وأن تكون التوجهات على مستوى متخذي القرار في مواقع إدارات الموارد البشرية .
- تعزيز البنية المكانية للاتصال المباشر للمرأة مع مكونات المجتمع ومؤسساته مما يساعد على تشكيل قناعات الناخب اتجاه آرائها وتصوراتها من جهة ويساهم في تعزيز قدراتها في تبني قضايا اجتماعية أشد نفعا للمجتمع من حيث ملامستها لهمومه وتطلعاته، خصوصا وأن المرأة تتغير قناعاتها واتجاهاتها بحسب احتياجاتها الأسرية واحتياجات أبنائها وبناتها الاقتصادية والاجتماعية.
- توجيه الدعم للشرائح الاجتماعية والنسائية المتطلعة لقدر أكبر من التحديث والتنمية في مجالات العمل الوطني المختلفة، واقتناص العقول المناسبة لقيادة التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية العصرية.
- تتبع تسلسل المرأة في مواقع قيادية وبدء صقلها بما يهيئ المستقبل السياسي وغيره من المجالات الهامة للمرأة البحرينية بشكل عام.
- التركيز على ميادين عمل المرأة سواء التجارية أو الاقتصادية أو المهنية بمختلف مجالاتها مما سوف يدفع في اتجاه تنويع ميادين انطلاقها وسعيها نحو التطور والارتقاء .
- التخطيط لمسار عمل متطور مبني على أسس علمية خاصة يسهم في تعميق البرامج الإنتاجية في مجالات عمل القوى النسائية في كل المجالات والملمة الجهود الوطنية في اتجاهات تحقق المصلحة الوطنية المشتركة وصولا لفكر نسائي معتدل يندمج في تحقيق تطلعات الوطن بشمولية مطلقة.

- إقامة أسس صلبة لجمعيات اجتماعية أو سياسية تتسم بالاعتدال وتحظى بدعم بنات الطبقة الوسطى على اعتبار قدراتهن الاقتصادية والسياسية المستمدة من وسطهن الاجتماعي الأقرب للسلطة، إضافة إلى ضرورة إيجاد برامج للتمكين تتناسب مع خصوصية ابنة الطبقة الوسطى التي تعيش خصوصية ثقافية مطلقة قد تعد معوقا لإسهامها كقادة رأي في صفوف القوى النسائية.

## المراجع:

- 1 ناصر حسين الموسوي، التعليم ومشاركة المرأة في التنمية، مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة، 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين....، ص 147.
- 2 منصور محمد سرحان، دور المرأة البحرينية في وفد الثقافة، المؤسسة العربية للدراسات
- 3 إجلال إسماعيل حلمي: الوعي الاجتماعي ودور المرأة في التنمية، بحث ميداني في جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1990.
- 4 فاطمة علي حسين الكبيسي، مشاركة المرأة القطرية في تنظيمات المجتمع المدني: دراسة ميدانية عن دور المرأة في الجمعيات الأهلية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003.
- 5 كلثم علي غانم الغانم، المرأة والتنمية في المجتمع القطري، دراسة تحليلية لفرص التنمية البشرية المتاحة للمرأة القطرية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 95، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر، 1999، ص ص 123-153.
- 6 مها سعد الفرج، السمات السكانية للمرأة الكويتية العاملة خلال الفترة من 1985-2005: دراسة تحليلية....، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 129، أبريل - مايو - يونيو 2008، ص ص 107-148.
- 7 يوسف غلوم علي، حقوق المرأة السياسية والرأي العام في الكويت، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 118، يوليو - أغسطس - سبتمبر 2005، ص ص 11-42.
- 8 علي أحمد الطراح، الأبعاد الاجتماعية لظاهرة العولة وتأثيراتها على دور المرأة الخليجية، مؤتمر المرأة الخليجية والألفية الثالثة، 7-8 مارس، 2000، جمعية نهضة فتاة البحرين....، ص ص 280-281.

## فهرس جداول البحث

صفحة	الموضوع
51	جدول يبين المنظمات الموجودة في الرفاع بحسب نوعها.
69	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً للفئات العمرية.
70	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً للحالة الاجتماعية.
71	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لمحل الميلاد.
73	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لعدد الأبناء في الأسرة.
75	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً للحالة التعليمية.
76	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لطبيعة العمل.
78	جدول يبين توزيع المبحوثات طبقاً لنمط وطبيعة المسكن.
81	جدول يوضح أكثر الفئات الاجتماعية إسهاماً في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.
83	جدول يوضح مجالات مشاركة المرأة الرفاعية من وجهة نظر المبحوثات.
86	جدول يبين أكثر المجالات التي اقتحتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت نفسها فيها.
89	جدول يبين العلاقة بين السن وأكثر المجالات التي اقتحتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت نفسها فيها.
91	جدول يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأكثر المجالات التي اقتحتها المرأة في مدينة الرفاع وأثبتت نفسها فيها.
95	جدول يوضح مدى وجود علاقة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة مشاركة المرأة.
96	جدول يوضح مدى وجود تأثير للانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة في مشاركة المرأة الرفاعية في التنمية من وجهة نظر المبحوثات.



- 98 جدول يبين مظاهر تأثير الانتقال من الضاحية أو المناطق الريفية إلى العاصمة على مشاركة المرأة في التنمية.
- 100 جدول يوضح دور المبحوثات في عملية التنمية في المجتمع.
- 102 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع.
- 104 جدول يوضح طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات ودورهن في عملية التنمية في المجتمع.
- 107 جدول يوضح مدى وجود جمعيات أهلية في منطقة سكن المبحوثات.
- 109 جدول يوضح مدى اشتراك المرأة كعضوة في إحدى الجمعيات الأهلية.
- 110 جدول يوضح طبيعة العمل الذي تمارسه المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية.
- 112 جدول يوضح العلاقة بين سن المبحوثات والعضوية في إحدى الجمعيات الأهلية.
- 113 جدول يوضح مدى مشاركة المرأة الرفاعية في ندوات ونشاطات الجمعيات.
- 114 جدول يوضح سبب عدم المشاركة في الجمعيات الأهلية.
- 115 جدول يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في الجمعيات الأهلية.
- 117 جدول يوضح العلاقة بين طبيعة العمل وأسباب عدم مشاركة المبحوثات في الجمعيات الأهلية.
- 120 جدول يوضح الخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع من وجهة نظر المبحوثات.
- 121 جدول يوضح العلاقة بين طبيعة العمل والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع.

- 124 العلاقة بين المستوى التعليمي والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية النسائية للمرأة في مدينة الرفاع.
- 126 جدول يوضح المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.
- 130 جدول يوضح العلاقة بين طبيعة العمل والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.
- 132 جدول يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.
- 134 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.
- 135 جدول يوضح العلاقة بين نمط المسكن والمعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة البحرينية في عملية التنمية من وجهة نظر المبحوثات.
- 137 جدول يوضح المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية.
- 140 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية والمعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون المشاركة الفعالة للمرأة الرفاعية في عملية التنمية.
- 142 جدول يوضح سلبات غياب مشاركة المرأة في المجالات المختلفة من وجهة نظر المبحوثات.
- 144 جدول يوضح استجابات المبحوثات حول مدى وجود مستوى من الوعي السياسي للمرأة في مدينة الرفاع يمكنها من المشاركة في الحياة السياسية أو (لا).

- 145 جدول يوضح المظاهر السلوكية التي تشير إلى أن المرأة الرفاعية لديها وعيا سياسيا.
- 147 جدول يوضح العوامل والأسباب المسؤولة عن انخفاض مستوى الوعي السياسي للمرأة الرفاعية من وجهة نظر المبحوثات.
- 149 جدول يبين مدى الرضى من مستوى مشاركة المرأة البحرينية حاليا في الحياة السياسية من وجهة نظر المبحوثات.
- 151 جدول يوضح مدى مشاركة المرأة الرفاعية في التصويت في الانتخابات.
- 152 جدول يوضح دوافع المبحوثات للمشاركة في عملية التصويت في الانتخابات.
- 154 جدول يوضح العلاقة بين سن المبحوثات ودوافع مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات.
- 156 جدول يوضح أسباب عدم مشاركة المبحوثات في عملية التصويت في الانتخابات.
- 158 جدول يوضح العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثات وأسباب عدم مشاركتهن في عملية التصويت في الانتخابات.
- 160 جدول يوضح مدى اختيار المبحوثات التصويت للرجل أو المرأة من بين المرشحين في الانتخابات في مدينة الرفاع.
- 161 جدول يوضح أسباب اختيار المبحوثات التصويت للرجل في الانتخابات في مدينة الرفاع.
- 163 جدول يوضح أسباب اختيار المبحوثات التصويت للمرأة في الانتخابات في مدينة الرفاع.
- 166 جدول يوضح المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة الرفاعية وتحول دون مشاركتها في الحياة السياسية من وجهة نظر المبحوثات.
- 170 جدول يوضح الآليات والأساليب الملائمة التي يمكن من خلالها تمكين المرأة الرفاعية وتفعيل مشاركتها في الحياة السياسية.





## المرأة الرفاعية

بين الكفاح التاريخي والتمكين المعاصر

للباحث /

نوح أحمد خليفة

هاتف +973 36999688

البريد الإلكتروني riffa.book@gmail.com

NoohKhalifa   

الطبعة الأولى / عام 2013

التصميم والإخراج الفني والتنفيذ /

ناصر مهدي

لوحة الغلاف /

للفنان: موسى الدمستالي

رقم الناشر

ISBN 978 -99901- 688 -4- 6

رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة /

د.ع. 2013/11086

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.





## الرؤية ◀

يتنبأ البحث بتعاقب التحديات العالمية على منطقتنا نتيجة للتطورات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية التي تحاول بلادنا العربية عموماً والخليجية خصوصاً مواكبتها بوتيرة متسارعة، ويستشرف رؤاه من تصورات علمية تتخذ من الإنسان محور رئيسي لفرض هوية عربية خليجية تستمد رسوخها من إمتداداتنا الإسلامية لكن عبر مهارات ثقافية عصرية تعين الأنظمة على حماية المقدرات القومية.

ويرى أن المرأة عامل ثقافي رئيسي في تمكين أجيال المستقبل، وإعدادهم لواجباتهم الوطنية التاريخية في ظل التجاذبات العالمية وتأثر زعماء العرب بضغط غربية وتحديات أثرت على قدرات القوى الشعبية العربية، ولذلك فإنه يَعتَبر التمكين السياسي مكون هام بين مكونات القدرات الدفاعية للشعوب وإلا فإن أجيال من الشباب يتجهون لإحتضان المجهول إذا استمر غياب الوعي بواجباتنا القومية تجاه الأمة والوطن مما يفسر أن تنامي ثقافة المشاركة الشعبية ترشد قادة الأمة، وتحصن الشعوب أمام محاولات الإختراق الأجنبية.

ويقود البحث مضامينه العلمية بإتجاه إسناد القائد في مسيرته السياسية والإقتصادية والثقافية التي تضع مرتكزات تثبيت الأمن الإنساني للشعب وتمده بالنهضة الإقتصادية والثقافية والسياسية بإتخاذ المرأة مرتكزاً هاماً لديمومة الإستقرار السياسي، والإنساني، ولهذا فإن التعمق في بحث تاريخ المرأة وواقعها وآلية تدعيم مستقبلها يجب أن يكون خطوة جوهرية ضمن إستعداداتنا للنهوض بواقعنا العربي ومحاولات تقوية كيان الأمة السياسي والإقتصادي في مختلف الإتجاهات التنموية المرأة عمق المجتمع العربي، وأجيال الغد إنعكاس لواقعها الثقافي، وهذه نقطة يجب تبقى بعيدة عن نبرات الإستهانة بها، وهدف يجب أن يبقى نصب أعيننا متى أحرز العزة عالمياً.

